جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية الادارة والاقتصاد

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

Al-Ghari Journal For Economics and Administration Sciences

كلمة رئيس التحرير		
دور المحتسب في مكافحة الجريمة الاقتصادية	الأستاذ الدكتور حسن عيسى الحكيم	٩
العولمة والتكامل الاقتصادي العربي التحديات والخيارات	د.رضا صاحب ابو حمد	١٥
أثر فعالية القطاعات الاقتصادية على الناتج القومي الاجمالي في دول الامارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية، دولة عمان للمدة من ١٩٧٥ـ٢٠٠٠ ((دراسة قياسية تحليلية))	د.محمد جبار طاهر الصانع	٤٣
واقع زراعة محصول الشلب في محافظة النجف للمدة ١٩٨٧ـ١٩٩٦ وآفاق المستقبلية	د. محمد علي كاظم	٦٨
مدخل TQM والعوامل الاستراتيجية وتدخلاتها في التفوق التنافسي وتحسين الاداء المالي للمصارف ـ تحليل مقارن	أ.م حيدر مجيد عبود	٧٨
الخصخصة بين الواقع واحتياجات اقتصاديات الدول النامية	د.حنان عبد الخضر هاشم	١٠٦
دور التعاون الاسرائيلي ـ التركي في تعميق مشكلة المياه في دول المشرق العربي	أ.م حيدر نعمة بخيت	١٢٥
نحو امكانية تطبيق نظام الـــ Haccp دراسة حالة في مصنع البان القادسية	د.يوسف حجيم سلطان الطائي	١٤٩
الفرص الاستثمارية كخيارات مالية	الدكتور جليل كاظم مدلول العارضي	١٧٦

المجلد :الأول العدد :الأول أيلول ـ تشرين أول ـ تشرين ثاني ٢٠٠٤

هيئة التحرير

أ.م.د.صادق علي طعان	رئيس هيئة التحرير
أ.د.عدنان داود محمد العذاري	مدير التحرير
السيد عبد مناف هاشم	أمين الصندوق
السيد فرقان حسن صالح	المسؤول الفني
الآنسة نغم عباس كاظم	سكرتير المجلة

الهيئة الاستشارية

أ.د.أحمد ابرهي العلي	مستشار البنك الدولي
أ.د.عبد الكريم كامل أبو هات	جامعة القادسية
أ.د.أحسان محمد الحسن	جامعة بغداد
أ.د.ماهر موسى العبيدي	جامعة بغداد
أ.د.اسماعيل عبيد حمادي	خبير اقتصادي
أ.د.جعفر محمد جواد الفضلي	جامعة المستنصرية
أ.م.د.فاضل عباس العامري	جامعة المستنصرية

أعضاء هيئة التحرير

أ. ..محمود فرج اللامي
أ. د.مازن عيسى الشيخ راضي
أ.م.د.محمد جبار طاهر
أ.م.د.محمدعلي كاظم
أ.م.د.رضا صاحب أبو حمد
أ.م.حسين هادي عنيزة
د. يوسف حجيم السلطان

تعليمات النشر

١- هدف المجلة نشر الابحاث العلمية الاصيلة ذات المستوى المتميز في مواضيع الاقتصاد، الادارة ،المحاسبة ،الاحصاء،القانون والتعاون.

٢- تخضع البحوث المقدمة للتقويم العلمي قبل خبراء من داخل القطر وخارجه.

٣- تنشر البحوث باللغة العربية وعلى الباحث تقديم ثلاث نسخ من النص الكامل مطبوعة على وجه واحد (A4) بالاضافة على نسخة على قرص حاسوب باستعمال (Word 97) وخط (Time New Roman) وبمقاس (١٢) للمتن ومقاس (١٤) للعناوين الرئيسية ويستخدم خط عريض أسود ويترك فراغ واحد بين الاسطر، وفراغين بين الفقرات.

٤- يقدم الباحث ملخص أضافي باللغة الانكليزية وبحدود (١٠٠) كلمة.

٥- يتم ذكر المصادر في البحث بأتباع اسلوب الترقيم حسب اسبقية ذكر المصدر وتذكر المصادر في النهاية على الوجه الآتي :-
اسم الباحث أو (الباحثين) - اسم المجلة - السنة - المجلد - العدد - رقم الصفحة الاولى.

٦- تطبع جميع الجداول والرسوم البيانية على أوراق منفصلة وان يكون الجدول او الرسم البياني مرقماً ومحتوياً على عنوان مختصر يدل على محتوياته.

٧- أجور نشر البحث الواحد هو خمسة عشر الف دينار على ان لا يتجاوز البحث أكثر من عشرة صفحات ويدفع مبلغ خمسمائة دينار لكل صفحة زيادة ولا يتم نشر البحث أو تزويد الباحث بقبول النشر الا بعد دفع المبلغ.

٨- أجور الاشتراك في المجلة كما يلي:
أ . الاشتراك الشخصي (٥٠٠٠٠) خمسون ألف دينار لأربعة أعداد.
ب. الاشتراك للمؤسسات والمكتبات (١٠٠٠٠٠) مئة ألف دينار.
ج. الاشتراك من المؤسسات خارج القطر ($200) مائتي دولار سنوياً.

ترسل المراسلات وطلبات الاشتراك والنشر الى
مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والادارية/كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الكوفة/ النجف الأشرف / العراق

فهرس المجلة

من التحرير

متسب في مكافحة الجريمة الاقتصادية ..... الأستاذ الدكتور حسن عيسى الحكيم ١

والتكامل الاقتصادي العربي التحديات والخيارات..... د. رضا صاحب أبو حمد ١٥

قطاعات الاقتصادية على الناتج القومي الجمالي في دول الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية و دولة من ١٩٧٥-٢٠٠٠((دراسة قياسية تحليلية)) ..... د.محمد جبار ماهر الصائغ

..... ٤٦

راعة محصول الشلب في محافظة النجف للمدة ١٩٨٧ - ١٩٩٦ والآفاق المستقبلية..... د. محمد علي كاظم ٦٨

TQM والعوامل الإستراتيجية وتداخلاتها في التفوق التنافسي وتحسين الأداء المالي للمصارف – تحليل

..... أ.م حيدر مجيد عبود ٧٨

فصة بين الواقع واحتياجات اقتصاديات الدول النامية..... د . حنان عبد الخضر هاشم ٩٠٦

تعاون الإسرائيلي – التركي في تعميق تعميق مشكلةالمياه في دول المشرق العربي .....

..... ١٢٥

مكانية تطبيق نظام الـHaccp دراسة حالة في مصنع البان القادسية ..... د.يوسف حكيم سلطان

..... ١٤٩

ن الاستثماريه كخيارات مالية ..... الدكتور جليل كاظم مدلول العارضي..... ١٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية الطريق إلى النور

كلمة رئيس التحرير
الدكتور صادق علي طعان
عميد كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الكوفة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

من المعروف أن رحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى، فلذلك ومن المؤكد أن بداية الطريق إلى النور يبدأ بالحرف الأول. من هنا وبقدر أهمية الخطوة الأولى يأتي صدور العدد الأول من مجلتكم مجلة الغري للبحوث الاقتصادية والإدارية. مع تزايد حركة البحث العلمي في العراق ليكون هذا العدد بداية الطريق الصعب إلى الوجود والمنافسة وإثبات الحضور بين الآخرين وهذا الأمر يجعلنا أزاء مسؤولية ليست باليسيرة أو السهلة.

لذلك نرجو جميعا أن يكون العدد الأول رافدا ثرا للأساتذة والباحثين المتخصصين. وإزاء تلك المسؤولية فمن الضروري أن تؤدي المجلة دورها في ظل نهضة العراق الجديد لتعمق مسيرة الإبداع في حركة البحث العلمي لأجل الارتقاء بالبحوث العلمية المحكمة والرصينة للأساتذة المتخصصين في مجال الإدارة والاقتصاد والعلوم التي تشترك معهما وتستوعب عطاء الباحثين وأعضاء الهيئة التدريسية وطلبة الدراسات العليا.

وبعد كل ذلك يسر هيئة التحرير أن تقدم للأساتذة الأفاضل والمختصين الأعزاء العدد الأول وكلنا أمل أن يكون التواصل العلمي في هذه المجلة من خلال مؤازرة الجميع وتأكيد دور الجامعة في المجتمع. وكل أمنياتنا هو أن يكون قد أوقدنا شمعة مع الشموع المضيئة الأخرى لنساهم جميعا في إضاءة الطريق ، طريق العلم والخير والعطاء لعراقنا العظيم.

وختاما أرجو من هذه المجلة أن تحقق دورها ورسالتها المنشودة في نشر بحوثكم والمساهمة الفعالة والفاعلة في رفد حركة البحث العلمي خدمة جميعا لأجل عراقنا المفدى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دور المحتسب في مكافحة الجريمة الاقتصادية

الاستاذ الدكتور حسن عيسى الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الإسلام دين البشرية المتكامل سواء في عباداته او معاملاته ، فهو نظام شامل لحاجات الانسان صالح للناس في كل عصر ووقت ، لان شريعته عالمية لا تعرف الحدود ، إنسانية لا تعرف الجنس قال تعالى : (وما أرسلناك ألا كافة للناس بشيرا ونذيرا)

ولما كان الانسان بحاجة الى الاختلاط بغيره وبخاصة في معاشه ، وعلاقاته الاقتصادية ، فجاء الإسلام بنظام أوضح المعاملات ، ووضع الأسس الرصينة لمنع التجاوز عليها ، فقد أكد القران الكريم ، والحديث النبوي الشريف على الفضائل والابتعاد عن الرذائل من اجل إقامة مجتمع إنساني متماسك ، يبعد افراده عن ارتكاب الجريمة والانحراف عن الأنظمة والقوانين و جاء موضوع بحثنا (دور المحتسب في مكافحة الجريمة الاقتصادية) جزءاً من المعاملات التي شرعها الإسلام ، وصلتها بفضائل المجتمع ، لان الفرد والجماعة حقوقا متساوية في اتباع لا تغني واحدة عن الأخرى ، فقد دعا الإسلام الى سعادة الدراين ، والى إقامة مجتمع فاضل مشترك في السراء والضراء ، متعاون على اليسر والتقوى ، امر بالمعروف ، ناه عن المنكر وقد وضع الإسلام الأسس لعملية الأخذ والعطاء وارسى قواعد الوحدة والتراحم في حياة الناس اليومية ، بصفته دين الله الذي هو دين البشرية فكانت وظيفة المحتسب في الإسلام تنفيذا لقواعد الإسلام ومبادئه ومثله ، ولما كانت مهامه كثيرة ومتشعبة أثرنا الحديث عن موقفه من الجريمة الاقتصادية التي ترتكب داخل السوق ، دون الحديث عن مهامه الدينية والأخلاقية والاجتماعية والتربوية والصحية وغيرها ، لان دراسة هذه المهام مه مهمته الاقتصادية يعطينه صورة متكاملة عن طبيعة نظام الحسبة في الإسلام ، وهو يبعدنا عن موضوعنا المحدد في إطار الجريمة الاقتصادية وما يتبعها من مكروهات ومحظورات نهى عنا الشارع المقدس ، وهي تشكل بحد ذاتها مستحدثات ذات أبعاد اجتماعية ، نقلت الناس فيها من حال لحال فقد شخص القران الكريم ، والسنة النبوية حالات الأمراض الاقتصادية كالربا والاحتكار والجشع والتجاوزات الفاسدة ، وكتب علماء الإسلام في هذه المواضيع ، واحاطت كتب الفقه الإسلامي بجميع جوانبها ، وكانّ قسم (المكاسب) يشكل جانبا كبيرا منها .

الحسبة لغة واصطلاحاً

الحسبة – بكسر الحاء – تعنى الأجر ، ومنه المحتسب الذي يشغل هذه الوظيفة ، وهي مأخوذة من الاحتساب ، وهو إنكار العمل القبيح ، وقيل : مشتقة من القول (حسبك) بمعنى (اكتف) لان المحتسب يمنع الناس من الغش ، وارتكاب المحظورات .واذا قيل : احتسب الأجر على الله ، ادخر عنده ليرجو ثواب الدنيا ، فورد في كتب اللغة ، الحسبة مصدر احتسابك الأجر ، والاحتساب في الاعمال الى ما كان ، وعنده المكروهات هي البدار الى طلب الأجر وتحصيله بالتسليم والصبر ، او باستعمال أنواع البر والقيام بها على الوجه المرسوم فيه طلبا للثواب المرجو منها . وورد في الحديث الشريف :(من صام رمضان أيمانا واحتسابا) قال ابن حجر : احتسابا أي عزيمة، وهو ان يصومه على معنى الرغبة في ثوابه ، طيبة نفسه بذلك ، غير مستثقل لصيامه ولا مستطيل لأيامه أي طلبا لوجه الله تعالى وثوابه وانما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله تعالى احتسبه لان له حينئذ ان يعتد عمله فجعل في حال مباشرة الفعل معتد به وانطلاقا من المفهوم مارس الرسول الكريم (ص) والأئمة الكرام والخلفاء الراشدون ، والصحابة المهتدون ، الحسبة قبل ان يصبح لها نظام اداري مستقل لان أساسها قائم على الامر بالمعروف والنهى عن المنكر قال تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) وقال تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتومنون بالله) وجاء في تفسير الأية الكريمة (كنتم خير أمة إذا فعلتم ما تضمنته الأية من الامر بالمعروف ، والنهى عن المنكر والأيمان بالله ، والعمل بما أوجبه) ولهذا تصبح الحسبة ملازمة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وعليهما تستند ، والأية الكريمة الداعية الى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر تستند على قاعدة العمل أما بالقلب او اللسان او اليد او بالسلاح فهي المراتب التي وضعت للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فورد في الحديث الشريف :(من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فان لم يستطيع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الأيمان) فالإنكار بالقلب معناه إظهار كراهة المنكر او ترك المعروف أما بإظهار الانزعاج من الفاعل او الأعراض والصد عنه او ترك الكلام معه او نحو ذلك من فعل او ترك يدل على كراهة ما وقع منه .واما الإنكار باللسان ، هو الوعظ والنصيحة ، وما اعد الله سبحانه للعاصين من العقاب الأليم والعذاب في الجحيم ، او يذكر له ما اعد الله تعالى للمطيعين من الثواب الجسيم والفوز في جنات النعيم . واما الإنكار باليد والضرب المؤلم الرادع عن المعصية ، ولكل واحدة من هذه المراتب مراتب أخف واشد ، والمشهور الترتيب بين هذه المراتب فان كان إظهار الإنكار القلبي كافيا في الزجر اقتصر عليه ، وألا أنكر باللسان فان لم يكف ذلك أنكره بيده بل المشهور الترتيب بين مراتب كل واحدة ، فلا ينتقل الى الأشد في كل مرتبة ألا إذا لم يكف الأخف وإذا لم يكف الأخف وإذا لم تكف المراتب المذكورة في ردع الفاعل ففي جواز الانتقال الى الجرح والقتل وفي هذه المسالة قولان أقواهما العدم . وكانت القاعدة القرآنية أعدت الحسبة تقربا الى الله تعالى ، وطلبا لثوابه يصح ان يقوم بها أي متطوع ، على شرط ان يكون عالما بأصولها ، حاذقا بطرائق تطبيقها ،

بعض العلماء الى إنها خاص وغير عام . قال المجليدي : إنها من اعظم الخطط الدينية ، بين خطة القضاء وخطة الشرطة ، جامعة بين نظر شرعي ديني ، وزجر سياسي سلطاني ، فلعموم مصلحتها ، وعظيم منعتها ، تولى أمرها الخلفاء الراشدون، والأمراء المهتدون لم يوكلوا أمرها الى غيرهم مع ما كانوا فيه من شغل الجهاد وتجهيز الجيوش وغيرها وقد حث الرسول الكريم (ص) والائمة (عليهم السلام) على العمل بهذا الواجب قال النبي (ص) :(لا تتركوا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيولى عليكم شراركم ثم تدعون فلا يستجاب لكم) وقال (ص) (ان الله ليبغض المؤمن الضعيف الذي لا دين له ، فقيل : وما المؤمن الذي لا دين له ؟ قال : الذي لا ينهى عن المنكر) وقال الامام عل (عليه السلام) : (أفضل الجهاد عند الله الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) وقال الامام جعفر بن محمد الصادق (عليهم السلام) : (ويل لقوم لا يدينون الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) فالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة تدل على مشروعية نظام الحسبة ،فهي بمجموعها امر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله . ولقد أشار بعض الفقهاء الى ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية لا فرض يمين ، وإذا قامت به أمة سقط الفرض عن الآخرين ولذا كان الرسول (ص) والائمة والخلفاء يقومون بهذا الواجب كفاية عن الناس ، ويذهب الى القول بعض الفقهاء انه من فروض الأعيان ولكن الغالب من الفقهاء من بعده وجوبا كفائيا ان قام به واحد سقط عن غيره ، وإذا لم يقم به احد أثم الجميع واستحقوا العقاب . ولعل الغرض من جعل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية هو الخوف من إيقاع الأذى ببعض القائمين به ، ولذلك أنيطت وظيفة الحسبة – كوظيفة إدارية – بصاحبها ، بعد ان اصبح محاطا بجهاز من الأعوان يحميه عن تنفيذ العقوبة بالمجرمين والمخالفين والمتجاوزين ، فهو لا يخشى ضررا ولا أذى ، لانه لا يلزم من الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ضررا في النفس ولا في العرض ، ولا في المال على الامر ، او على غيره من المسلمين فإذا الزم عليه الضرر او على غيره من المسلمين لم يجب شيء والظاهر انه لا فرق بين العلم بلزوم الضرر والظن به والاحتمال المعتد به عند العقلاء الموجب لصدق الخوف سئل الامام الصادق (عليه السلام) : (ان الامر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب على الأمة جميعا ؟ فقال : لا فقيل له ولم ؟ قال : انما هو على القوي المطاع العالم بالمعروف من المنكر ، لا على الضعيف الذي لا يهتدي سبيلا الى أي من أي يقول من الحق الى الباطل) وهذا القول يؤكد على وجوب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر كفائيا .

البعد التاريخي للحسبة في الإسلام

جاء في وجود الحسبة في الإسلام – لا كوظيفة إدارية – مع ولادة عصر الرسالة فقد باشر الرسول الكريم (ص) بنفسه لكي يكون اسوة لغيره من الناس فكان يجول في الاسواق ، ويطرق الازقة ، ويطلع على ما يدور في اوساط الناس من معاملات ، ويقف على المخالفات فقد مر ذات يوم على صبة طعام فادخل يده فيها فنالت بللا فقال ياصاحب الطعام ماهذا قال اصابته السماء يارسول الله فقال افلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال من غشنا فليس منا وفي رواية اخرى انه عليه افضل الصلاة والسلام قد مر في سوق المدينة بطعام فقال لصاحبه ما ارى طعامك الا طيباً ، وساله عن سعره فاوحى الله عز وجل ان يدس يده في الطعام فاخرج طعاما رديا فقال لصاحبه ما اراك الا وقد جمعت خيانة وغشا للمسلمين . ومنع النبي (ص) ان يشترى الطعام من الركبان وان ينقل حيث يباع وقد اراد من هذا المنع ان يكون البيع اصوليا خاضعا لنظم متعارف عليها ان كان بالوزن والكيل والعدد .وتشير بعض النصوص الى الى انه ولى سعيد بن سعيد بن العاص على سوق مكة ، وتعد هذه الولاية من بوامير الحسبة في الاسلام قبل ان يصبح لها كيان اداري مستقل ، وقد سار الصحابة على الخط الذي سار عليه الرسول الكريم (ص) واستنوا بسنته ، فقد كانت الصحابية سمراء بنت نهيك الاسدية ، تمر في الاسواق ، وتامر بالمعروف وتنهى عن المنكر بسوط معها ، وولى الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الشفاء بنت عبد الله في سوق من الاسواق ، واذا دخل عمر ذلك السوق دخل عليها . وهذا النص له دلالة الى ان هذه الصحابية كانت تتخذ مكانا معينا لعلمها ، والا لكانت في بيتها ، وكان موقعها في السوق لتاديب الغشاشين ومراقبتهم وكانت تمنع الغش والتدليس والاحتكار . وكان اول من اناب عن نفسه من الخلفاء على تولى الحسبة في الاسواق هو الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الذي عين السائب بن يزيد مع عبدالله بن عتبه على سوق المدينة ليراقب من يعمل في الاسواق ، ومن يدخلها سابلاً او بائعاً او شارياً، ويدعوهم الى الامانة والصدق فيما يتفاهمون عليه في الاخذ والعطاء . وكان عمل الرسول الكريم (ص) والصحابة (رضي الله عنهم) عملا ميدانيا يقفون من خلاله على رصد الجرائم الاقتصادية كجزء من رصد الجرائم الاخرى ، والوقوف بانفسهم عليها ، ففي اثناء تجوال الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في ازقة المدينة ليلا سمع امراة تقول لابنتها :(يا بنتاه ، قومي الى ذلك اللبن فاخذفيه بالماء ، فقالت لها : يا أماه ، او ما علمت ما كان من عزيمة أمير المؤمنين اليوم ؟ فقالت : ما كان من عزيمته يابنتاه ؟ قالت : انه امر مناديا فنادى ان لا يشاب اللبن بالماء ، فقالت لها يا بنتاه ، قومي الى اللبن فاخذفيه بالماء ، فانك بموضع لا يراك عمر ولا منادي عمر ، فقالت الصبية لامها : ياماه والله ما كنت لاطيعه في الملا واعصيه في الخلاء ، وعند الصباح ارسل عمر على البنت وامها وزوج البنت لابنه عاصم . وروي عن الامام جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) قوله : نهى النبي (ص) ان يشاب اللبن بالماء للبيع .. يقول الطبري : كان عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) يطوف في الاسواق ، ويقرا

القران ويقضي بين الناس حتى ادركه الخصوم وكان قد ضرب جمالا ، وقال له حملت جملك ما لا يطيق ٠ وكان الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) يطوف في اسواق الكوفة ، وبيده الدرة ، وهو يامر باحقاق الحق وتجنب الغش ، ويامر الناس بتقوى الله وحسن البيع ، ويقول: اوفو الكيل والميزان واذا مر بسوق القصابين ينادى : (لا تنفخوا اللحم) يقول الشيزاري : ان نفخ اللحم بعد السلخ لان نكهة الادمي تغير اللحم وتزفره وفي اثناء تجوال الامام عل (عليه السلام) فى الاسواق كا يحث الناس على ان لايظلموا احداً٠٠ يقول الاصبغ بن نباتة : سمعت امير المؤمنين (عليه السلام) يقول على المنبر : (يا معشر التجار الفقه في المتجر ، الفقه في المتجر ، والله والربا في هذه الامة اخفي من دبيب النمل على الصفا ، شوبوا ايمانكم بالصدق ، التاجر فاجر ، والفاجر فى النار الا من اخذ الحق واعطى الحق)٠ ولذلك نظر الامام عل (عليه السلام) الى السوق ومعاملاته التجارية باهتمام بالغ ، بحيث انه كان يغتدي كل بكرة فيطوف في اسواق الكوفة سوقا سوقاً ومعه الدرة على عاتقه ، وكان لها طرفان ، وكانت تسمى (السبيئة)، فيقف على اهل كل سوق فيناديهم : (يامعشر التجار قدموا الاستخارة وتبركو بالسهولة ، واقتربوا من المبتاعين وتزينوا وتزينوا بالحلم ، وتجافوا عن الظلم ، وانصفوا المظلومين ، ولا تقربوا الربا ، زواوفو الكيل والميزان ، ولا تبخسوا الناس اشياءهم ولا تعثوا في الارض مفسدين) واذا انتهى من الطواف في الاسواق يعود ليقعد للناس ، وكان شديد المراقبة على باعة الاسماك المحرمة واذا وجد احدهم يمارس بيعها يضربه بالدرة التي كان يحملها معه ٠ وكان ولاة الأمور في الدولة الأسلامية يتدخلون فى شؤون الباعة في سبيل تنظيم الحياة الاقتصادية، وحماية المجتمع من التجاوزات والحد من التلاعب في الأسعار من خلال الجولات الميدانية في الأسواق ، فقد أثر عن النبي الكريم (صلى الله عليه واله وسلم) قوله : (من غشنا ليس منا) ، أو (ليس منا من غش) ، وقال (صلى الله عليه واله وسلم) : (من غش مسلماً في شراء أو بيع فليس منا ، ويحشر يوم القيامة مع اليهود لأنهم أغش الخلق للمسلمين) ، وقد دخل الأمام جعفر الصادق (عليه السلام) على رجل يبيع الدقيق فقال له : (إياك والغش ، فأنه من غش غش في ماله ، فأن لم يكن له مال غش في أهله) . وكان الرسول الكريم (صلى الله عليه واله وسلم) يمنع استعمال الأساليب غير المشروعة في المعاملات التجارية بقوله : (لاتناجشوا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله اخواناً) والمراد بالنجشة : هو ان يزيد الرجل في ثمن السلعة ، ولا يريد الشراء ونهى عن تدخل بعض الناس في رد بضاعة للبائع على ان يبيع احسن منها بقوله : (لا يبيع الرجل على بيع اخيه ، ولا يخطب على خطبة اخية) وقال (ص) : (لا يسوم الرجل على سوم اخيه) وقد خرج ذات يومالى السوق فراى الناس يتسامون ويتبايعون فاستمع اليهم : (يامعشرالتجار ، فلمارفعوا اعناقهم قال: ان التجاريبعثون يوم القيامة فجارا الامن اتقى الله وبر وصدق) وهذا له دلالة على قيام النبي (ص) بدورالمتفكر والمراقب والمرشد والواعظ ، وقد سار على منهجه الخلفاء والائمة ، وقدمر الامام موسى بن جعفر الكاظم (ع) راكبا فقال لهشام بن الحكم ☹ ان البيع في الظلام غش ،والغش لا يحل) وقال الامام جعفر بن محمد الصادق(ع) (عين المؤمن حرام) وهكذا تطور مبدا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لتكون اهدافه اجتماعية ، اضافة الى اهافه الدينية ،

لانهم المسؤولون عن مصالح المسلمين ، فجعلوا الاوزان والاكيال تحت رقابة مستمرة ، كما أخضعوا الاعمال اليدوية للفحص عن الغش ، في النوعية والتلاعب باسعارها يقول ابن خلدون (اما الحسبة فهي وظيفة دينية من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بامور المسلمين يعين لذلك من يراه اهلا له ، فيتعين فرضة عليه ويتخذ الأعوان على ذلك ويعزر ويؤدب على قدرها ، ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة) وكان الوزير العباسي علي بن عيسى قد استنكر على المحتسب جلوسه في داره ببغداد دون ملازمة السوق ، قائلا له ® الحسبة لاتحتمل الجبة ، فطف بالاسواق تحل لك الارزاق ،والله ان لزمت دارك نهارا لاضر من عليك نارا ... والسلام ،لان في تطوافه في الاسواق يكشف حالات الغش بانواعها ، ويضع نفسه على حالات الحيل والخداع ، والنقود المزيفة المطلية بالذهب ونحو ذلك .. يقول ابن خلدون بصدد رقابة المحتسب على النقود :(اما السكة فهي النظر في النقود المتعامل بها مابين الناس وحفظ مما يداخله من الغش او النقص ان كان يتعامل بها عددا او مايتعلق بذلك ويوصى اليه من جميع الاعتبارات) واشار القرآن الكريم الى اداب التجارة والابتعاد عن الغش وضبط المكاييل ، قال تعالى (ويل للمطففين ، الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون) فالويل في هذه الاية الكريمة موضوع للوعد والتهديد قال ابن عباس (: (كان اهل المدينة من اخبث الناس كيلا الى ان انزل الله (ويل للمطففين) فأحسنوا الكيل بهذا الخطاب ، كل من بخس حقه ونقص ماله من مكيل وموزون) .

وقد خصصت كتب الفقه والحديث أبوابا" لآداب التجارة – بما فيها المعاملات – موضحة فيها مسائل الحلال والحرام والأبتعاد عن الشبهات ، ولذا جاءت منها المحتسب في الأسلام لتطبيق ماورد في القرآن الكريم والحديث الشريف من نصوص .

وفيما يتعلق بالسوق تركزت مهامه الأساسية في نقطتين ، هما :

١- مراقبة السوق وأصحاب الحرف .

٢- متابعة الأسعار والموزاين والمكاييل .

ومن خلال المراقبة الشديدة يستطيع الكشف عن مواطن الغش ، ومن خلال متابعة الأسعار يضع يده على مواضع الأحتكار ، وكان بعض القائمين على الحسبة يستدعي المخالفين الى دار الحسبة ، ومعهم موازينهم ومكاييلهم فيعايرها ، أو يرسل نوابه في الشارع يتفقد الأحوال فيها ، أو يخرج ويطوف بنفسه في الأسواق ، ويراقب نظامها ، ويعاقب المخالفين ، ويمنع المنكرات ، ويزجر ويؤدب على قدرها ، ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة ، ولا يتوقف حكمه على تنازع أو أستعداد ، بل له النظر والحكم فيما يصل الى عمله من ذلك أو يرفع اليه... وتشير بعض النصوص الى أن عبد الملك بن مروان كان يطوف في أسواق دمشق ، يراقب الموازين والمكاييل ، ويأمر بتخفيض الأسعار .

الوســـــــــائل الرادعة

لما كانت وظيفة الحسبة تنفيذا" عمليا" للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أصبح واجب المحتسب القيام بما يمليه عليه الشرع ، أضافة الى عمله الوظيفي الذي يلزمه القيام به أحسن قيام ، لأن على كل مسلم تأدية هذا الواجب قدر الاستطاعة ، ولكن باستحداث هذه الوظيفة أصبح الأمر منوطا" بصاحبها أكثر من غيره ، واذا تطوع أحد من الناس لمقاومة السلوك المنحرف لدى بعض الأفراد وبخاصة السلوك المهني والسوقي منه ، فهو من باب التقرب الى الله تبارك وتعالى ، ورفع المسؤولية الشرعية عن نفسه على أن لا يلحقه أذى أو ضرر .

فالمحتسب حينما يؤدي واجبه حماية للمجموع ، وصيانة لأحكام الدين ، فهو يمتلك من الوسائل الرادعة مالم يمتلكها غيره ، وبها يتمكن من القبض على والمجرمين والمخالفين ، وأنزال بهم ما يستحقونه من العقاب ، لأن الخروج على قواعد الشرع والعرف في المعاملات السوقية تسبب أذى والحاق ضرر بعدد من الناس وقد يؤدي الى السخط العام فانزال العقاب يتحقق هنا بمن يخرج على قواعد السلوك الاجتماعي اولا ، وعلى احكام الشريعة ثانياً . ولذا تتحدد الوسائل التي يقوم بها المحتسب واعوانه بما يلي:

١- الوعظ والارشاد او الوقاية من الجريمة .

٢- العقاب والحكم او مكافحة الجريمة .

ويعد الوعظ والارشاد من واجبات المحتسب الأساسية ، فهو يرمي من وراءه منع وقوع الجريمةوارتكابها عن طريق غرس روح الفضيلة في النفوس وتشد الناس الى تطبيق القوانين والاحكام ، ويتم ذلك عن طريق التذكير بالقران الكريم والحديث الشريف ، ومتى احس المرء بالعقاب الاخروي ابتعد عن ما يدور في نفسه من تجاوز دنيوي ولم يكن بمقدروه خرق الانظمة والاحكام وعليه يكون الوعظ وارشاد مبنيا على مبادى الاسلام السليمة ، لكي يكون حاسماً ورادعا من ارتكاب الجريمة وعندها يتحفز الضمير الانساني ويتجه المرء الى الله تعالى وطلب مرضاته وبخاصة اذا وضع امام عينه اليوم الاخر بما فيه من ثواب وعقاب ، وقد تكون كلمة واحدة اداة فعالة للجانح او المجرم ولذا كانت من شرائط المحتسب الوعظ بالكلام اللطيف ، لان احد مظاهر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الوعظ والنصح والتخويف والامر مرتب الايسر فالايسر الى ان يصل الى التعنيف بالقول والتغلظ في الكلام وقد يكون الاستشهاد بالقران الكريم من اهم وسائل الردع اذا كان شارح الايات الكريمة ملما بها عالما باصولها قال تعالى (ام يقولون افراه قل ان افريته فعلي اجرامي وانا بري مما تجرمون) ومعنى ذلك ليس علي من اجرامكم ضرر وانما ضرر ذلك عليكم فاعلموا بحسب ما يقتضيه العقل من التفكير في هذا المعنى .وكان المحتسب يقوم باصدار الاحكام الفورية المبنية على السرعة ، ومراعيا في ذلك احكام الشريعة الاسلامية ، وهو في ذلك لا يختلف عن القاضي الذي تكون احكامة مبنية على التحقيق والاستقصاء فالمحتسب في اثناء تجواله في الاسواق يلاحظ بنفسه التجاوزات وتشخيص المعاملات المغشوشة فهو احيانا يقوم بدور الوسيط بين البائع والمشتري وحسن

الخلاف بينهما بالكلمة الطيبة وروح التسامح فهو يصلح ذات البين بما يمتلك من الوسائل المؤدية الى ذلك ولذا تعذر الامر فهو يستدعي احد المخالفين من الطرفين وينزل العقاب به ويساعده في الامر اعوانة وهم المسؤولون عن الاسواق ، والاداب العامة ويطلق أجهزته لفظ (الشرطة المدنية) . وان الكثير من اجراءات المحتسب تاتي عن طريق الوعظ والإرشاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا وجد خللا في الموازين والمكاييل فانة يستدعي أصحابها الى احد دور الحكومة او دار الموازين التي تعرف باسم (دار العيار) لفحصها فاذا وجد خللا فيه الزم اصحابها باستبدالها او اصلاحها او انه ينزل العقاب باصحابها فهو عن طريق تجواله في الاسواق والممرات والطرقات يقوم بتفتيش القدور للتاكد من سلامة المأكولات ويلزم اصحاب المراكب الا يحملو اكثر مما يجب حمله من السلع منعا من وقوع الحوادث ويشرف على السائقين وتغطية قربهم ولبسهم السراويل حتى لا يخرجوا على الآداب العامة وغير ذلك من الواجبات التي اشار اليها مؤلفو كتب الحسبة . وكان الامام علي (عليه السلام) يقوم بجمع واجبات المحتسب اذ يقف في السوق وينادي : (يامعشر التجار اياكم واليمين الفاجرة فانها تنفق السلعة وتمحق البركة)ويف عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ويقول (يايها الناس احتسبوا اعمالكم فان من احتسب عمله كتب له اجر عمله واجر حسبته) ولا شك ان مثل هذه الوصايا والارشادات تلقى اذانا صاغية لدى كثير من الناس فهي الى حد ما تقلل من ارتكاب الجريمة في المجتمع . اما العقاب الذي يوقعه المحتسب بالمخالفين والمجرمين فانه يكون اخر الامر وهو في واقعه مكافحة فعالة للجريمة بعد تشخيص ابعادها ولذا كان من واجبات المحتسب الكشف عن الجريمة(Crimina Listics) وهو ما يطلق عليه (علم الشرطة) (Police science) يقول زامبلور : (هي الشرطة الموكلة بالاسواق والاداب العامة) ويستخدم المحتسب عقوبات الزجر والنهي واردع والتعزيز حسب ظروف الجريمة ويساعدة في ازال العقوبة جماعة من اعوانه ويقدم (العريف) الذي يتخذه اصحاب كل منهة ممثلا عنهم جانباً اخر من المساعدة لانه اعلاف من غيره بطبيعة المهنة واسرارها ويتصف في الوقت نفسه بالأمانة ولنزاهة والتدين والخلق الرفيع ، وقد ورد في الحديث الشريف (أستبعنوا على كل صنعة بصالح أهلها) . وانطلاقا" من واجبات المحتسب بأنزال عقوبة التعزير بالمخالفين والعمل على أنهاء حالات التجاوز ، والعقود المحرمة والتدليس ، والبيوع والأشربة الفاسدة التي حظرتها الشريعة الأسلامية ، كان ينزل العقاب بالمذنبين والمخالفين ، وكذلك بمرتكبي الجرائم المنافية للأداب العامة ، يقول أبن الماجشون : (ينبغي للسلطان أن يتفقد المكيال والميزان في كل حين ، وأن يضرب الناس على السواء) . وتشير بعض النصوص الى تدخل المحتسب في بعض القضايا الأقتصادية في السوق من أجل حماية الناس من جهة ، وتنظيم الوضع الأقتصادي من جهة أخرى ، فهو من خلال جولاته الميدانية اليومية يقف على حالات الأختلال التي تحصل في السوق بغير وجه حق ، مما يضعف ثقة التعامل ويمنع استتباب الأمن والاستقامة والتعاون بين العامة من الناس والتجار ، ولذلك يمتلك سلطة النيابة عن المحاكم ، اذ له حق النظر في بعض الجنايات مراعيا" في ذلك أحكام الشرع ، وبذلك يعد المحتسب أخر القاضي ، أذ يضع يده على المتهم ،والقاضي يبت في نوع ودرجة عقابه أذا ثبت جرمه ، وللمحتسب صلاحية محاسبة القاضي الذي

لايلتزم بأوقات عمله ، أو تباطأ في النظر بشكاوي الرعية ، فيزدحمون على باب دائرته دون مبرر ، قال ابن خلدون (ان الحسبة خادمة للقضاء ، وقد كانت في مصر وشمال افريقيا ضمن ولاية القاضي ولكنها في المشرق الاسلامي هي مستقلة عن القضاء) ويستعمل المحتسب عقوبة (التجريس) أي التشهير ببعض الصناع الذين يسيئون الائتمانويغشون ، وذلك بان يركب المذنب على جمل او حمار ويطاف به في الاسواق ويجلل بلباس خاص يحوي الكثير مما يلفت انظار الناس كالاجراس واذناب الثعالب وتتبعه افواج من الصبيان ينعتونه باعنف الأوصاف وينالونمن شرفة وكرامته بشكل لا يقوم له بعد ذلك كيان واذا كذب التاجر في العهد الفاطمي على احد المشترين او باع باكثر من الثمن فانه يدفع بالتاجر على جمل ويعطى جرسا بيده ويطوف به في المدينة وهو يدق الجرس ويقول قد كذبت واعاقب وكل من يقول الكذب فجزاؤه العقاب ٠٠ وفي سنة ٧٤٢ هـ ضبط المحتسب في احد اسواق القاهرة محتكرا فشهر به وادبه ٠ ويتدخل المحتسب بالقضايا الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي والانساني وبخاصة الذين يغشون الادوية والعقاقير الطبية لانها اضر على الناس من غيرها من المواد ، وكان يمنع المرضى والمجذومين والمصابين بالبرص من دخول الحمامات ٠

صلاحيات المحتسب

أعطيت للمحتسب صلاحيات واسعة غرضها ايقاف الجريمة وحماية المجتمع من مرتكبيها وهذه الصلاحيات هي :

١- المنع والقهر

لم يستخدم المحتسب وسائل القوة ، وانزال العقاب بمرتكب المخالفة او الجريمة الصغيرة للمرة الاولى فهو يستتيب المذنب ويعظه ويخوفه بانزال العقاب بحقه فان عاد الى فعله عزره بما يليق به من التعزير بقدر الجناية ، فالتوبة تعد وسيلة من وسائل العلاج فقد يعدل المذنب او المنحرف عن طريق الرشاد عن ذنبه وانحرافه عند شعوره بالاثم او الذنب فيلعن بذلك التوبة ، وربما تكون ذاتية او تلقائية ، فالغاية هنا اصلاحه وتقويمه وهدايته الى الطريق السوي ، وجعله مواطنا صالحا في المجتمع الذي يعيش فيه وهذا لا يتأتى الا بتغير شخصيته او تعديلها بما يتفق مع هذه الغاية ٠

٢-الوعظ والتعنيف :

يتخذ المحتسب من القران الكريم والسنة النبوية وسائل وعظ وارشاد وقد يكون هذا الوعظ خفيفا او عنيفا قال الامام علي بن موسى الرضا (عليه السلام): (ان النصيحة) ، فهو في سبيل التخفيف من ظاهرة الاحتكار والغش ، وما تسببانه من مضايقات للناس ، وبخاصة الطبقة الفقيرة من المجتمع ، تتخذ من الحديث

الشريف وسيلة رادعة ومانعة قال النبي (ص) : (من احتكر الطعام اربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه) وقولة : (كانما قتل نبيا او : (قتل الناس جميعاً وروي (عليهم السلام) :(الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) وقال الامام علي (عليه السلام) : (من احتكر الطعام اربعين يوما قسا قلبه) ، وقيل انه احرق طعام محتكر بالنار ، ولا شك ان هذا الاجراء جاء بعد نفاذ وسائل الوعظ والتعنيف .

٣-القهر والقوة :

ياتي استعمال القوة عن المحتسب بعد نفاذ الوسائل المتقدمة ، وقال الغزالي : (ويعد المنع بالقهر في الحمل على الحق بالضرب والعقوبة اخر الطرق التي يسلكها المحتسب) وقال ايضا : (وقال ايضا (والحسبة تارة تكون بالقهر ولا ينجح وعظ من لا يتعظ اولا ، ويستخدم المحتسب يده في تغيير واقع الجريمة ككسر الملاهي وارقة الخمور والاخراج من الدور المغصوبة او من المساجد) . واشار القران الكريم الى انزال العقوبة الصارمة بحق المجرمين ، قال الله تعالى (انا من المجرمين منتقمون) ، أي الذي يفعلون المعاصي بقطع الطاعات ونعني منتقمون : نعذبهم بعذاب النار .

وكان الامام علي (عليه السلام) قد ادب رجلا فقال له : قتلتني يامير المؤمنين فقال الحق فقال : ارحمني قال الذي اوجب الحد ارحم بك مني فالمواظبة على اتباع سنن رسول الله (ص) من الواجبات الاساسية للمحتسب الذي يجب ان يكون ذا راي وصرامة وخشونة في الدين .

هل نحن بحاجة الى محتسب

تعد وظيفة الحسبة سمة حضارية في التاريخ العربي الإسلامي ، وتمتاز بالروح الإنسانية ، والحس بالمسؤولية الحكومية التي تهدف الى تحقيق الطمأنينة في التاعيش وتبادل المنافع المشتركة بين طبقات الرعية بالعدل وطيبة النفس . فالمحتسب بشخص مواضع الخلل في جولاته في الاسواق والازقة ، فهو بحكم رقابته الادارية يحقق العدل والفضيلة في المجتمع ، دون تقاعس على الرغم من تعدد مهامه ومسؤولاته فالحسبة مطلوبة اليوم من الذين يؤدون بعضا من مسؤوليات المحتسب في العصور العربية الاسلامية ، والتي توزعت بين البلدية والصحة والشرطة والتربية والخدمات العامة من ماء وكهرباء ومجاري لان الناس بحاجة الى حماية من الغش والتلاعب بالاسعار وبحاجة ملحة الى تحقيق الخدمات العامة دون معاناة ومماطلة . فاذا تحققت هذه الامو اشيع العدل بين الناس واصبحت اموالهم وارواحهم واعراضهم في حصن امين دون ضرر ولا ضرار ولا تفريط ولا افراط ولا جور ولا تضييق . واذا تتبعنا الكتب المؤلفة في الحسبة من امثال كتاب (نهاية الرتبة في الحسبة) لابن بسام وكتاب (معالم القربة في احكام الحسبة) لابن الاخوة وكتاب (الاحكام السلطانية) للماوردي وكتاب (نهاية الرتبة في طلب الحسبة) للشيزري وكتاب (الحسبة في الاسلام) لابن تيمة والكتب التي تتناول النظم الاسلامية نجدها تعبر عن انسانية الحضارة العربية الاسلامية ، وعمق عنايتها

بمصالح الناس وامنهم في معاشهم وحياتهم اليومية ، فهي لذلك مفخرة من مفاخر تراثنا العربي الاسلامي بلا ريب ٠

المصادر والمراجع

ان خير ما أبتدئ به (القران الكريم)

احمد سلبي (الدكتور)

١- السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي ، والطبعة الثالثة – دار الاتحاد العربي للطباعة (القاهرة ١٩٧٤ م)٠ ابن الاخوة : محمد بن محمد بن احمد القرشي (ت : ٧٢٩ هـ)

٢- معالم القربة في احكام الحسبة تحقيق روبن ليوي : كمبرج (١٩٣٧ م)٠ بدر الدين علي (الدكتور)

٣- الجريمة والمجتمع ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (القاهرة ، ١٩٦٩ م) الثقفي : ابو اسحاق ابراهيم بن محمد الكوفي الاصفاني (ت٢٨٣ هـ)

٤- الغارات تحقيق : السيد جلال الدين المحدث ، مطبعة الحيدري ١٣٩٥ هـ ابن حجر : شهاب الدين ابو الفضل العسقلاني(ت : ٨٥٢)

٥-فتح الباري بشرح البخاري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده (مصر ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩م)

الحر العاملي : الشيخ محمد بن الحس (ت: ١١٠٤هـ)

٦-وسائل الشيعية التي تحصيل مسائل الشريعة دار احياء التراث العربي (بيروت) ابن حزم : ابو محمد علي بن احمد بن سعيد

٧- المحلى منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت) حسن ابراهيم حسن (الدكتور)

٨- النظم الاسلامية بالاشتراك مع الدكتور علي ابراهيم حسن الطبعة الثالثة مطبعة السنة المحمدية (القاهرة)

الحسيني : اسحاق موسى ٠الدكتور

٩- نظام الحسبة في الاسلام بحث في كتاب المؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلامية في القاهرة مطابع مؤسسة اخبار اليوم (١٣٨٣- ١٣٩٠) الحكيم :السيد محسن الطباطبائي (ت ١٣٩٠)

١٠- منهاج الصالحين الطبعة الخامسة عشر –مطبعة النعمان (النجف الاشرف ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩ م) ابن خلدون :عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت: ٨٠٨)

١١- المقدمة دار احياء التراث العربي الطبعة الثالثة (بيروت) الرفاعي :انوار

١٢- الاسلام في حضارته ونظمه دار الفكر (١٣٩٣هـ- ١٩٧٣ م) زامباور

١٣- دائرة المعارف مادة (الحسبة) الزبيدي :محب الدين ابو الفيض محمد الملقب (مرتضى الحسيني) (ت: ١٢٠٥)

١٤- تاج العروس في شرح القاموس مطابع دار صادر (بيروت ١٣٨٦هـ- ١٩٩٩) السامرائي : كمال (الدكتور)

١٥- مدخل الى موضوع الحسبة في الإسلام بحث في كتاب (دراسات في الحسبة والمحتسب عند العرب) مطبعة العمال المركزية (بغداد ١٩٨٨م) ابن سعد : ابو عبد الله محمد بن سعد الزهري البصري)(ت: ٢٣٠هـ)

١٦- الطبقات الكبرى دار صادر (بيروت ١٣٧٦هـ ١٩٥٧) ٠ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن ابى بكر (ت: ٩١١هـ)

١٧- تاريخ الخلفاء تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الاولى مطبعة السعادة (مصر ١٣٧١هـ - ١٩٥٢ م) شلتوت محمود

١٨- من توجيهات الاسلام الطبعة الثالثة دار القلم القاهرة ١٩٦٦م) الشيزري عبد الرحمن بن نصر

١٩- نهاية الرتبة في طلب الحسبة تحقيق الدكتور السيد الباز العريني دار الثقافة (بيروت)

الصدوق ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين (ت : ٣٨١ هـ)

٢٠- من لايحضره الفقيه تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة الرابعة مطبعة النجف (النجف الاشرف ١٣٧٨ هـ -) الطبري :ابو جعفر محمد بن جرير (ت: ٣١٠)

٢١- تاريخ الرسل والملوك تحقيق محمد ابو فضل ابراهيم الطبعة الثانية دار المعارف (مصر) طه عبد الباقي سرور

٢٢- دولة القران النهضة مصر للطباعة والنشر (القاهرة) الطوسي : ابو جعفر محمد بن الحسن (ت :٤٦٠ هـ)

٢٣- التبيان في تفسير القران المطبعة العلمية ومطبعة النعمان النجف الاشرف ١٣٧٦ - ١٣٨٣هـ ١٩٥٧ - ١٩٦٣) العاني تقي الدكتور

٢٤- المحتسب والجهاز المركزي للتفتيش بحث في كتاب (دراسات في الحسبة والمحتسب عن العرب) ٠ ابن عبد البر : ابو عمرو يوسف بن عبدالله بن محمد النمري القرطبي (ت : ٤٦٣ هـ)

٢٥- الاستيعاب في معرفة الاصحاب ، الطبعة الاولى ١٣٢٨ هـ عطية مشرفة

٢٦- القضاء في الاسلام ، الطبعة الثانية - مطابع دار الغد ١٩٦٦ م الغزالي : ابو حامد

٢٧- احياء علوم الدين ، الطبعة الاولى - دار الفكر ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م٠ القاسمي : ظافر

٢٨- نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الاسلامي ، الطبعة الرابعة - دار النفائس (بيروت ١٤٠٣ هـ /١٩٨٢ م)٠ الكتابي : محمد الحسيني

٢٩- التراتيب الادارية (الرابط ١٣٤٦ هـ) الكليني : ابو جعفر محمد بن يعقوب (ت:٣٢٨هـ)

٣٠- الكافي ، مطبعة حيدري (طهران ١٣٧١ هـ) الماوردي : ابو الحسن علي بن محمد حبيب البصري البغدادي (ت: ٤٥٠ هـ)

٣١- الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، الطبعة الثانية - مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده (مصر ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦م) المجيلدي : احمد سعيد

٣٢- كتاب التيسير في احكام التسعير تحقيق : موسى لقبال الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (الجزائر ١٩٧٠)
محمد عبد الستار عثمان
٣٣- المدينة الاسلامية ابن منظور : ابو الفضل جمال الدين محمد بم مكرم الافريقي المصري (
ت:٧١١هـ)
٣٤- لسان العرب ، دار صادر (بيرون ١٣٧٥ هـ/١٩٥٦ الترافي : محمد مهدي (ت:١٢٠٩ م) وكيع :
محمد بن مخلف بن حيان
٣٦- اخبار القضاة الطبعة الاولى (القاهرة ١٩٤٧ م) .

العولمة والتكامل الاقتصادي العربي
التحديات والخيارات

د. رضا صاحب ابو حمد د. محمد جبار طاهر السيد عادل حيدر علي

المقـــــــدمة:

في اطار المفهوم الواسع للعولمة كصيغة من صيغ الهيمنة بدات تفرض نفسها وبقوة مع انهيار الاتحـاد السوفيتي السابق والدعوة الأمريكية لاقامة النظام الدولي الجديد الذي يختم حقبة الصراع الايـديولوجي بـين الشرق والغرب ويكرس هيمنة الشمال على الجنوب.

ولا تزال العولمة رغم ما كتب عنها غير واضحة الأفاق والاثار غير انها ظاهرة تستوجب منا التأمل والدراسة في سبيل تحليل مظامينها واستقراء ممكناتها بهدف الوصول إلى الاسلحة الفعالة لمواجهتها ومـن بين هذه الاسلحة تبرز قضية التكامل الاقتصادي العربي.

في ظل العولمة يواجه التكامل الاقتصادي العربي خيارات صعبة حول الطرق التي ممكن ان تسـلكها الاقطار العربية.

لقد افرزت هذه الظاهرة نمطا تنمويا جديدا يقوم على فلسفة السوق وابتعـاد الدولـة عـن الاقتصـاد والمجتمع، وهو نمط لم تشهده الاقطار العربية منذ انقضاء الحقبة الاستعمارية.

ان هذه القضية تستلزم طرحا جديدا لمعالجتها، وحلولا جذرية لمواجهتها كما ينبغي لها ان تتعدى إلـى الافق القومي على اساس الوحدة العربية.

١. أهمية البحث:

تكتسب الدراسة اهميتها من اهمية موضوعتي العولمة والتكامل الاقتصادي العربي اللتين حضيتا باهتمام الاكاديمية والسياسية والاعلامية كما تتاتي اهمية الدراسة من اهمية طريقة البحث المتعتمـدة علـى التحليـل المستقبلي الذي يتضمن بناء المشاهد (السيناريوهات) التي تتضمن رؤية الباحث لما سيكون عليه المستقبل.

٢. فرضية البحث:

تفرض العولمة وصعود التكتلات الاقتصادية الكبرى اليوم تحديات خطيرة على الاقتصادات العربيـة والامر الذي يستلزم اقامة تكامل عربي حقيقي للوقوف بوجه هذه التحديات.

٣. هيكلية البحث:

تضمن البحث ثلاثة فصل، احتوى الفصل الأول، ثلاثة مباحث، خصص الأول منها لتوضيح مفهوم العولمة ونشاتها، وتناول الثاني، اركان العولمة وملامحها، في حين تضمن المبحث الثالث الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة.

واحتوى الفصل الثاني ثلاثة مباحث، تناول الأول نفهوم التكامل الاقتصادي العربي، واشتمل الثاني على مقومات التكامل الاقتصادي العربي، بينما تضمن المبحث الثالث ازمة التكامل الاقتصادي العربي اما الفصل الثالث، فقد تناول العولمة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي، واحتوى على مشهدين، تطرق الأول إلى العولمة والتكامل الاقتصادي العربي مظاهر الالتقاء، في حين ركز المشهد الثاني على العولمة والتكامل الاقتصادي العربي مظاهر التقاطع.

الفصل الأول

العولمة.. المفهوم والأركان والآثار:

تمهيد:

لم تحض ظاهرة بمثل ما حضيت به العولمة من اهتمام كبير تجلى من خلال السيل الهائل للكتابات حولها. ورغم ذلك لا زالت مضامينها غير واضحة المعالم على صعيد تعريف جامع مانع لها يحوي جميع ممكناتها النظرية والعملية.

ولمتد الجدل ايضا إلى تاريخية الظاهرة حيث تباينت وجهات النظر حول العمق التاريخي للعولمة فضلا عن تحديد اهم اركانها ولآثارها وبخاصة على البلدان النامية.

واتساقا مع ما سبق حاول الباحثون تضمين الفصل كل هذه العناصر فجاءت المباحث كما يلي:-

المبحث الأول / العولمة ..... المفهوم والنشأة

المبحث الثاني / العولمة..... الأركان والملامح

المبحث الثالث / العولمة..... الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول

العولمة .. المفهوم والنشاة

أولاً: مفهوم العولمة:

لا تزال ظاهرة العولمة غير محسومة مفهوميا فما يزال الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي يتناهبها يمينا وشمالا والكل يدلو بدلوه وفقا لارائه ومعتقداته. فالعولمة ما زالت ضبابية المضامين سواء في

ماهيتها أو الياتها وكذلك في مستقبلها على الرغم من ان كل ما طرح حولها ينبيء عن كونها موجه جديدة الغاية منها تعميق التبعية وتحجيم كل الدعوات الهادفة إلى فك ارتباط العالم الثالث بالنظام الرأسمالي.

يعرف معجم ويسترز العولمة بانها ((اكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاقه وتطبيقه عالميا))(١).

ويحلو للبعض تسمية العولمة (بالكونية) أو الكوكبية، ويرون انها واحدة من حقائق الحياة العصرية التي تعكس توصيفا لمجتمع شديد التعقيد ذي تطور تكنولوجي متعدد الابعاد وحركة سريعة في العمل والانتشار ومنافسة كبيرة على الفرص المتاحة في الاسواق العالمية))[٢] وكذلك يستخدم البعض مصطلح (International) التي تعني التدويل أو العالمية للتعبير عن هذا المفهوم.

لقد حاولت العديد من الباحثين من دول مختلفة دراسة هذه الظاهرة وتحديد مفهومها. فالباحث ((فريدمان)) يرى انها تعني ((انتشارا واسعا لمناطق التجارة الحرة مترافق مع تصاعد قوة الشركات العالمية))[٣]

وحسب وجهة نظر (فريدمان) – يجب التمييز بين فكرتين اساسيتين.

الأولى: عالمية النظام القائم.

الثانية: نمو الانتماء للعالمية وازدياده كبديل للوطنية أو القومية..

وقد عرفها محمد الاطرش بانها ((تعني بشكل عام اندماج اسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات، والتقائه ضمن اطار من رأسمالية حرية الاسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة. وان العنصر الاساسي في الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات(١).

ويفرق آخرون بين العولمة (Globalization) والنظام الدولي (International System))، الذي هو تعاون بين دولة ودولة، أو بين دولة وعدة دول. بينما العولمة هي تعاون بين جميع الدول والمؤسسات وغيرها.

فالمقصود بالعولمة من وجهة نظر برهان غليون ((ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الاطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها ايضا))(٢). وعرفها مصطفى حمدي بانها ((القوة التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية، التي ليس لها ولاء لاية دولة قومية)).

---

(١) الحيالي، وعد كامل، العولمة وحوارات الواجهة، الطبعة الثانية، شركة الخنساء للطباعة بغداد ، ٢٠٠٠.
(٢) المصدر نفسه
(٣) شنود ماجد محمود، العولمة ، مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها، دمشق ص١٤
(١) الاطرش محمد، العرب والعولمة ما العمل، مجلة المستقبل العربي العدد (٢٢٦) ١٩٩٩ ص١١٠
(٢) العيدي لطيف، العولمة في الفكر السياسي المعاصر، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي عدد ٥،٦، ١٩٩٩ ص٥٢.

ومنهم من يقول انها ((حرية حركة السلع والخدمات والايدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود القومية للدول))(٣).

ويرى روزناو انه من المبكر وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم للعلاقات التي تتمحور حولها هذه الظاهرة فمفهوم العولمة يتصرف لمجالات متعددة ومتباينة ينبغي الوقوف عندها في الاقتصاد والسياسة والثقافة والايدلوجيات التي تشمل اعادة التنظيم للانتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار اسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ونتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمقيمة.

ففي ظل هذا كله تصبح مهمة ايجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الانشطة تبدو عملية متعبة وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم فمن المشكوك فيه ان يتم قبوله واستعماله بشكل واسع.(١)

يؤكد البعض على ضرورة فهم العولمة على انها امركة Americanization العالم حيث تختفي الحدود الفاصلة بين المفهومين فهما مترادفان يعبران عن الشيء نفسه لا يذهب هانس بيتر مارتين وهارالد شومان إلى ان العولمة والى حد ما. امركة العالم(٢).

ويرى الباحث (انتوني ماكفرو) ان العولمة عبارة عن مجموعة من التفاعلات والعلاقات المتداخلة لا بين الدول فحسب بل مع ممثلين اخرين. ويحدد الباحث ثلاث مستويات لهذه التفاعلات والعلاقات، محلية، اقليمية، عالمية. ويرى ان هناك شكلين لهذه العلاقات والتفاعلات.

١- بين الدول. وتمسى بالعلاقات الدولية.

٢- بين الافراد والمنظمات والمؤسسات والجماعات داخل الدول المختلفة.

ويرى ان الظاهرة التي تميز. العلاقات غير الوطنية هي تخطيها للحكومات القطرية في عملها فهي خارج تحكم الدول ويمكن لها ان تؤثر في سياسات دول معينة مثل الشركات العالمية، الاتحادات البرلمانية الدولية، الاتحادات المهنية إلى غير ذلك(٣). ويرى ((ماكفرو)) ان هناك اربع عمليات اساسية للعولمة وهي. المنافسة بين الدول العظمى – الابتكار التكنلوجي (عولمة الإنتاج).

– التبادل والتحديث.

اما الباحث ((ديكين)) فيرى ان العولمة هي نتيجة لعولمة الاقتصاد، فالنشاط الاقتصادي ((يتعولم)). ويعني ذلك انه يتكامل وظيفيا عبر الحدود الوطنية بطرق غيرت حظوظة الدول والمناطق الاقتصادية ويرى ان للشركات متعددة الجنسيات دورا محوريا في عملية العولمة هذه(١) .

ولهذا نجد العديد من الباحثين يربط بين هذه الشركات وبين ظاهرة العولمة ومن ابرز هؤلاء ((بيرلمبوتر)) و ((نيفيت)) و ((بارتلت))، حيث اكدوا على ان هذه الشركات العالمية هي التي ستسود في

---

(٢) عبد نايف علي / العولمة والعرب، المستقبل العربي، العدد ٢٢٩ يناير ، ٢٦.
(١) الزبيدي حسن لطيف/ العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث ، رسالة ماجستير ٢٠٠٠ ص٨٢.
(٢) المصدر نفسه ص ٨٠.
(٣) شدود. مصدر سابق ص١٧.
(١) المصدر نفسه ص١٩.

المستقبل، وانها تنظر إلى العالم باكمله وكانه وحدة واحدة وتنتج السلعة نفسها وتبيعها ذاتها في كل مكان في العالم.

ويرى اخرون ان العولمة تبرز اساسا في التنميط والتشابه في اساليب الإنتاج وفي السلع والخدمات. والعولمة في نظر اخرين هي دفع أو توجه لتحقيق اعمال واسعة وغير محدودة في الخارج فقط، أي خارج حدود الدولة نفسها.

ومن المحاولات الرائدة في تحديد مفهوم العولمة محاولة صادق العظم الذي قدم تعريفا شاملا وجامعا للعولمة فهو يعرفها بانها ((وصول نمط الإنتاج الراسمالي عند منتصف هذا القرن إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج واعادة الإنتاج والراسمال الانتاجي وقوى الإنتاج الراسمالية وبالتالي علاقات الإنتاج الراسمالية ايضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الاصلي ودولة.

والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد ان كانت على مستوى سطح النمط ومظاهره[٢].

ويرى الباحث من خلال مجموعة التعاريف السابقة بان مفهوم العولمة ما زال غير واضح نظريا وعمليا، الا انه ظهر بداية في مجال المال والتجارة والاقتصاد. أي سيادة الجانب الاقتصادي وتهميش الجانب الثقافي والسياسي ثم اتسع نطاق العولمة بعد ذلك. فهي الآن نظام عالمي يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصال...

كما انها تعني جعل الشيء في مستوى عالمي أي نقل الشيء من المحدود إلى اللامحدود الذي بنأى عن كل مراقبة وانه دعوة إلى توسيع النموذج الامريكي ليشمل العالم كله.

ثانيا: النشأة التاريخية للعولمة:

تتعدد الآراء هي الاخرى حول تحديد المرحلة التاريخية لنشاة ظاهرة العولمة، وبما انها ظاهرة مرتبطة بالنظام الراسمالي وتطوره وقدرته على التكيف مع الصيغ والوسائل والاساليب مع معطيات العصر وتطوراته وتبرز لدينا النشاة التاريخية للعولمة من خلال المراحل الاساسية التي مرت بها الراسمالية خلال تطورها[١].

١. الراسمالية التجارية:-

وسميت بهذا الاسم نظرا للدور الحاسم الذي لعبته التجارة وطبقه البخارية المشتغلين بالتجارة البعيدة التي بدات بالاستيراد من خارج القارة الاوربية لسلع يهواها الملوك والامراء والنبلاء والطبقات العليا في المجتمع.

وفي هذه المرحلة وبالتوازي مع التراكم الراسمال ظهر تراكم معرفي ضخم بدء بالثورة الثقافية وترافقت مع هذه التطورات مع بروز قيم مناسبة للنمو الراسمالي مثل تمجيد الادخار ورفع قيمة العمل.

---

[١] العظم صادق جلال، ما هي العولمة ، نقلا عن السيد ياسين في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٢٨ ١٩٩٧ ص٨

[٢] شدود، مصدر سابق ص٢٢

٢. الراسمالية الصناعية:-

وهي طور اخر للراسمالية وترافقت مع الثورة الصناعية التي اوجدت الآلة التجارية وشكلت المحرك الاساسي للطاقة والانتاج وادى استخدامها إلى تخفيض كبير تكلفة الإنتاج وتوسيع امكانات بيع المنتجات وبذلك فتحت الآلة اسواقا لم تكن موجودة من قبل.

٣. الأمبريالية:-

وترافقت مع سيطرة الدول الأوربية لا سيما بريطانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال على مساحات واسعة من القارات ونزوع الراسمالية نحو الاحتكار. وبدات الاحتكارات بتصدير الاعمال بعد ان كانت الراسمالية الصناعية تصدر المنتجات وقد استمرت الامبريالية تحكم العالم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية اصبح العالم يحكمه قطب واحد ممثلا بالولايات المتحدة الامريكية التي نصبت نفسها حارسا وزعيما للعالم.

وان ظاهرة العولمة قديمة جدا، حيث ان ماركس وانجلز كانا يتكلمان عن هذه الظاهرة نفسها منذ ١٥٠ سنة، عندما كتبا في البيان الشيوعي ((ان السلع التي تخرج من مصانع الراسمالية ستاخذ بالانتشار شرقا وغربا ولن يفلح في صدها أي سور كان بمثابة سور الصين العظيم))(١).

وان العولمة في راي روبرتسون مرت خلال نشوئها وتطورها تاريخيا بخمس مراحل(٢).

١- المرحلة الجنينية (١٤٠٠-١٧٥٠) وشهدت نمو المجتمعات القومية في اوربا واضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى وعمقت الافكار الخاصة بالفرد والانسانية.

٢- مرحلة النشوء (١٧٥٠ - ١٨٧٠) وهي تلك المرحلة التي حدث فيها تحول حاد في فكرة الدولة الموحدة، وتبلورت اثناء هذه المرحلة المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية وبالافراد كمواطنين لهم اوضاع مقننة في الدولة. ونشأ مفهوم اكثر تحديدا للانسانية وازدادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية والمؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأ الاهتمام يتزايد في موضوع القومية والعالمية.

٣- مرحلة الانطلاق (١٨٧٠ - ١٩٢٠) والتي ظهرت فيها مفاهيم كونية مثل خطر التطور الصحيح، المجتمع القومي المقبول وتلك المفاهيم المتعلقة بالهوية القومية والفردية، وتم ادماج العديد من المجتمعات غير الاوربية في المجتمع الدولي، وهنا حدث تطور كبير في الاشكال الكونية الاتصال.

٤- الصراع من اجل الهيمنة (١٩٢٠ - ١٩٦٥) حيث حدثت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة بعملية العولمة التي بدات في مرحلة الانطلاق ونشات صراعات كونية حول صور الحياة واشكالها المختلفة وتم التركيز على الموضوعات الانسانية وبرز دور الامم المتحدة في هذه المرحلة.

٥- مرحلة عدم اليقين (١٩٦٥-؟) وهي المرحلة التي تم فيها ادماج العالم الثالث وتعمقت القيم ما بعد المادية وانتهت فيها الحرب الباردة وازدادت المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتعددت الاعتبارات الخاصة

---

(١) عريقات، حربي محمد، التكامل الاقتصادي العربي، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاسراء، ١٩٩٩، ص

(٢) السيد يمين، مصدر سابق ص١٠ - ١١

بالجنس والسلامة وظهرت الحقوق المدنية واصبح النظام الدولي اكثر شمولا وازداد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية وتم تدعيم نظام الاعلام الكوني.

ويجب ان لا ننسى ان ضغوط الاخذ بالعولمة قد عززها ان العالم منذ عقد السبعينات من قرننا الحالي قد دخل مرحلة حاسمة وجديدة للعولمة عموما Globalization حيث عظمت ظاهرة التدويل المطرد Internationalization على كافة الاصعدة الانتاجية والتسويقية والتكنلوجية والاعلامية. ونقصد بالتدويل هنا البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي. وهو الدور الذي قادته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التي تمتد فروعها وانشطتها الآن إلى مختلف انحاء المعمورة وتسيطر الآن على شطر كبير ومتنام من عمليات انتاج وتمويل وتوزيع الدخل القومي.

وثمة مؤشرات كثيرة تؤكد بروز وتنامي ظاهرة العولمة عموما منها: ارتفاع نسبة الصادرات إلى الإنتاج القومي الاجمالي في عدد كبير من البلدان الصناعية وتجاوز نسبة نمو التجارة العالمية لنمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي وزيادة نشاط الشركات متعددة الجنسيات وزيادة فروعها الانتاجية في الخارج(١).

ان العولمة في مفهومها المعاصر لا ينحصر نشاطها في المجال الاقتصادي فحسب فنحن لا نتفق مع ما يعتقد به فريق من الاقتصاديين بان امرها مرهون في المجال الاقتصادي والمالي ولكن يمكن ان تكون هناك عولمتين من حيث البعد التاريخي والمكاني ومن النشاط الذي تمارسه. عولمة قديمة وعولمة حديثة أو معاصرة ظهرت الأولى مع الثورة الصناعية في اوربا في القرن الثامن عشر وهي محدوده، هدفها اقتصادي واستطاعت ان تزيد من انتاج السلع المصنعة وتبحث عن اسواق لمنتجاتها عن طريق انشاء المستعمرات في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية مما ادى إلى اندماج اقتصاد الدول الفقيرة في المستعمرات باقتصاديات الدول الصناعية الاوربية.

وظهرت العولمة الثانية وهي المعاصرة، بعد الحرب العالمية الثانية وحاولت ان تسود العالم عن طريق غير تقليدي ومختلف عن الاستعمار القديم وذلك عن طريق وسائل متعددة منها عن طريق تحرير التجارة الدولية والتنافس على المستوى العالمي بالاعتماد على التقدم التكنلوجي وتطويره في كل المجالات وفي المرة تحاول امريكا ان تكون سيدته ولكن ليس عن طريق اقتصاد السوق فحسب بل عن طريق مختلف النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية..... فمنذ مطلع القرن العشرين صرح البرت بفريد عضو مجلس الشيوخ الامريكي قائلا ((ان هدفنا امركة العالم كله))(١).

---

(١) زكي رمزي، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٩٩ ص٧٣.

(١) العبدي، مصدر سابق ص٥٦.

المبحث الثاني

العولمة .. الاركان والملامح

اولا: تحديات العولمة

تعتمد العولمة وتبشر بمبادئها ثلاث قوى عالمية مهيمنة على انتاج واستهلاك معظم موارد ومؤسسات النظام الاقتصادي الدولي الحالي وهذه القوى هي. حكومات الدول الراسمالية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية والشركات المتعددة الجنسيات وغير الوطنية ومؤسسات التمويل والتجارة الدولية متعددة الاطراف وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية[1].

وقد اشار الحيالي عن ملامح العولمة في بحثه العولمة وخيارات المواجهة بما ياتي[2].

١- الامركة.

وتعني سيطرة الراسمالية الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة على شؤون العالم، في المجالات الآتية.

في الاقتصاد عن طريق الشركات العملاقة المتعدية الجنسيات والقوانين التي فرضها على دول العالم، وهذه الشركات هي مؤسسات اقتصادية بارزة تسيطر على الاقتصاد سيطرة حقيقية وتقوم الحكومات بمساعدة هذه الشركات على اختراق الاقتصاد العالمي والسيطرة عليه.

وفي تثبيت القيم الثقافية الامريكية من خلال هيمنة الشركات الاعلامية الامريكية على التسويق العالمي القائم على التفوق الامريكي في صناعة الافلام، وقدرتها على بث الصور والافلام والكمبيوتر والانترنيت ومن خلال الاقمار الصناعية التي تتحكم بالفضاء.

وفي فرض القيم السياسية والاجتماعية الامريكية مثل التحرير من قيود الدولة القومية والتطلع إلى افاق العالمية بكل ما يتضمنه ذلك من حقوق الانسان (كما يفهمها الامريكان) وديمقراطية السوق حسب مفهومهم ومحاربة القيم الوطنية والعرقية والارهاب (بناء على تحديداتهم).

٢- هيمنة الشركات العملاقة.

حيث تتوزع هذه الشركات الدولية العملاقة بين تسع دول هي اليابان (٦٢) والولايات المتحدة (٥٣) والمانيا (٢٣) وفرنسا (١٩) وبريطانيا (١١) وسويسرا (٨) وايطاليا (٥) وكوريا الجنوبية (٤) وهولندا (٤) حيث تحقق ٢٠٠ شركة من هذه الشركات ٣٠% من الناتج العالمي حتى عام ١٩٩٥.

وفي اطار الاحتكار والنزعة الفردية التي ترسخها العولمة يؤكد تقرير للامم المتحدة انه ٣٥٨ شخصا من كبار اثرياء العالم يساوي حجم ثروتهم النقدية حجم المصادر التي يعيش عليها مليونان وثلاثمائة مليون

---

[1] د. عبد الرسول، فاتن علي، نحو اطار عام لستراتيجية التعامل مع العولمة الاقتصادية ص١١٧

[2] الحيالي ، مصدر سابق ، ص ٩٠.

شخص من فقراء العالم وبمعنى اخر فان ٢٠% من كبار اغنياء العالم يقتسمون فيما بينهم ٨٠% من الإنتاج المحلي على الصعيد العالمي.

واذا اخذنا الزيادة المطردة لعدد شركات المتعددة الجنسيات التي صعدت من (١١٠٠٠) شركة تتحكم بـ٨٢ الف شركة فرعية يصل حجم مبيعاتها إلى ٢٥% من حجم التجارة العالمية عام ١٩٧٥ لتصل إلى ٣٧٥٠٠ شركة تتحكم بـ (٢٠٧٠٠٠) شركة فرعية تبلغ قيمة مبيعات فروعها الاجنبية وحدها ما يساوي حجم التجارة العالمية عام (١) ١٩٩٠.

٣- هيمنة القوانين العالمية.

هذه القوانين التي بدات تسنها الراسمالية العالمية هي لاحكام السيطرة على العالم ولناخذ مثالا الشروط التي يتعامل بها البنك الدولي مع الدول المعسرة في القروض التي يقدمها.

- ازالة الضرائب الكمركية التي وضعت اساسا لحماية الاقتصاد المحلي.
- الغاء القوانين التي تتحكم بالاستثمارات الاجنبية .
- رفض سيطرة الحكومات على الاسعار أو الاجور.
- خفض الانفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية (دعم السلع لصالح الفقراء).
- خصخصة المؤسسات العامة وهي تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص ومبررها في ذلك ضعف اداء القطاع العام وتدني انتاجية وفساد القائمين على ادارته.
- تعويم العملات مما يسهل التلاعب في اسعارها.
- الغاء برامج (ايجاد البدائل المحلية) للصناعات الاجنبية، وهذه الشروط هي أولى الشروط لمن تنظم إلى منظمة التجارة العالمية وهي استعمار يفوق كل استعمار عرفته البشرية.

٤- الهيمنة الثقافية:

لقد ضلت الدول في عصر الحداثة Modraanty Age تتحكم إلى حد بعيد بتقنيات الثقافة معتبرة الثقافة من مكونات شخصيتها وسيادتها.

واذا كان في الماضي باستطاعتنا ضبط تقنيات الثقافة فان نستطيع ابدا التحكم ابدا في ثقافة الدش الذي صار يخيم علينا ويقبع على اسطح منازلنا ويقدم لنا من المغريات والمعلومات ما يجهض مقاومتنا وتكمن خطورة البث الفضائي الغربي في كونه يصل إلى المشاهدين بمختلف مستوياتهم.

ولقد ذكرنا عند حديثنا عن هيمنة الشركات العملاقة ان الدول الصناعية هي التي تتحكم برؤوس الاموال والاستثمارات فيها. وهي التي تعود لها في الواقع ملكية الشركات المتعددة الجنسيات ايضا. واذا علمنا

(١) العيدي / مصدر سابق ، ص٦٩

ان الولايات المتحدة وحدها تتحكم بـــ ٦٥% من المادة الأعلامية في العالم لادراكنا الواقع الذي يشير إلى هيمنة الثقافة والقيم الامريكية على معظم مناطق العالم(١).

٥- الاسواق المفتوحة (حرية التجارة)

وهي اساس من اسس اقتصاد السوق وقاعدة من قواعد العولمة وتقوم منظمة التجارة العالميـــة تلك القوة الفاعلة التي تحتل موقعا متميزا إلى جانب المنظمات المالية الدولية القائمة (صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين) بفرض شروط فتح اسواق الدولة امام السلع الاجنبية لقبولها كعضو ينظم إلى المنظمة.

وهذا الامر يجعل امريكا والدول الصناعية تسيطر على التجارة الدولية لضعف امكانية التنافس لدى الصـغرى(٢) .

٦- من التوازن إلى التفرد.

يتجه مشروع العولمة كما يريده صانعوه من دوائـــر سياســـية وشـــركات متعـــددة الجنســـية واحتكارات اعلامية وفضائية وثقافية إلى تجاهل القواعد الدولية التي استقر عليها العالم بعد الحـــربين الأولـــى والثانية. لقد امنت هذه القواعد الدولية نوعا من التوازن في القوى اعطى بلدان العالم الثالث مزيدا مـــن فـــرص الاستفادة من المساعدات الاقتصادية والثقافية. اما العولمة فانها تنسف ذلك كله. وتؤكد سلطة القطب الواحد.

ثانيا: اركان العولمة:

يمكن تصنيف الأركان الأساسية للعولمة بما يأتي(١):-

عولمة التجارة، تحرير التجارة Trade Globalization tradeliberalization ان الجانب الاكثر اثارة في تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الطابع الكوني المتزايد للاقتصاد العالمي في مجالات التجارة والانتاج والتدفقات المالية والهجرة، وهناك زيادة مستمرة في معدلات التجارة الخارجية الناتج القومي الاجمالي في كل الاقتصاديات تقريبا بحيث ان متوسط النمو في التجارة الدولية يتجاوز متوسط النمو في الناتج العلمي مما يعني زيادة في متوسط معامل (التجارة / الناتج) على الرغم من بطء نمو التجارة الدولية في الثمانينات. وان اهم ما يميز التجارة الدولية في الوقت الراهن انها تنحصر في جانبين اساسيين.

الأول/ هو التغير الحاسم في مكوناتها الذي يمكن عده أحد الملامح المميزة للقرن العشرين.

---

(١) عبد نايف علي، مصدر سابق ص٣٠.

(٢) عمار بن صلاح الدين، العولمة ، المهندس الاردني ، العدد ٦٥، ص٧٢.

(١) الزبيدي ، مصدر سابق ص٨٧.

الثاني/ الذي ميز التجارة العالمية هو الاجراءات الكبيرة في مجال تحرير التجارة سواء في تلك التخفيضات المثيرة والممتدة في التعريفات الجمركية عملا بسياسات تحرير التبادل ورفع القيود الاستيرادية والانفتاح على الخارج في البلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان.

عولمة راس المال (Capital Globalization) ان تصدير راس المال له تاريخ طويل فهو نتاج لعمليات البلدان الراسمالية المتقدمة عبر العالم واخذت تدفقات راس المال

الدولي تتخذ شكلين اساسيين هما(١):-

- راس المال الانتاجي باقامة وحدات انتاجية وشراء اصول راسمالية.
- راس المال الانتمائي في صورة قروض وتسهيلات انتمانية.

عولمة الخدمات (Services Globalization) تعتبر الخدمات مجالا جديدا بدات عولمته، فصناعة الخدمات تهيء خدماتها للانشطة الاقتصادية المرتبطة فيما بينها والمتباعدة جغرافيا، وبذا تلعب دور اساسي في تزايد الارتباط المتبادل بين الاسواق وانشطة الإنتاج عبر الحدود بالاضافة إلى ان العديد من الخدمات التي كانت تعتبر منذ سنوات غير قابلة للاتجار اصبحت الان محلا للتجارة النشطة ويضم قطاع الخدمات مجموعة واسعة من الانشطة الاقتصادية في قطاع الاعمال (الانشطة المهنية والتقنية) قطاع النقل، الاتصالات، البناء، التوزيع، التعليم، البيئة، السياحة، اضافة إلى الخدمات المالية وخدمات البنوك والتأمين وغير ذلك.

عولمة المعلومات والافكار

تعنى العولمة في ما تعنيه زيادة انتقال المعلومات والافكار والانماط والسلوك الانساني والقيم وزيادة انفتاح المجتمعات بعضها على البعض الاخر، وتعنى ايضا زيادة الاتصال والتأثر والانتقال ما بين كل العناصر القابلة للانتقال.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة

أولا: الآثار السلبية:

ان ظاهرة العولمة على المستوى المجتمعي في العالم المعاصر عدت تشكل ما يصبح ان يسمى طورا جديدا من الراسمالية تفرزه هذه الاممية الراسمالية غير المسبوقة في كل تاريخ الراسمالية ويرى الكثيرون ان هذه الاوضاع تحمل في طياتها اخطار كثيرة من حيث اتساع هوة الفقر واستدامة البطالة وانتشار الثراء الفاحش والانفاق الاستفزازي واهمال القوى العاملة بل وانخفاض اجورها وتقليص نفوذها مع تدهور البيئة التي هي اساس الثروة البشرية والنشاط الاقتصادي والاجتماعي عامة بالاضافة إلى الانحراف الكبرى مثل انتشار الجريمة والعصابات المنظمة وانتشار المخدرات خاصة بين الشباب وبالدول الصناعية بالذات(١).

---

(١) مرسي، فؤاد، الراسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ١٩٩٠ ص١٢٢.

(٢) د. مرتضى محمود، ظاهرة العولمة وتحديات المستقبل، مجلة الكويت، صفحات، ١٩٩٧ عدد (١٠) ص١٢

ومن الآثار السلبية والمخاطر المحتملة للعولمة والتي يمكن تلخيصها بالاتي(٢):

فقدان الاستقلال والاستقرار الاقتصادي وخضوع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للتقلبات والتأثيرات الخارجية المتمثلة في تدفقات الاموال والمضاربات والاستثمارات الاجنبية وفي تدخلات حكومات الدول المتقدمة لضمان استثمارات رعاياها في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات.

ان ما تمليه العولمة من اعادة هيكلية الاقتصاد الوطني ورفع الحماية عن الصناعات المحلية ضمن افق زمني محدد لصالح المنتج الاجنبي قد تؤدي إلى زيادة البطالة في الامد القصير وتراجع في التراكم من الاستثمارات المحلية وضمور الصناعات المحلية والصغيرة لصالح الشركات المتعددة الجنسيات وهذا بدوره قد يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي.

تعرض الدول المتجهة نحو العولمة إلى ضغوط وتاثيرات سياسية من الدول الراسمالية الرئيسة بما يضمن مصالحها والمتمثلة بمصالح الشركات عبر الوطنية وتقليل سيطرة الدولة المضيفة للاستثمارات ودورها في تسيير اقتصادها الوطني وفي تقديم الدعم للقطاعات المواكبة للنمو والفئات المتضررة من اعتماد سياسة الانفتاح على الخارج والسير على وفق الية السوق في الداخل.

تحويل جزء كبير من ثمار النمو الاقتصادي في البلدان المتجهة نحو العولمة إلى دول الراسمالية المتقدمة من خلال الارباح التي تحققها شركاتها عبر الوطنية نتيجة عملياتها الاستثمارية والانتاجية والتسويقية في البلدان النامية.

لقد اكد تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧ على ان للعولمة اثارها العميقة على الدول ففي كل مكان اقتضت حتمية سياسات التحرير تقليص مشاركة الدولة في الحياة الوطنية مما نشأ عنه موجة من تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص وادى ذلك إلى خفض الوظائف وفي كل مكان ادى إلى افتتاح الاسواق المالية إلى حد من قدرة الحكومات على إدارة حالات العجز مما دعاها إلى تقليص الانفاق على الصحة واعانات الاغذية التي يستفيد منها الفقراء(١).

ويحاول الاقتصادي المصري رمزي زكي في كتابة (العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لراس المال العالمي) ان يحذرنا من مخاطر العولمة المالية على الاقتصاديات النامية حيث يؤكد وجود مخاطر تنجم عن عولمة الاسواق المالية وهي(٢):

١- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لراس المال:

حينما نلقي نظرة خاطفة على مكونات انسياب رؤوس الاموال الاجنبية التي اتجهت إلى البلاد النامية في عقد التسعينات فسوف نلحظ على الفور كيف يتعاظم وبسرعة شديدة حجم انسياب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة. ففي عام ١٩٩٧ وصل حجم هذا الانسياب إلى حوالي ٢٨٠ مليار دولار امريكي وخلال المدة

---

(١) عبد الرسول / مصدر سابق ص١٢.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٧، ص٨٨.

(٣) زكي، رمزي، مصدر سابق، ص١١٨.

من ١٩٩٠ – ١٩٩٧ كان النصيب النسبي لتدفق القروض من البنوك التجارية الخاصة دولية النشاط لا يزيد عن ١٠% من جملة انسياب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة التي تدفقت إلى هذه البلاد.

فعندما تتدفق الاستثمارات قصيرة الاجل للداخل بكميات كبيرة وبشكل مفاجئ فانها تزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي اذ غالبا ما يحدث.

- ارتفاع في اسعار الصرف للعملة الوطنية مما يضر بالصادرات ويزيد الواردات.
- ارتفاع اسعار الاصول وبالذات الاراضي والعقارات والاصول المالية بسرعة شديدة.
- زيادة معدل التضخم.
- زيادة الاستهلاك المحلي.

اما حين تخرج تلك الاستثمارات على نحو مفاجئ وفي شكل موجات عاتية فانها غالبا ما تؤدي إلى:

- انخفاض سعر صرف العملة الوطنية .
- تدهور اسعار الاصول العقارية والمالية .
- هبوط الاسعار وتدهور معدلات الربح .
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات .
- فقدان ثقة المستثمر من الاجانب بالسوق المحلي .
- استنزاف الاحتياطات الدولية للبلد .

٢- مخاطر تعرض البنوك للازمات:

ومن اهم مخاطر العولمة المالية تلك الازمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء اجراء عملية التحرير المالي المحلي والدولي أو بعد اتمام هذه العملية. وقد اكدت الازمات المعاصرة وجود صلة وثيقة بينها وبين العولمة المالية.

٣- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة:

لقد عانت الكثير من الدول الصناعية من هجمات المضاربين بين الاقوياء ومن الاضطرابات النقدية التي يتسببها نشاطهم المضاربي ويكفي ان نشير هنا على سبيل المثال ما حدث في عامي ١٩٩٢،١٩٩٣ حين تسبب المضاربون في انهيار نظام النقد الاوربي ((ازمة الاسترليني والليرة الايطالية والبيزتا الاسبانية)) وحققوا ارباحا ليس في امكان قطاعات الإنتاج انجازها.

اما في حالة البلدان النامية وهي الحلقة الاضعف في النظام العالمي الجديد فان عدد لا باس منها قد اصبح موضوعا ممتازا لنشاط المضاربين في ضوء اجراءات العولمة المالية التي طبقتها في عقد التسعينات..... وكانت نتائج هذه المضاربات بالغة القسوة على هذه البلاد فقد ادى تخفيض قيمة العملة لارتفاع شديد في المستوى العام للاسعار وحدوث استنزاف واضح في الاحتياطات الدولية وهروب واسع لرؤوس الاموال نحو الخارج وفقدان ثقة المستثمرين في هذه الاسواق.

٤- مخاطر هروب الاموال الوطنية للخارج:

حيث ان اخطر ما نجم عن عولمة الاسواق المالية للبلاد النامية هي تدويل مدخراتها الوطنية حيث اصبحت اقسام لا باس بها من هذه المدخرات في ضوء فتح حساب راس المال تفضل لاسباب مختلفة الاستثمار خارج بلادها الوطنية.

٥- مخاطر دخول الاموال القذرة (غسل الاموال)(١):

وتبرز عملية تعرض البلد لموجات من دخول الاموال القذرة عبر اليات التحرير المالي والمحلي والدولي كاحد المخاطر الجسيمة للعولمة المالية. فعبر الغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول وخروج الاموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات وانفتاح السوق المالي المحلي امام المستثمرين الاجانب.

٦- اضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:

إذا تمت العولمة المالية بشكل كامل أي تم فتح الحساب الجاري وحساب راس المال وتزايدت درجة اندماج وتكامل السوق المالي المحلي مع اسواق المال الخارجية فانه من المرجح جدا ان تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والسياسة المالية.

اما الدكتور جبدر فقد لخص الآثار السلبية للعولمة بما ياتي(٢) :

١- تقليص وفقدان الدولة الكثير من سيادتها الوطنية.

٢- زيادة حالات التهميش والاستبعاد الاجتماعي حيث يلاحظ اعداد المستبعدين اقتصاديا واجتماعيا من الشعوب والدول والقارات، ويقدر هذا العدد بنحو ملياري شخص لم يستفيدوا حتى الان من النجاح يبشر به انصار السوق.

٣- ارتكاز الاقتصاد العالمي على مجموعة من الشركات التكنولوجية والمالية والشركات متعددة الجنسية بحيث تحولت مصادر القوة المالية من الدول إلى مجموعة من الشركات واسواق المال. وتحقيق الارباح الخيالية فوق ارادة الحكومات والمؤسسات الاقتصادية والمالية.

٤- اتاحة تكوين الثروات بعيدا عن وسائل الإنتاج والراسمال المنتج ودون خلق وظيفة واحدة.

٥- تشجيع المضاربة والاستثمار في الاموال والعقارات اكثر من استثمارها المباشر أو غير المباشر في حركة التجارة في السلع والخدمات مما يضر باقتصاديات الدول النامية.

٦- انتشار ظاهرة البطالة.

٧- تراجع الاهتمام بتوفير الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والاسكان والامن والحماية الاجتماعية.

---

(١) المقصود بالعمل هنا هو محاولة اخفاء المصدر غير المشروع أو غير القانوني (الاجرامي) الذي تحققت في اطاره عمليات بناء وتراكم الثروات مثل ارباح الاتجار بالمخدرات واعمال الدعارة وتجارة السلاح.....الخ

(٢) جبدر، معالي فهمي، العولمة وتاثيرها على الموارد البشرية، بحث مقدم لمؤتمر الاتجاهات الحديثة في إدارة الاعمال، القاهرة ١٩٩٩ ص٥.

(٣) جبدر معالي فهمي، مصدر سابق ص٤

ثانياً:الآثار الايجابية:

اما الجوانب الايجابية للعولمة (النتائج الايجابية المترتبة على العولمة)(٢)

١. ايجاد بيئة مواءمة للقطاع الخاص ولعمل اقتصاد السوق بكفاءة ويتضمن ذلك تعزيز القدرة التصديرية للاقتصاد الناجح والمؤهل للمنافسة واكتساب الاسواق الدولية.

٢. تزايد معدلات التبادل التجاري العالمي مما يتيح فرص واعدة للتنمية والتعاون ومن ثم امكانية رفع مستويات المعيشة على نطاق الكرة الارضية.

٣. تسهم في بلورة قيم ومفاهيم جديدة تحفز على المبادرة الفردية ومن ثم فهي تشجع على الابتكار والقبول بالمخاطرة والتخلي التدريجي عن الاعمال التقليدية.

٤. تحفيز الدول على اعادة تنظيم وتكييف مؤسساتها العامة والخاصة على حد سواء بحيث تلبي مخرجات هذه المؤسسات احتياجات ومتطلبات العولمة.

٥. فتح خيارات جديدة للبلدان التي حصرت حاضرها ومستقبلها في نطاق اقتصاد بعينه أو انتاج وتصنيع سلعة واحدة أو خدمات محددة وقد توفر معطيات اقتصادية جديدة تساعد على اعادة التوزيع الاجتماعي والارتقاء بمستويات المعيشة لأكثر الفئات الاجتماعية احتياجاً.

الفصل الثاني

التكامل الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق

تمهيد:

منذ النصف الثاني من القرن العشرين أصبح التعاون والتكتل الاقتصادي الدولي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطلع للوحدة الاقتصادية والسياسية.

لقد أخذت دعوات التكامل تتوسع وتزداد أهميتها تعبيراً عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية في عصر يمتاز بالتغيير المستمر، فازداد عدد الدول التي أخذت بسياسة التكامل الاقتصادي في العالمين الرأسمالي والاشتراكي وكذلك بين النامية.

كما أن عالم القرن الحادي والعشرين هو عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة. وفي الوطن العربي يأتي التكامل الاقتصادي باعتباره خطوة في طريق الوحدة العربية تلبية لمتطلبات التنمية الشاملة. إن الأقطار العربي تترابط في أرض متصلة وفي بقعة تمتاز بموقعها الاستراتيجي، ويضمها تاريخ مشترك ولغة واحدة ومصير واحد. وتتوافر فيه الامكانات المادية والبشرية وهي التي يمكن عن طريق تفاعلها وتطويرها تحقيق وإحراز التقدم المنشود الذي يتطلع إليه المواطن العربي.

المبحث الأول

مفهوم التكامل الاقتصادي

التكامل لغة ترجمة للكلمة Integration اللاتينية الأصل، وهي تعني تجميع الأشياء لتؤلف كلاً واحداً. غير أن المعنى الاصطلاحي يختلف من باحث لآخر ويخضع الاصطلاح للتمييز بين واقع وعملية التكامل. فهو كواقع يعني الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين البلدان الداخلة في التكامل.

أما كعملية فإنها تشمل كافة الإجراءات التي تضع حداً لأسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للبلدان داخل التكامل[1].

ويعرض الاقتصادي جيكوب فينر[2] منذ نصف قرن إلى منافع التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر:

- تنمية التجارة أي زيادة الطلب على الواردات بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة اثر انخفاض الأسعار.
- تحويل التجارة أي تحول الطلب على الاستيراد من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبياً خارج التكتل إلى المنتشرين الأعلى تكلفة داخله.
- ويتحدث بعض الاقتصاديين عن نموذج عام للتكامل الاقتصادي يتخذ التدرج التالي(٣)
- منطقة التجارة الحرة Free Trade Area التي يتم فيها إلغاء التعريفة والقيود الكمية بين البلدان داخل التكامل إلا أن كلاً منها تحتفظ بتعريفتها تجاه البلدان الأخرى غير الأعضاء في التكامل.
- الاتحاد الجمركي Custom Union ويتضمن هذا الشكل قيام البلدان الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، وهذا الشكل يسمح طبقاً لهذا النموذج بالتقدم خطوة إلى الأمام باتجاه التكامل.
- السوق المشتركة Common Market يتعدى هذا الشكل إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي إلى تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابها من مكان إلى آخر بين الدول الأعضاء.
- الاتحاد الاقتصادي Economic Union وهذه المرحلة من التكامل تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها وتزيد عليها في أنها تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء

---

[1] Bela Blassa, The Theory of Economic Integration, Richard D. Irwin, Inc. Homewood, Illion, 1961, P.1.

[2] Jacob Viner, The Castoms Union Issue, Carnegie Endowment for International Peace, New York 1950, P.2.

[3] Bela Balassa, Op. cit, P.2.

سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أو ما يتعلق بسعر الصرف وهذا يتضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأطراف في اتفاقية الوحدة.

- التكامل الاقتصادي الكلي Total Economic Integration هذا الشكل من أعلى درجات التكامل على الإطلاق حيث يتم إذابة اقتصاديات الدول الأطراف بحيث تصبح كأنها اقتصاد واحد يتولى تحديد سياساتها المختلفة سلطة عليا يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء. ولكن يجب ألا يغفل عن الأذهان أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية.
- إن الكامل الاقتصادي يعتبر عملية تنسيق مستمرة متصلة، وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية. كما انه يعني تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية. وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة.
- وعادة ما يجري بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي Economic Co-operation فالأخير يعني تسهيل بعض العقبات في مجال العلاقات الدولية، أي أنه يتضمن العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين بتحقيق هدف مشترك ولفترة محددة على أساس المعاملة بالمثل مع احتفاظ هذه الوحدات بخصائصها الاقتصادية المميزة. في حين يعني التكامل إزالة هذه العقبات والعوائق ليصبح اقتصاد ومجال نشاطاته كلاً واحداً.
- ويتجاوز الفرق بين التكامل والتعاون ما ذكرناه أعلاه فالتعاون شكلاً قديم من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية في حين أن التكامل شكل وليد النصف الثاني من القرن العشرين.
- وتتحدد مكاسب الدولة في التكامل على وفق اعتبارات أساسية نتعرض لأهمها فيما يلي:
- ١- تقارب مستوى الأداء والاستقرار الاقتصادي بين البلدان الأعضاء حتى يسمح بتحقيق التكافؤ في تحصيل المكاسب وتحمل التكاليف.
- ٢- إن وجود التكامل بين الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكامل أفضل من وجود تشابه بينها، لأن التكامل ينطوي على وجود اختلاف بين الميزات النسبية للبلدان الأعضاء الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة الواردات البينية على حساب الدول الأخرى خارج التكامل.
- ٣- ينبغي تقارب هياكل الأسعار في البلدان الأعضاء مع هياكل الأسعار في اقتصاديات شركائها حتى لا يكون تحويل التجارة من خارج بلدان التكامل أعلى من نمو التجارة داخل التكامل.
- لقد جاءت الموجة الأولى من التكتلات الاقتصادية جاءت في الستينيات والسبعينيات واستهدفت الدول من خلالها انتهاج سياسة التصنيع لتطوير الصناعات المحلية الوليدة بفرض حماية جمركية عالية وإيجاد تعاون اقليمي بين الدول المجاورة. غير أن هذه السياسة فشلت بفعل تشابه الصناعات في دول التعاون الاقليمي. بحيث تنافست تلك الصناعات ولم تشجع التجارة عبر الحدود.

- ومع الثمانيات ظهر الجيل الثاني من التكتلات من خلال تحرير الاقتصاد والتجارة والعودة إلى التكامل الاقتصادي الدولي من خلال تخفيض التعريفة الجمركية وتشجيع الاستيراد والتصدير والتي تزامنت مع التحول باتجاه عولمة الحياة الاقتصادية وانهيار النظم الشيوعية وانخراط دولها في النظام الرأسمالي العالمي، وقد رأت هذه الدول وبعض البلدان النامية الشروع في إقامة التكتلات الاقتصادية بغية توفير إطار متناسق مع متطلبات التحرر والعولمة(١).
- وهناك بعض العوامل المشتركة التي تعتبر أساس نجاح التكامل:
- تقارب مستوى الدخل الفردي بين البلدان الأعضاء.
- التقارب الجغرافي.
- تقارب الأنظمة الجمركية والتجارية والضريبية.
- وجود بنية تحتية للنقل والمواصلات.
- توافر الإرادة السياسية لدعم تجربة التكامل.
- إن نجاح التكامل الاقتصادي في تحرير التجارة يتطلب حشد القوى الاقتصادية والسياسية للعمل على إلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية على وجه الخصوص.
- هناك العديد من تجارب التكامل الاقتصادي سواء في العالمين الرأسمالي أو الاشتراكي (سابقاً) وكذلك في البلدان النامية، غير أن تجارب التكتلات الإقليمية في الدول الصناعية توصف بأنها أكبر حجماً وأكثر فعالية في تحرير التجارة البينية مما هي عليه في التجارب الأخرى والخاصة في البلدان النامية. لقد كان أحد أسباب هذا النجاح وجود إلتزام سياسي في الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وتوافر التشريعات والسياسات الثابتة والمستقرة. وفيما يلي نستعرض أهم تجارب التكامل في العالم.
- أولا: تجارب التكامل في البلدان الصناعية.
- سوف نستعرض فيما يلي ملامح تجربة الجماعة الأوربية والمنافع المحتملة من تكوين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وانعكاساتها على مسار التجارب العالمية.
- الجماعة الأوربية: في إطار اتفاقية روما تأسست المجموعة الاقتصادية الأوربية عام ١٩٥٧ من ست دول فقط. وتوسعت بعدها لتضم ١٢ عضواً عام ١٩٦٨ ومع بداية عام ١٩٩٣ تم استكمال توحيد القوانين واللوائح الوطنية للجماعة وفقاً لبرنامج إنشاء سوق أوربية موحدة، حتى تمكنوا من تحويل الرابطة الأوربية إلى الاتحاد الأوربي النقدي والاقتصادي بالدرجة الأولى ووضع المخطط لتوسيعه على مراحل ليصل إلى حدود روسيا شرقاً وجزيرتي قبرص ومالطة جنوباً، علاوة على تشكيل ما يسمى ((المنطقة الاقتصادية الأوربية)) المشابعة لمنطقة اتفاقية (نافتا).

---

(١) الغول، تسام علي، العولمة والتكتلات الاقتصادية الاقليمية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الخاص حول العولمة وآثارها المحلة بالاقتصاد الأردني والعربي، أربد ٢٣-٢٤ أيار ١٩٩٩، ص١٢.

- وتعتبر الجماعة أكثر التكتلات تطوراً حيث نجحت في تحرير شامل لتجارتها في حين فشلت معظم التجمعات الأقليمية الأخرى. لقد أدى التكامل إلى زيادة كبيرة في التجارة الأوربية البينية تفوق ما كان متوقعاً في غيابه، كما أن الجماعة حققت أعلى نصيب للصادرات البينية في إجمالي صادراتها من بين التجمعات الاقليمية والنامية على السواء.
- * منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية:
- أجاز الكونغرس الأمريكي في ١٧-١١/ ١٩٩٣ بأغلبية ٢٣٤ مقابل معارضة ٢٠٠ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA التي كانت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك قد توصلت إليها في منتصف شهر آب ١٩٩٢ لينشئ بذلك أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم بحجم اقتصاد يقارب ٧ تريليون دولار، وسوق يصل عدد منتجيه ومستهلكيه إلى ٣٦٠ مليون نسمة. وتم الشروع في تنفيذ الاتفاق في كانون الثاني عام ١٩٩٤(١).
- الجانب العلمي لهذا الاتفاق يترتب عليه فتح حدود البلاد الثلاث المذكورة لانسياب وتدفق السلع والاستثمار والخدمات دونما أية قيود أو حوافز جمركية أو غيرها في فترة زمنية تمتد ١٠ إلى ١٥ سنة على أقصى تقدير ولقد بلغ نصيب الصادرات البينية لدول رابطة (NAFTA) حوالي ٤١% من اجمالي صادراتها عام ١٩٩٠ ويتوقع أن تحقيق الزيادة في التجارة البينية بعد التصديق على اتفاقية إنشاء منطقة التجارية الحرة لأمريكا الشمالية والشروع في إلغاء جميع الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء.

*** اليابان والصين ودول شرق آسيا:**

لم تنشأ كل من اليابان مع جيرانها تجمعاً إقليمياً رسمياً بعد إلا أنها ترتبطان بروابط اقتصادية قوية بمجموعة دول شرق آسيا. وتعتبر اليابان قلب هذه المجموعة حيث تحيط بها أربع دول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا هي: كوريا الجنوبية، تايوان، هونك كونك، وستغافورا. كما ترتبط الصين بدول شرق آسيا التي تشكل أغلبية سكانية من أصل صيني وهي: هونك كونك، ماكاو، تايوان، سنغافورا هذا ولأعضاء هاتين الكتلتين مصالح اقتصادية مشتركة في توسيع نطاق علاقاتهما التجارية الاقليمية. والتنسيق فيما بينهما لاكتساب ثقل تجاري ومالي أمام التجمعات الاقليمية الكبرى(٢).

*** التكتل التجاري المحتمل مع اليابان:**

تشير المؤشرات الاحصائية لتطور التجارة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا خلال فترة ١٩٩٠ – ١٩٩١ الى زيادة أهمية الروابط التجارية بينهما حيث حققت اليابان زيادة ملحوظة في صادراتها الى ماليزيا

---

(١) أنظر: قضايا دولية، ساق التكتلات الدولية الاقتصادية في العالم، (نافتا أيبك المنطقة الأوربية – السوق الأفريقية) ملف خاص، العدد ٢٠٥ السنة الرابعة ٦ ديسمبر ١٩٩٣، ص١٨-٢٤.

(٢) أنظر: التكتلات الاقتصادية الدولية ومعالمها، دورها ومستقبلها، محاضرة مقدمة إلى اللقاء السابع للجمعية الاقتصادية السعودية، الرياض، ١٩٩٣، ص١٥.

بنسبة ٣٨% ولكل من تايلاند ٣٣% وتايوان ١٨% وسنغافورا ١٦% في حين أن معدل اجمالي الصادرات اليابانية لم يتعدى ٥% خلال نفس الفترة(٣).

* **التكتل التجاري المحتمل مع الصين:**

حيث توضح المؤشرات الاحصائية الاتجاه المتزايد نحو نوع من التكامل الاقتصادي بين الصين ودول شرق آسيا ذات الأغلبية السكانية من أصل صيني حيث بلغت حصتها في التجارة العالمية عام ١٩٩٢ حوالي ٨% متساوية بذلك مع حصة تجارة اليابان في التجارة العالمية في نفس العام.

المبحث الثاني

مقومات التكامل الاقتصادي العربي

اقترن وجود التكامل الاقتصادي العربي مع وجود الجامعة العربية، حيث بادرت الجامعة العربية منذ تأسيسها في ٢٢/ آذار / ١٩٤٥ الى خلق الأجهزة الاقتصادية الفنية، فأنشأة لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية بهدف إرساء أسس التعاون العربي.

وقد عكست المشاريع العديدة الطامحة التي قدمت الى مجلس الجامعة مطلع انشائه من عدد من السياسيين العرب المهتمين بالشؤون الاقتصادية لتحقيق الوحدة الاقتصادية وتوحيد النقد.

وبعيد احتلال فلسطين أكد مجلس الجامعة الترابط الوثيق بين الأمن الاقتصادي والأمن القومي حين أبرم معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، فأنشئ المجلس الاقتصادي ومجلس الدفاع المشترك.

لقد خاض المجلس الاقتصادي العربي خلال الأعوام التي تلت تأسيسه العديد من التجارب وتبنى العديد من الصيغ، واستخدم أدوات عديدة لدعم مسيرة التعاون العربي، وطرح العديد من مداخل التكامل في مجالات التبادل والانتاج على الرغم من صعوبة الظروف الموضوعية لتحقيق التكامل الاقتصادي. ولهذا جاءت حصيلة الجهود متواضعة.

وخلال حقبة تصاعد المد القومي تم الربط بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ١٣ نيسان ١٩٥٠.

كما وقع المجلس على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية بتاريخ ٣ حزيران ١٩٥٧.

وكان منطلق التكامل هو التأكيد على إزالة العقبات القانونية والإدارية لانتقال السلع وعناصر الإنتاج، من أجل تحقيق تلقائية انسيابها وتنسيق الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي، دون محاولة جادة لمعالجة الاختلالات البنيوية في البنيان الاقتصادي للأقطار العربية والمتمثلة أساساً في تباين درجة النمو والموارد والنظم والعلاقات العضوية للأقطار العربية(١).

---

(٣) المصدر: تقرير منظمة الجات: التجارة العالمية عام ٩٠ ـ ٩١.

(١) محمد الحسن زلزلة، التكامل الاقتصاد العربي أمام التحديات في دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢ ص١٣٧-١٣٨.

وفي الستينات برزت الدعوة للتنظيم الاقتصادي والترشيد العقلاني لموضوع التكامل الاقتصادية الكبرى منار الاهتمام العربي ودافعاً للرد العربي على تحدياتها.

وأثر نكسة حزيران ١٩٦٧، تبلور أسلوب جديد في العلاقات العربية – العربية يتمثل في بدء مرحلة مهمة في مسيرة التكامل وهي مرحلة الاعتراف بوجود (مسؤولية قومية مشتركة) بالنسبة لبعض الحاجات العربية المشتركة التي تهم الأقطار العربية كلها عن مبدأ (التكامل الاجتماعي العربي).

وقد مارس المفكرون الاقتصاديون العرب دورهم في خلق القناعات الاقتصادية في الوحدة والتأكيد على المصالح المشتركة(١).

مع مجيء فترة الازدهار النفطي خلال السبعينات توافرت الامكانات المادية لنشوء فرصاً واسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريع خطاها في الوطن العربي.

وشهدت هذه الحقبة مزيداً من الاهتمام بالتعاون الاقتصادي العربي، ودعماً غير عادي للمؤسسات العربية المشتركة العاملة في حقل الاقتصاد واتساع قاعدتها ونطاق فعاليتها وتشعبها في الميادين التخطيطية والتنظيمية والتمويلية والإنتاجية واندفاعاً قوياً نحو التنمية القطرية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تزايد الخبرة وتوافر الموارد المالية والتعاون العربي المشترك.

وبقي العمل العربي الاقتصادي منعثراً لغياب الارادة الوطنية لتقويته، ولعل مؤتمر القمة الاقتصادي العربي الذي عقد في عمان عام ١٩٨٠ هو أقوى التوجهات العربية الذي انبثقت عنه اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية التي أقرت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط عام ١٩٨١، ودخلت حيز التنفيذ في تشرين الثاني ١٩٨٣(٢).

لقد بقيت هذه الاتفاقية حبراً على ورق إلى أن أجري تفعيلها عام ١٩٩٧ بقرار رقم ١٣١٧ من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين في شباط ١٩٩٧ بأن وافق على برنامج تنفيذي لهذه الاتفاقية بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى. ولابد من الإشارة هنا أن الدافع وراء هذا التفعيل يعود إلى شعور بعض الأقطار العربية المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية WTO وخضوع حركة التجارة لقواعد هذه المنظمة، شعورها بأن تجارتها مع العالم لن تكون سهلة في ظل المنافسة الشديدة بين الدول وان الحل الناجح في هذه الظروف هو زيادة التجارة البينية ضمن شروط وامتيازات تقتصر على الأقطار العربية(١).

وبما ان اتفاقية الجات GATT لعام ١٩٩٤ تسمح بقيام مناطق تجارة حرة وذلك طبقاً لأحكام المادة ٢٤ لهذه الاتفاقية. فإن إيجاد منطقة تجارة حرة عربية كبرة يمكن أن يوفر لهذه الدول الفرصة للمتاجرة بين بعضها بشروط تفضيلية لا تمنحها للدول الأعضاء في المنظمة WTO.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٩.

(١) المصدر نفسه، ص١٦.

وتدل الدراسات على وجود مقومات خاصة تتمتع بها الأقطار العربية في الامكان استغلالها لتزيد من فعالية التكامل الاقتصادي العربي ويمكن تلخيصها بالآتي(٢):

١. توفر الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية والثروات الحيوانية والثروات البترولية والثروات المالية والمعدنية، التي لم تستغل بشكل كفو كامل.

٢. توافر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة العوائد البترولية. التي تتواجد غالباً في الدول الغربية، وتقدر هذه الأموال حالياً بأكثر من ٩٥٠ مليار دولار.

٣. توافر الموارد البشرية في الوطن العربي حيث يقدر عدد سكان الوطن العربي بأكثر من ٢٥٠ مليون نسمة في عام ١٩٥٨.

٤. اتساع السوق في الوطن العربي لتضمن أكثر من ٢٥٠ مليون مستهلك.

٥. الموقع الاستراتيجي الذي يمتاز به الوطن العربي من الناحية الاقتصادية.

٦. تتوافر أيضاً مقومات أخرى كوحدة اللغة والجنس والقومية ووحدة التاريخ والقيم الروحية ووحدة البيئة الاجتماعية والحدة الجغرافية.

فوائد التكامل

من البديهي أنه على المدى المتوسط على الأقل سيحقق التكامل العربي مزايا مهمة تعود على المجاميع المتكاملة، وهذه الفوائد في مجال التكامل العربي يؤكدها رجال الفكر الاقتصادي وعلى الرغم من تضاد الطروحات الاقتصادية في مدى فاعلية هذه المزايا إلا أنه من المؤكد أن يكون هنالك إجماعاً في اتجاهات هذه المزايا وحتى مدى يتناسب والمقومات التكاملية السابق ذكرها.

هنا يمكن تخصيص الخطوط العريضة للاتجاهات المذكورة في النقاط الآتية:

١- دفع مستوى الطاقة الاستيعابية كون التكامل يخلق سوقاً واسعاً، الأمر الذي يجعل حافزاً في رفع الطاقات الانتاجية سواء بزيادة استخدام عناصر الإنتاج أو بادخال التقانة المحلية الأكثر تطوراً يدفع المحاكات بين الميزة التنافسية والميزة الإنتاجية في مجموعة متكاملة متقاربة نسبياً من حيث العلم والتقانة سيعمل في مداها الطويل على تجاوز الأزمات الاقتصادية العربية كانخفاض معدلات التشغيل واستغلال الموارد المتاحة وهو مما يؤدي إلى اقتصاد متكامل تكون فيه ملامح الاستقرار الاقتصادي قريبة المنال.

٢- يرفع التكامل الاقتصادي العربي من كفاءة سوق العمل ويزداد هذا الأثر وضوحاً عند الاعتماد على افرازات البيئة التقانية الحالية والتي لا تقد المستورد، نعم حتى لو أسلمنا بأن المنطقة المتكاملة سوف لا تتمتع بذات درجة انسياب العاملة بين الأقطار المتكاملة على النحو القائم في أوربا.

إلا أنه لابد أن يكون هناك اسهام إيجابي لحركة العمالة يتمثل في تضييق الفوارق بين مستويات الدخول الحقيقية (مقاسة على منحنى لورنس).

---

(٢) علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧ ص٢١٧-٢٢٢.

ويبدو أن عنصر العمل سيكون أكثر مرونة في التجارب تجاه متغيرات التكامل العربي وفي مرحلة لاحقة سيعمل هذا الانتقال – شريطة تحصيل تغيرات في القاعة الإنتاجية التقانية المبنية على الاعتماد الذاتي – إلى رفع القيمة المضافة لعنصر العمل كماً وكيفاً، وهو ما سيقلل من حجم البطالة الهيكلية ويؤهل العمالة العربية في المرحلة المقبلة لمواجهة المنافسات الدولية.

٣- يهيئ التكامل الاقتصادي العربي بيئة تفاوضية تجذب المستثمرين وخاصة عندما يلحظ هؤلاء إجراءات التكامل المتدرجة سواء تلك المتعلقة بإلغاء التعريفات بالخارج أو المتمثلة بتحقيق مستويات متدنية للضرائب، على حركة رؤوس الأموال ويكون ذلك تشغيلاً للأموال العربية الموظفة في استثمارات غير منتجة، اتساقاً لوضوح الرؤية في الأرباح على الأموال المستثمرة ضمن أقطاب التكامل وما يزيد من حالة التفاؤل هذه إن الاستثمارات العربية المتحولة تجاه الداخل سوف تخضع لقانون تزايد الغلة وينطبق ذلك على الصناعات العربية المؤمل إقامتها طبقاً لأولويات التكامل العربي واستناداً إلى آراء المجلس الاقتصادي العربي وبالتأكيد يأخذ هذا الأمر الأثر إيجابياً في رفع الإنتاج والدخول(١).

٤- اتجاه حصيلة الصادرات نحو الاستقلال. إذ يعمل التكامل إلى تقليل التقلبات في حصيلة الصادرات في الأمد القصير نظراً لظهور منافذ عربية للاستيراد تكون عرضة إلى تقلبات غير واسعة بفعل التكامل المقترح (بخلاف الاعتماد الأكبر على منافذ البلدان الرأسمالية المتقدمة) وهو ما سوف يعمل على تضييق حلل الفجوة الخارجية لتعيد في الاستقرار الداخلي في البلدان المتكاملة فيزداد معدل النمو الاقتصادي المصحوب بتكاليف اجتماعية واقتصادية تناقصة باستمرار تعزيز الكامل(١).

٥- من النقاط الأربعة السابقة الذكر يمكن بناء بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية قادرة على الانفتاح الكامل على تجاه الخارج وتبني معطيات العولمة وبصورة تتمكن من خلالها البلدان المتكاملة أن تتملك قدرة تنافسية دون الاخلال بمفاهيم التكامل الأمر الذي يمكن هذه البلدان من مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة على نحو ما سيتم توضيحه في الشهد الأول من هذا البحث.

---

(١) الفضيل محمود عبد، تعقيب على ثورة المعلومات، مجلة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨ ص١٢٩.

(١) الزبيدي حسن لطيف والسعدون عاطف لافي، سياسات الاستقرار في الاقتصاد العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠٠٧.

المبحث الثالث

أزمة التكامل الاقتصادي العربية

مر التكامل الاقتصادي العربي خلال الحقبة الماضية أزمة حقيقية تتمثل بتعثر مسيرته، حيث وقفت عوائق جمة حقيقية وهمية لتعلل هذا الإخفاق والتي تراوحت ما بين عوامل سياسية وأيدلوجية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية وإدارية وإعلامية ومؤسسية بل وحتى نفسية.

وفيما يلي سنستعرض أهم مظاهر الأزمة[1]:

أولاً: التناقضات البنوية والتنموية:

لقد ورثت الاقتصادات العربية عن عهود الاستعمار والأمبريالية بنى اقتصادية متخلفة وتابعة ومجزئة. وكان ذلك نتيجة للصورة غير المتكافئة التي يقوم عليها تقسيم العمل الدولي وعلاقات القوة غير المتكافئة التي فرضت على الوطن العربي كغيره من بلدان العالم الثالث، سريان قوانين التطور اللامتكافئ فكانت الحصيلة:

- تفاوت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.
- التفاوت في توزيع الموارد والثروات بين الأقطار العربية.
- تفاوت درجات النمو.
- كانت النتيجة هي تبعية وارتباط الاقتصاد العربي عضوياً بالسوق العالمية واتخاذ الأقطار العربية مسارات تكرس حالة التجزئة.

ثانياً: تجارب التكامل في الوطن العربي:

((لعل من سخريات القدر أن تعقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية في آذار ١٩٥٧ وهما الشهر واليوم نفسهما اللذان عقدت فيهما معاهدة روما بين ست دول أوربية.

فقامت على أساسها السوق الأوربية المشتركة في ١٩٩٣/١/١ في حين لم يتم التصديق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ١/١ عام ١٩٩٤))[2].

وعلى الرغم من المسيرة الحافلة التي استعرضناها سابقاً (أنظر المبحث الثاني)، فإن أي تقدم ملموس لم تنجح في خلق صورة ناضجة للتكامل.

ومن ثم فإن اختيار المدخل باتجاه خطط التنمية والتكامل الإنتاجي - وهو ما يجب أن يسهم بالضرورة في تعزيز القاعدة الإنتاجية وتنويعها لم يكن موائماً، بل جاءت نتائج الاختيار باتجاه الحركة ابتداءاً بتحرير التجارة تحت نير تخلف القاعدة الإنتاجية القائم على انعدام الاستقرار الداخلي والخارجي.

---

[1] أنظر: عبد الحسن زلزلة، المصدر السابق، ص١٤٤-١٤٩.

[2] عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل، المستقبل العربي العدد ٢١٤، كانون الأول، ١٩٩٦، ص٦.

إن اتباع الحرية العشوائية في ظل هذه المتغيرات وغياب التخطيط الشامل أفقد وسائل التكامل والتي كان من الممكن بلوغها في العالم العربي كما عمل انفلات المدخلين الإنتاجي والتبادلي مع الحرية العشوائية في خلق حصيلة تسير باتجاه واحد عملت في الفترات اللاحقة على نقل تجارب المجتمعات الصناعية إلى الصناعية إلى الاقتصادات العربية فتعثر بلوغ مستوى مقبول لنجاح هذه التجارب كون البلدان العربية لا تتمتع بمرونة تتسق مع المرونة الإنتاجية للبلدان المتقدمة ذات الاقتصادات شبه المتوازنة.

وهكذا ولدت السوق العربية المشتركة ميتة ويزداد الأمر وضوحاً عندما فقدت الأخيرة مصداقيتها جراء عدم التزام الأطراف باشتراطاتها، على قلة عددهم. ومع أن محاولات التكاملية قد أسفرت عن نتائج ضعيفة إلا أنه لا ينكر أن تلك الانجازات التي تمثلت بتأسيس العديد من الأعمال العربية المشتركة وإقامة نحو ٥٤١ مشروعاً عربياً وتأسيس عشرات من الوكالات والمنظمات المتخصصة وتقديم البلدان النفطية عوناً مالياً بنحو ٥٨ مليار دولار للبلدان العربية الغير نفطية تعد خطوة حسنة تجاه التكامل الاقتصادي العربي.

ثالثاً: انعزال الأنماط التنموية العربية:

أدى الطموح لتحقيق تنمية سريعة لدى معظم البلدان العربية، وخاصة تلك التي شهدت ظاهرة الازدهار النفطي خلال فترة السبعينات إلى لجوء الحكومات المعنية إلى الحلول السريعة والعاجلة بدلاً من الاصلاحات الهيكلية ما قاد إلى مزيد من العمق في فخ التبعية وإفراطاً بالارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية في ميادين المتغيرات الاقتصادية الكلية على المستوى المحلي والخارجي.

ويكتسب ذلك بعداً آخر وأوسع عندما نأخذ بالاعتبار الرؤيا القطرية غير مهتمة بالبعد القومي في مجال الخطط التنموية.

فالقطاع الانتاجي حقق المزيد من التكامل مع الدول المتقدمة والقائم في أساسه على صادرات كثيفة لرأس المال والتقانة مما زاد من الارتباط بالسلاسل الصناعية التقانية التي تنشر البلدان الصناعية شباكها بهدف مزيداً من التبعية للمراكز المتقدمة.

أما التكامل في القطاع المالي (رؤوس الأموال الساخنة) فقد كانت نتائجه غير مرائية على حركة رؤوس الأموال إذ أفلحت البلدان المتقدمة في الاحتفاظ بالأموال العربية المتراكمة ضمن حركة النظام النقدي الدولي. وقد نتج عن ذلك آثار اقتصادية في غير صالح التكامل العربي تكاد تسير باتجاهين:

١- تمثل في استغلال الاقتصادات المتقدمة هذه الأموال – بطريق مباشرة أو غير مباشرة – دعماً لاقتصادياتها وزيادة في قدرتها الإنتاجية – التقانية والموجه لاستغلال البلدان العربية.

٢- وهو الأمر الأكثر خطورة من حيث استيراد الأزمات الاقتصادية الحاصلة في بلدان المركز، ناهيك عن احتمالات الخسارة التي يمكن أن تعود في مثل هكذا استثمارات، ولعل في حادثة الاثنين الأسود دليل واضحاً لهذا الاتجاه.

رابعاً: انعدام وضوح القرار السياسي:

مارس هذا العامل السياسي وقعاً مهماً في تعميق أزمة التكامل جراء وضوح الفوائد المتبادلة للتكامل الاقتصادي. أو صعوبة إدراكها وربما يعود ذلك إلى تقاطع السياسات أو عدم وضوحها في أحسن الأحوال. فتعذر والحال هذه التطبيق الجدي لبعض اتفاقات التكامل.

وظالما يطرق سمعنا مشاريع تتبناها الجامعة العربية والعمل العربي المشترك – العمل العربي الدبلوماسي – ارساء الوحدة الاقتصادية العربية.

إلا أننا لم نر التزاماً جاداً بالاتفاقيات التي وقعت في هذا المجال، فضلاً عن سهولة الانسحاب منها[1]. تبدي ذلك في صورة قرارات تزيد في الاتجاه الانعزالي للتكامل.

الفصل الثالث

العولمة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد:

لقد جاءت العولمة مصاحبة لانتشار (حمى) التكتل الاقليمي وهنا يبرز تساؤل رئيس عن مستقبل التكامل الاقتصادي بشكل عام والعربي بشكل خاص في ظل العولمة المتسارعة اليوم.

وهنا يعتقد البعض أن التكتلات ستكون بديلاً للنظام الاقتصادي الدولي، حين يعتقد آخرون أنها أي التكتلات ستتهاوى في ظل العولمة أمام إقامة القرية الالكترونية Global Village.

وسنحاول فيما يلي استشراف الصيغ المحملة. ولهذا فقد حاولنا احتواء هذه الآثار في مشهدين أساسين هما قومان على افتراض أساسي هو استمرار اتجاهات العولمة والتكامل وحدوث التناقض مرة والالتقاء مرة أخرى وكما يلي:

- العولمة والتكامل العربي.... مظاهر الالتقاء
- العولمة والتكامل العربي.... مظاهر التقاطع

المشهد الأول

العولمة والتكامل الاقتصادي العربي

مظاهر الالتقاء

ينطلق هذا المشهد من افتراض أساسي هو: ان التكامل الاقتصادي لا يهدد روح النظام التجاري المعولم لأن الدول الأعضاء في التكامل تقل حماستها لتطوير وتحسين النظام التجاري الدولي، مع احتمال أن تؤدي التكتلات الاقتصادية إلى صراعات سياسية بين الدول.

---

[1] لاحظ أن الدكتور بطرس غالي قد أشار إلى أن الاخفاق في هذا البعد يشكل خطراً أشد من اخفاق الجامعة في تحقيق العمل العربي المشترك في الميدان الدبلوماسي وهنا يؤكد على ثلاث مقترحات تتعلق بإصلاح هذه الرؤية. للمزيد أنظر أحمد يوسف القرعي/ قضايا السياسة الدولية خلال ٣٠ عام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢١ القاهرة، يناير ١٩٩٥ ص٧١-٧٥.

احتمالات الصراع:

إن شعار العولمة في هذا المشهد المتضمن تحرير التجارة الدولية لا يتوازى مواقف الأطراف المختلفة على أرض الواقع فكل طرف يريد أن يطبق الآخرون ما يقتضيه المضمون الحقيقي للشعار فيتخلوا عن أكبر قدر ممكن من الحواجز التجارية والكمركية والعراقيل التشريعية والعملية أمام منتجاته واستثماراته دون أن يضطر هو إلى خطوات مماثلة إلا تحت الضغوط وبالقدر الضروري.

من المعروف أن العولمة تتضمن آثاراً سلبية يمكن أن تردي إلى تراجع مواقف الدول بتجاهها من خلال التخلي عن الانخراط في مؤسساتها والخاصة منظمة التجارة العالمية.

وعلى الرغم من صعوبة التعامل مع القوى الاقتصادية العالمية التي تسيطر على التجارة والثروة دون استخدام الأسلحة النقدية والتشريعية إلا أن الصيغة المفترضة في هذا الصدد هو الشروع الفعلي في إقامة تكتلات اقليمية بحيث ينضوي العالم كله (متقدم ونام) في تكاملات اقتصادية بحيث يغوا النظام المعولم كما يبينه الشكل التالي:-

شكل رقم (١)

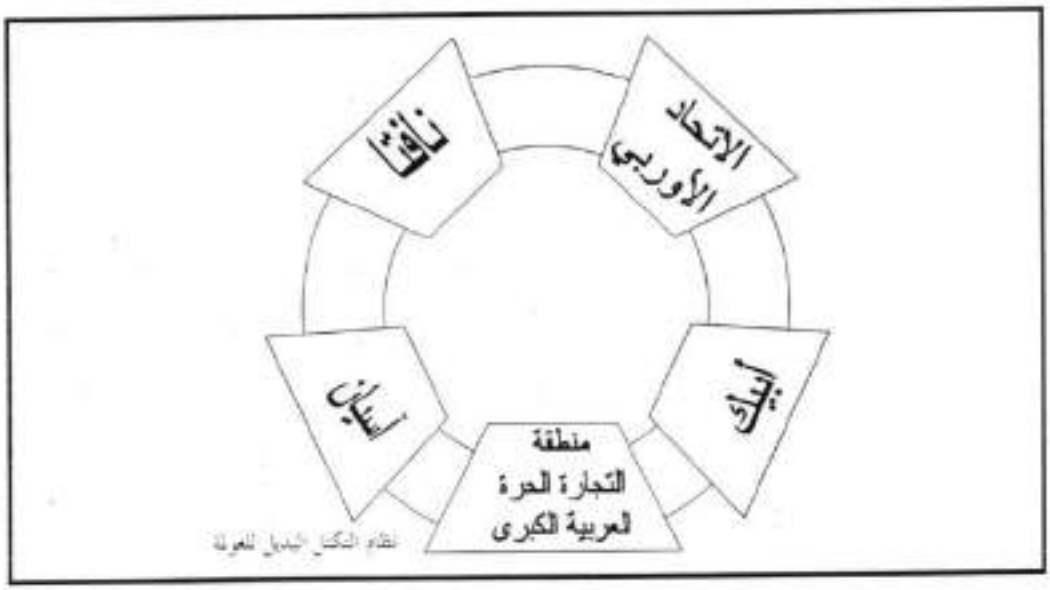

نظام التكتل البديل للعولمة

من هذا الاطار تبدو اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة من جانب العرب تستهدف الوقوف في وجه العولمة، ويراد منها تحقيق الغايات التالية:

- تكوين جبهة أقليمية جديدة في مواجهة الجبهات القوية في أوربا (الاتحاد الأوربي) وفي الشمال الأمريكي (نافتا)، وكمثل لمخالفة مبادئ حرية التجارة الدولية وهو عدم تميز بلد آخر في ميدان القوانين التجارية والرسوم لجمركية وما يتبعها.

– مضاعفة المنافسة العربية للمصالح التجارية الأوربية والأمريكية والآسيوية في أفريقيا بخاصة والوطن العربي يمكنه منافسة التجارة القادمة إلى أفريقيا بحكم موقعه الجغرافي.

– تحسين المواقع التفاوضية العربية.

– الوقوف بوجه التزايد الاعتماد العربي على العالم الخارجي من خلال تزايد تجارة الكتل التجارية والاستثمارية داخل الوطن العربي.

– أما إذا أدخلنا العامل السياسي في التحليل فإن العرب يسعى الآن للتقليل من التكنلوجيا المتقدمة للعالم العربي والإسلامي، وبذلك تسعى الولايات المتحدة وغرب أوربا لإيجاد جبهة اعتماد في العالم العربي إذ يذهب المحللين إلى أن قاعدة الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني يقصد منها تكريس ربط الاقتصاد العربي المتخلف بالاقتصاد الإسرائيلي المتخلف. ولهذا فإن التكامل ضرورة لمواجهة العزلة الاقتصادية وتفادي آثار التكاملات الأخرى والعولمة أيضاً.

لا يغفل المشهد احتمالات حدوث مضاعفات سلبية على الاقتصاديات العربية وبخاصة تلك المعتمدة على النفط على المدى البعيد، إذ سوف تؤدي الاتفاقات التجارية الغربية (نافتا والاتحاد الأوربي) إلى تقليل الولايات المتحدة وأربا الغربية واليابان إلى حد ما من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط ونفط البلاد العربية والخليجية، فوجود إمكانات تغطية داخل التكتلات الأخرى يضمن للبلدان الصناعية توسيع الصناعات النفطية المحلية وبذل الجهود نحو المزيد من الكفاءة والربح.

إن الخيار العربي الوحيد يبدو في محاولات قيادته لكتلة اقتصادية عربية كخيار أوحد Only Available Option حيث يوفر هذا سوقاً ضخمة قد لا تقل حجماً وإمكانات ومصادر طبيعية عن أي الكتل الاقتصادية التي برزت حتى الآن إلى حيز الوجود.

ونقطة الضعف الوحيدة فيه هي درجة تحديثه المتواضعة. ولكن هذه النقطة يمكن التغلب عليها بسبب وجود الكفاءات التكنيكية إذا ما حرصت البلدان العربية إلى تأسيس شراكة إسلامية. علماً أن توافر رأس المال والإمكانات الزراعية يشجعان على قيام كتلة اقتصادية مقاومة معتمدة على جهود سكانها وقابلة لتحمل الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفرزها الكتل الاقتصادية الأخرى.

في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الاقليمية والدولية وإيمان الدول العربية بأهمية قيام ونجاح منطقة التجارة العربية الكبرى(١)ووضع الامكانات والآليات اللازمة للألتزام بها من قبل الدول

---

(١) لقد اخذ إعداد البرنامج التنفيذي للاتفاقية قرابة عامين وذلك بهدف تحديد البرنامج التنفيذي على أساس:

- استكمال منطقة التجارة العربية خلال ١٠ سنوات اعتباراً من ١٩٩٨/١/١.
- تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم بشكل تدريجي اعتباراً من ١٩٩٨/١/١ وحتى ٢٠٠٧/١٢/٣١.
- معاملة السلع العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية.
- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها لأية قيود غير جمركية.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية في ما يتعلق بإجراء الوقاية والدعم والإغراق.

التعهد بتطبيق مبدأ الشفافية.

الأعضاء، فهناك أمل أن تكون هذه المنطقة أفضل من سابقتها في العالم العربي، خصوصاً أن هناك حتى الآن ٩ أقطار عربية في منظمة التجارة العالمية و ٥ تتفاوض للانضمام وأخرى في طريقها إلى طلب الانضمام. فلن يمضي وقت طويل حتى تكون معظمها أعضاء في المنظمة مما يلزمها بفتح أسواقها الوطنية دون تمييز لبضائع جميع الدول، وهذا سيجعل منافسة منتجاتها المحلية في الأسواق المحلية والأسواق العربي أصعب.

ولابد لهذه الدول إذاً من الدخول في تكتل عربي، ويمكن اعتبار منظمة التجارة الحرة العربية هي الجواب في هذه المرحلة ويمكن تطويرها لتصبح اتحاداً جمركياً إذا رغبت الدول الأعضاء في ذلك.

إن قيام هذه المنطقة سيمكن الدول العربية من اعطاء بعضها البعض امتيازات لا تعطيها للدول الأعضاء الآخرين في منظمة التجارة الدولية، ويكون بديلاً للاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية التي لن تستطيع الاحتفاظ بها دون اعطاء امتيازات للدول الأعضاء في المنظمة بموجب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية MFN وكذلك احتمال ارتفاع فاتورة الغذاء من دول العالم بعد تخفيض الدعم لقطاع الزراعة فيها. كما أن تحرير تجارة الملابس والمنسوجات سيضعف منافسة الدول العربية منفردة ولتصبح الاتفاقية أكثر فعالية فلابد من تقليص القوائم الاستثنائية وأن تغطي مجالات الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية.

المشهد الثاني

العولمة والتكامل الاقتصادي العربي

مظاهر التقاطع

ينطلق هذا المشهد من افتراض أن العولمة تطغى بآلياتها على دعوى التكامل العربي وتحتاج رياحها المنطقة العربية التي تنأى عن إقامة تكامل حقيقي يواجه التكتلات الأخرى فضلاً عن مواجهة مؤسسات العولمة. إن تفاقم أزمة التكامل العربي التي تحدثنا عنها في الفصل الثاني ستستمر في هذا المشهد بحيث تزداد من الهوة والشقاق بين الأقطار العربية التي ستنخرط حتماً في النظام الاقتصادي المعولم بحيث تحتل هامشياً في هذا النظام يحده نمط إنتاجها ومساهمته في الإنتاج الرأسمالي العالمي. وسوف تتكامل الصورة المحتملة للنظام المعولم على وفق الشكل رقم (٢)، الذي يصور لنا عالماً في قبضة الرأسمالية تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوربا الصناعية مركزه وتشكل الشركات متعددة الجنسيات قلبه النابض، وتقوم مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي) ومنظمة التجارة العالمية بدور داعم لحركة النظام وضمان ديناميته.

الشكل رقم (٢)

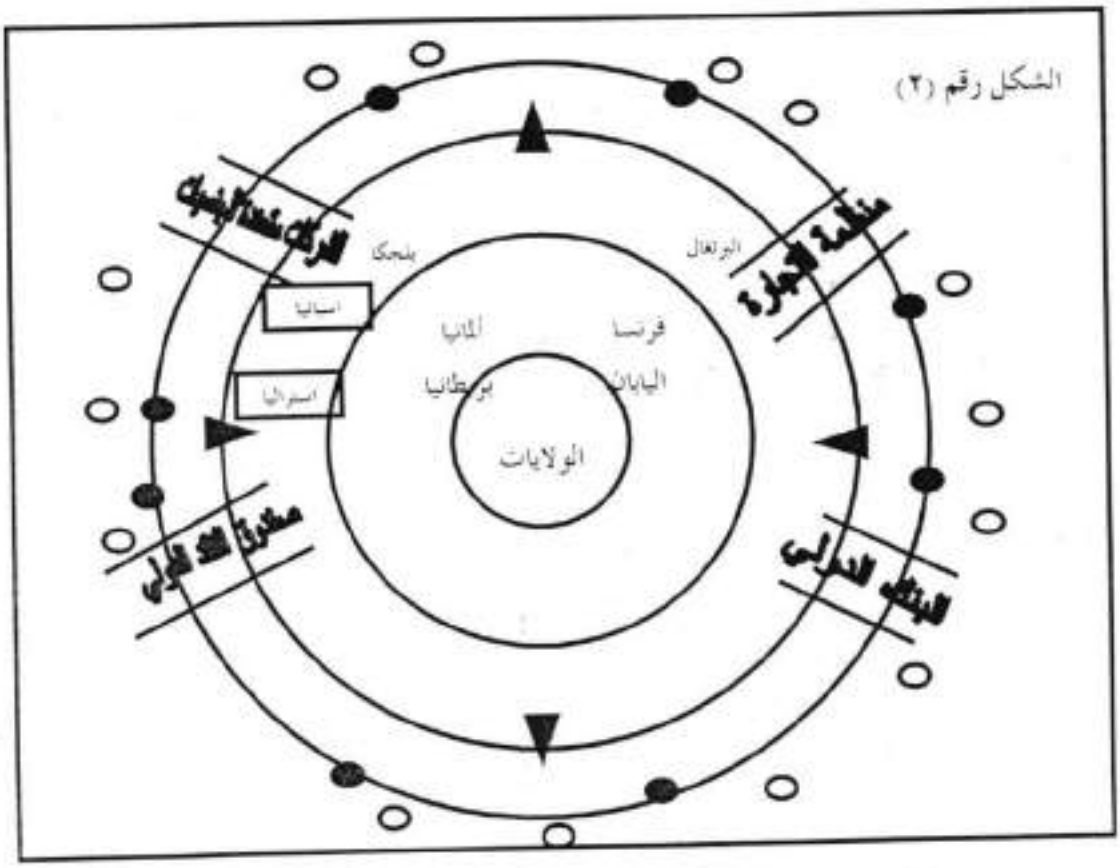

المصدر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص١٤٥

المصادر

١. الأطرش محمد / العربي والعولمة. ما العمل/ مجلة المستقبل العربي العدد ٢٢٩/١٩٩٨.

٢. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية/ ١٩٩٧.

٣. التكتلات الاقتصادية الدولية / معالمها. دورها ومستقبلها/ محاضرة مقدمة إلى اللقاء السابع لجمعية الاقتصاد السعودية/ الرياض/ ١٩٩٣.

٤. الحالي رعد كامل/ اعولمة وخيارات المواجهة/ الطبعة الثانية/ شركة الخنساء للطباعة بغداد/ ٢٠٠٠.

٥. حيدر معالي فهمي/ العولمة وتأثيرها على الموارد البشرية/ بحث مقدم لمؤتمر الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال/ القاهرة/ ١٩٩٩.

٦. الزبيدي حسن لطيف/ العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدول في العالم الثالث/ رسالة ماجستير/ جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد/ ٢٠٠٠.

٧. زكي رمزي/ العولمة المالية/ دار المستقبل العربي. القاهرة/ ١٩٩٩.

٨. زلزلة عبد الحسن/ التكامل الاقتصادي أمام التحديات/ دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٨٢.

٩. الزبيدي حسن لطيف والسعدون عاطف لافي/ سياسات الاستقرار في الاقتصاد العراقي / بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي/ كلية بغداد للعلوم الاقتصادية/ ٢٠٠١.

١٠. شدود ماد محمود/ العولمة. مفهومها. مظاهرها. سبل التعامل معها/ دمشق.

١١. عبيد نايف علي/ العولمة والعرب/ مجلة المستقبل العربي/ العدد ٢٢٩ آذار/ ١٩٩٨.

١٢. العبيدي لطيف/ العولمة في الفكر السياسي المعاصر/ مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي عدد ٦، ١٩٩٩/٧.

١٣. عريقات حربي محمد/ التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة/ كلية العلوم الإدارية والمالية. جامعة الإسراء/ ١٩٩٩.

١٤. عبد الرسول فائق علي/ نحو إطار عام لستراتيجية التعامل مع العولمة الاقتصادية.

١٥. عمارنه صلاح الدين/ العولمة. مجلة المهندس الأردني العدد ٦٥.

١٦. عبد المنعم السيد علي/ التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي. التناقض والتداخل والبدائل/ مجلة المستقبل العربي العدد ٢١٤ كانون الأول ١٩٩٦.

١٧. الغول تمام علي/ العولمة والتكتلات الاقتصادية الاقليمية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الخامس حول العولمة وآثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي/ جامعة اليرموك. أربد الأردن ٢٣-٢٤ آيار ١٩٩٩.

اثر فعالية القطاعات الاقتصادية على الناتج القومي الجمالي في دول الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية و دولة عمان للمدة من ١٩٧٥-٢٠٠٠ ((دراسة قياسية تحليلية))

الأستاذ المساعد
د.محمد جبار طاهر الصائغ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

مما لا شك فيه ان تقدم أي دولة اقتصاديا يعتمد ذلك على النشاط الأقتصادي في البلد، وعندما تكون الدولة ذات موارد اقتصادية هائلة يكون الوصول الى التقدم عملية لا تكتنفها الصعوبة، اذ ان عملية التنمية الأقتصادية تتطلب تظافر جميع الموارد و الفعاليات الأقتصادية المحلية ضمن هدف تسعى اليه الدولة لتقدم اقتصادها، ومن هذا النطق فقد اوتت الدول فيما بينها و بالتالي صنفت الدول الى دول متقدمة اقتصاديا و دول نامية و دول متخلفة، الا ان تقدم الدول لا يعتمد على وفرة الموارد فحسب بل يعتمد على القدرة على توظيف تلك الموارد و تخصيصها بالطريقة التي تجعل تلك الدول تتصف بذلك الوصف الذي اشرنا إليه انفا، وضمن هذا السياق فان فان العالم ضمن مسيرته التاريخية ارز دول لها باع طويل في نشاطاتها الأقتصادية معتمدة ليس على مواردها الضعيفة فحسب بل استعانت بموارد الغير عن طريق الأحتلال و النهب تارة و تارة اخرى عن طريق استثمارها في الدول الضعيفة التي تعيش على الفتات التي تقدمها هذه الدول اليها. وكذا الحال فان التاريخ ايضا افرز دولا نهضت بعد ازاحت عنها السيطرة المباشرة من الدول الكبرى و التي امتلكت موارد و فيرة و خبرة قليلة اكتسبتها من الدول المسيطرة عليها لتقوم بعملية نهوض الأقتصاد من براثن التخلف و العوز الأجتماعي، و من هذه الدول الدول العربية التي تتفاوت في اختلاف مواردها اذ ان المشرق العربي تميزه عن مغربه بوجود الطاقة الهائلة و وفرة النفط كمادة رئيسة جعلها ذا قوة اقتصادية هائلة في توفير رصيد هائل من العملة الصعبة و لكنها تفتقد الى الكثير من متطلبات الفعالية الأقتصادية مما جعلها مستوردة لأكثر السلع و المواد الأساسية، الا ان الصراعات السياسية و التكتلات الاقتصادية اشعرت هذه الدول في خضم الاحداث الى الحاجة الى العتماد على الذات في توفير و استثمار و توجيه القطاعات الأقتصادية نحو روى صحيحة

تؤدي بنهاية المطاف الى الأقلال من الأستيراد و زيادة الصادرات و بالتالي الى تنوع اقتصادها مما يساعد ذلك الى تقوية اقتصادها داخليا و خارجيا و من هذه الدول في المشرق العربي دول الخليج العربي الست و التي يمكن ان نستدل بتطور اقتصادها عن طريق لمحة سريعة في تطور إنتاجها القومي، فقد اظهر الإحصاءات الاقتصادية ان الناتج القومي الإجمالي مقوما بملايين الدولارات قد بلغ في عام ١٩٧٥ نحو ٩٨٧٩,٨ ، ١١٨٤,١ ، ٤٦٦٠٧,٩ ، ٢١٠٦٧ ، ٢٤٧٧,٣ و ١١٨٦٠,٥ ولكل من دول الأمارات،البحرين، المملكة العربية السعودية، عمان، قطر و الكويت على التعاقب [٨] ، بينما بلغ في عام ١٩٩٠ نحو ٧٣٦٠،١١٦٦٨٥،١٠٤٦٧١،٤٥٢٩،٣٣٦٥٣ و ١٨٢٩٧ على التعاقب [٨] ، وبلغ في عام ٢٠٠٠ للدول الست تباعا نحو ١٩٧٧٣،١٧٣٢٨٦،٧٩٧١،٦٦١١٧،على الترتيب [٨] ،وبهذا النحو فقد اظهر النمو الاقتصادي مدى تطور هذه الدول و الفوارق فيما بينها و قدرتها الاقتصادية فقد بلغت معدلات النمو الاقتصادي مدى تطور هذه الدول و الفوارق فيما بينها و قدرتها الاقتصادية فقد بلغت معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي مابين عام ١٩٧٥ و عام ٢٠٠٠ نحو ٨%،٨%،٦%،١٠%،٨%،و ١٥% للدول المذكورة على الترتيب و نلاحظ ان أغلب معدلات النمو متقاربة باستثناء دولة الكويت كانت ذا معدل مضاعف تقريبا إلا ان الخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي هي في حد ذاته متقاربة و عليه فان الباحث قد اختار ثلاثة دول من المجلس و هي دولة الإمارات العربية المتحدة و دولة المملكة العربية السعودية و دولة عمان لدراسة أنشطة القطاعات الاقتصادية و أثرها على النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة البحث

كما كانت الطاقة في الوقت الحالي للنفط أيلة للنضوب والفناء وقوة الاكتشافات والاختراعات تزداد قوة في سبيل التعويض والإدراك محل هذه الطاقة ، فأن الدول العربية النفطية وبخاصة دول الدراسة تسعى حثيثاً لتدارك الأمر في سبيل التعويض عن انحسار الموارد النفطية المستمرة بالتنازل نتيجة الاستهلاك الكبير بها وعليه فأن تنمية قطاعاتها الاقتصادية وتطويرها لتصبح منتجاتها محل منافسة مع مثيلاتها العالمية مما يجعلها اقل عرضة للازمات والتقلبات الاقتصادية بسبب تنوع مواردها الاقتصادية ، وعليه فأن دراسة نشاط القطاعات الاقتصادية وإيجاد مكامن القدرة والضعف مصب اقتصادي للسير في الطريق الصحيح للمواجهة تلك الأزمات والتنافس الاقتصادي مابين دول العالم

اهداف البحث

لتحقيق مطلب الدراسة فأن أهداف الحل تنحصر بما يأتي :-

١- تقدير اثر القطاعات الإنتاجية على الناتج المحلي الإجمالي
٢- تقدير اثر القطاعات الخدمية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي
٣- تقدير اثر القطاعات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي
٤- تقدير اثر كل القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الاجمالي
٥- تحليل وتمثيل الاشكال البيانية لاثر كل القطاعات

جمع وتصنيف البيانات

جمع الباحث بيانات الدراسة من المصدرين الاتيين :-

١- المصادر المكتبية وقد اعتمد الباحث على التقارير الاحصائية الاقتصادية
٢- استلاب البيانات من شبكة الانترنيت من مصادر البنك الدولي من الموقع المعنون WWW.BANKWORLD .COM

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

جمع الباحث بياناته من سنة 1975-2000 ثم عكف على ايجاد متوسطات كمعدل لكل خمسة سنوات لكل من دول الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودول عمان .

النظرية

ان واحدة من اهم مفاهيم الاقتصادية هو مفهوم الدخل القومي ، فنقديا ان الناتج القومي الاجمالي يعتبر احدى الادوات المهمة في قياس النشاط الاقتصادي لدولة ما والذي يكون معبراً لما سبق القول اليه ويمكن اعطاء مفهوم واضح للناتج القومي الاجمالي (١) بأنه مجموع النواتج النهائية خلال السنة وهذا تعريف او مفهوم مقتضب نوعاً ما الا ان المفهوم الواسع لهذا المصطلح يتحد بأنه مجموعة من ثلاثة مكونات رئيسة تضم الاتي : الانفاق الاستهلاكي الخاص على السلع والخدمات والانفاق الحكومي على السلع والخدمات وثالث المجموعة الانفاق الاستثماري وهذا يضم كل الانفاقات الاستثمارية على المكائن الجديدة والبناء الجديد (٢) .

يشير (صقر احمد صقر 1983) (٣) ان الناتج القومي الاجمالي بأنه مجموع الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة وبالتالي فأن الناتج هو عبارة عن تدفق تم انتاجه من الرصيد المتمثل في الثروة القومية للمجتمع ، وبالرغم من الاشارة الى مكونات الناتج من الناحية النظرية الا ان قياسها تطبيقياً يكتنفه

الصعوبة الشديدة وبخاصة في تحديد وتقييم هذه المنتجات وكذلك تحديد طبيعتها ، ان عملية الوصول الى احتساب الناتج القومي الاجمالي يتم بالاعتماد على نشاط القطاعات الاقتصادية والتي يطلق عليها بقطاعات المنشأ والتي تشمل على قطاع الاعمال ، قطاع الحكومة ، قطاع العائلات وقطاع العالم الخارجي ، ويتم النشاط الانتاجي عادة في قطاع الاعمال ، اما مساهمة قطاع الحكومة فيتمثل كافة الايرادات المتحصل عليها من الضرائب وكذلك عمليات الاقتراض.

اما مساهمة قطاع العائلات تنحصر في الخدمات التي يقوم بها العمال والموظفون ، اما مساهمة قطاع العالم الخارجي فيتمثل بالفرق ما بين قيمة الانتاج الناتج من الممتلكات الموجودة في العالم الخارجي والخاصة بالمقيمين اقامة دائمة داخل الدولة وبين قيمته من الممتلكات الخاصة بالاجانب داخل الدولة وعلى ذلك ولغرض ايجاد العلاقات الاقتصادية المبينة على ما ذهبنا اليه سنحاول تمثيل تلك العلاقات رياضياً حسب قطاعات المنشأ المؤثرة على الناتج الاجمالي وكما يأتي :-

١- دول القطاع العائلي Families Sector Functions

من المعروف ان دالة الاستهلاك الاتية $C=Co+bYd$

إذ إن b تمثل معلمة الميل الحدي للاستهلاك ، اما Yd فتمثل الدخل ، وتمثل دالة الاستهلاك جزء مهم من الدخل القومي ومؤثرة فيه الى جانب الدوال الاخرى التي تشمل بمجموعها القطاعات الاقتصادية ولا يمكن ان تنفرد هذه الدالة على مستوى الافراد عنها في مجموعها القومي اذ ان صيغتها الرياضية متماثلة في كلتا الحالتين بأستثناء تحليلها اذ تختلف تفسيراتها للحالتين .

٢-دول قطاع الاعمال Bussines Sectore functions

من اهم الدوال التي تمثل قطاع الاعمال هما دالتي الاستثمار ودالة الادخار ، فالاستثمار يتأثر بمستوى الارباح وتكاليف ووفرة العمل والعناصر الاخرى وتؤدي زيادة الارباح للمستثمرين حافزاً مولداً لارباح جديدة مما يؤدي الى زيادة الاستثمار وفقاً لذات النهج الاقتصادي وهذه العملية تؤدي الى زيادة الطلب على العمالة مما يؤدي الى تناقص الايدي العاملة وارتفاع الاجور عاكسة ذلك الى تناقص الارباح مما يجعل التفكير في استخدام تقنيات تقلل من الاعتماد على الايدي العاملة الا انها ذات تكاليف عالية جداً وتحتاج الى مهارة عالية الا ان التطلع الى الحصل الى الارباح العالية المستقبلية او الرجوع الى مستويات الارباح النقية المحصلة عليها سلفاً الا انه عموماً سيدخل الى هذا القطاع مستثمرين جدد ما دام هناك ارباح استثمارية وتوفر كافة الاجراءات الاقتصادية فعلية فأن دالة الاستثمار وفقاً لهذه النظرية دالة موجبة لمستوى الدخل وتعكس الصيغة الاتية دالة الاستثمار :

إذ ان a الميل الحدي للاستثمار ، 10 فتمثل قوى الاستثمار الاخرى (٥) .

٣- دوال قطاع الحكومة Government Sectore Functions ان اهم الدعامات الحكومية في تعزيز قوتها الاقتصادية يكمن في مسألة قوة الايرادات وتنظيم التحويلات اضافة الى الانفاقات الحكومية ومن ذلك يمكن تقسيم دوال القطاع الحكومي الى ثلاثة وكما يأتي :

أ - دالة الضرائب وتعكس دالة الضرائب ، الضرائب الادارية وضرائب الدخل وتأخذ الصيغة الرياضية الاتية :(١١)

اذ Tx0 يمثل الضرائب الادارية ، و t تمثل ضريبة الدخل وهي نسبة مئوية تأخذ قيمة اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح .

ب- دالة التحويلات : ان التحويلات الحكومية هي مبالغ تتحدد ادارياً ومعظم هذه التحويلات تتحدد من قوى خارج النموذج الاقتصادي ولكن هذه التحويلات ترتبط بالبطالة ، وبالتالي فن تحويلات البطالة ترتبط سلبياً مع الدخل ومن هذا يتبين من التحليلات الاقتصادية التي تفسر تلك التحويلات اذ ان انخفاض التحويلات الحكومية للعاطلين كلما اقترب مستوى الدخل Yf وهو مستوى العمالة الكاملة . تساوي التحويلات وفقاً للمعادلة الاتية :

المبلغ Tro هو التحويلات الحكومية التي تتحدد من قوى خارج النموذج ، r تمثل المدفوعات الحدية للبطالة وتحدد بأنها اقل من الواحد الصحيح ولكنها اكبر من الصفر طالما وجود حالات اقل من العمالة الكاملة . ويمكن من خلال الشكل الاتي فهم هذه الحقيقة كاملة :

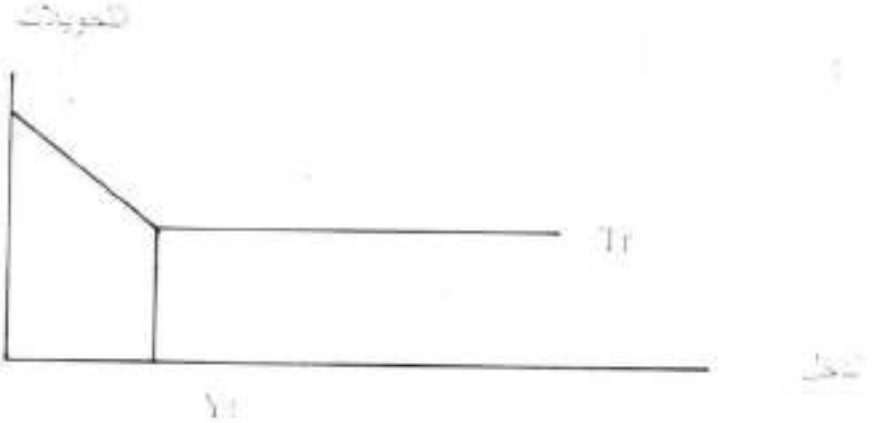

ج - دالة الانفاق الحكومي : ان سياسة الانفاق الحكومي ترتبط ارتباطاً مباشراً مع السياسة المالية الحكومية وفقاً للوضع الاقتصادي ولذلك ان عملية تعجيل وابطاء الانفاق الحكومي تتوائم مع سياسة التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي على التعاقب وكما اشارنا سلفاً ان

بعض هذا الانفاق يشكل سلبا على الميزانية وعلى الدخل مثلما اشرنا في التحويلات الحكومية الموجهة للبطالة ، والصيغة الاتية تمثل دالة الانفاق الحكومي :

اذ ان g تمثل الميل الحدي للانفاق الحكومي وهي ايضاً لها قيمة اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح ٠

د - دوال القطاع الدولي International Sector Function

ان اهم ما يمثل هذا القطاع هما دالتي الواردات والصادرات وهي كما يأتي :

١- دالة الواردات Import function ان عملية تزايد الدخل للافراد يؤدي الى تزايد الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي الى زيادة الطلب على السلع المحلية والاجنبية مما يؤدي بالتالي الى زيادة عملية الاستيراد ان من السلع الاجنبية التي لايمكن سد الحاجة اليها في الوقت الراهن في عملية التصنيع لعدم قدرة الاقتصاد والهياكل الانتاجية على ردم فجوتها اضافة الى ذلك الحاجة المتزايدة الى المواد الاولية التي تدخل في صناعة السلع المحلية وبالتالي فتفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة ايجابية مابين الدخل والاستيرادات والصيغة الاتية تمثل تلك العلاقة : $Z=Zo+zY$

اذ ان Zo تمثل الواردات المستقلة و z تمثل الميل الحدي للاستيراد ٠

٢- دالة الصادرات Export function

ان وضع الاقتصاد لا يمكن مغلقا على نفسه وحتى الدول التي اتبعت تلك الاجراءات خضعت في ظل الظروف الاقتصادية العالمية وتحت الضغط المحلي الى فتح حدودها لتمارس التجارة العالمية وعليه فالدولة تصدر السلع المحلية والخدمات وتستورد السلع والخدمات الاجنبية ، وزيادة الصادرات يؤدي بالطلب على السلع المحلية يزداد مما يدفع الاستثمارات بالزيادة لمواجهة الطلب الخارجي والداخلي وبالتالي التأثير على الدخل القومي وعليه فان دالة الصادرات عبارة عن معادلة تأخذ الصيغة الاتية : $X=Xo$

أي ان الصادرات X تساوي الصادرات الى الخارج Xo ويمكن ان نلاحظ اثر الصادرات على الدخل القومي وكما يأتي (٥)

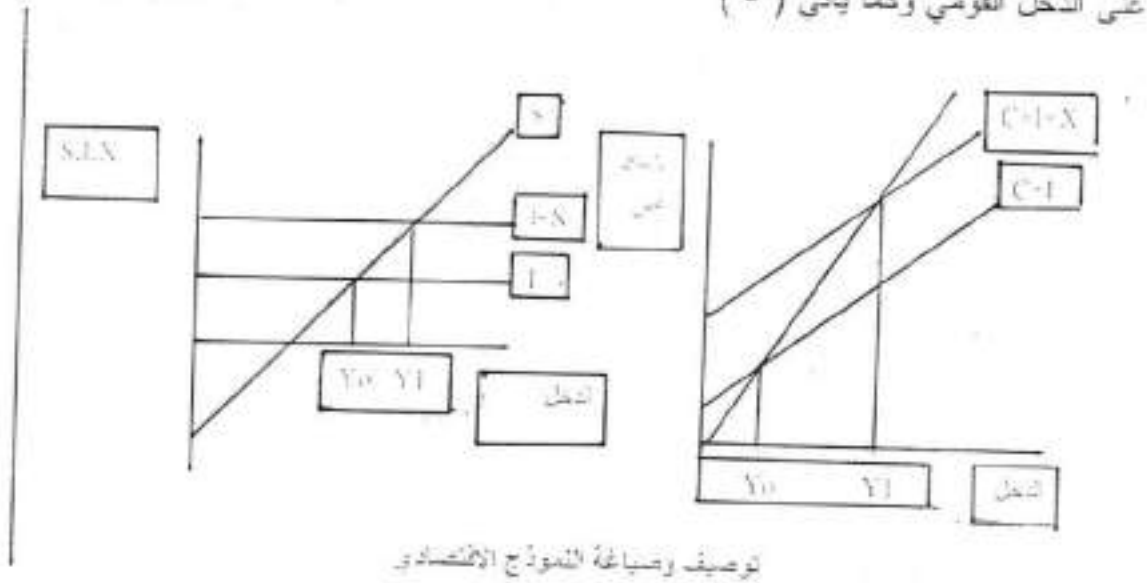

توصيف وصياغة النموذج الاقتصادي

توصيف النموذج :-

ان المشاكل الاقتصادية التي تظهر في اثناء النشاط الاقتصادي مما تؤدي الى عرقلة هذا النشاط وانحرافه عن الوجهة الصحيحة وبالتالي سيكون اتخاذ القرارات عملية عقيمة في سبيل معالجة ووضع الحلول لهذه المشكلة ولهذا فأن وضع النماذج الاقتصادية بحيث تمثل جوهر المشكلة وعلاقاتها التي تمثلها المتغيرات الاقتصادية وصياغة هذا النموذج بصورة قياسية يضفي اليه علاقات اقتصادية صحيحة ومن هذا المنطلق يجب ان يتم التعريف عن اركان المشكلة المتمثلة بمتغيراتها وعليه فأن نموذج دراستنا القياسية يتضمن الاتي :

١- المتغير التابع ويرمز له بالرمز Y ويمثل قيمة الناتج المحلي الاجمالي مقدراً بملايين الدولارات الامريكية ٠

٢- المتغيرات المستقلة وتشمل الاتي :-

أ- X1 : يمثل القطاع الخدمي مقدراً بملايين الدولارات الامريكية ٠

ب- X2 : يمثل قطاع المؤسسات المالية الاخرى مقدراً بملايين الدولارات الامريكية ٠

ج- X3 : يمثل قطاع النقل والمواصلات والخزين مقدراً بملايين الدولارات الامريكية ٠

د- X4 : يمثل قطاع التجارة مقدراً بملايين الدولارات الامريكية ٠

هـ- X5 : قطاع البناء والتشيد مقدراً بملايين الدولارات الامريكية ٠

و- X6 : قطاع الكهرباء والغاز والمياه مقدراً بملايين الدولارات الامريكية ٠

ز- X7 : قطاع الصناعة التحويلية مقدراً بملايين الدولارات الامريكية٠

ح- X8 : قطاع التعدين مقدراً بملايين الدولارات الامريكية ٠

ط- X9 : قطاع الزراعة مقدراً بملايين الدولارات الامريكية ٠

التصييغ الرياضي Mathmatical Formlation

ان المعهود في اغلب البحوث المنشورة عالمياً وعربياً تأخذ الدوال الخطية والدوال الاسية التي تحول الى الشكل الخطي بواسطة التحويلات اللوغارتمية الا ان الباحث سيقتصر على شكل نموذج كوب – دوكلاس وبالتحويل الخطي بواسطة تلك التحليلات لاسباب عديدة اقتصادية بحته والتي تظهر نقاء المنطقين الاقتصادي والفني المتجلي في قدرة هذا النموذج على الاستمرارية واعطاء كافة التحويلات الاقتصادية (١٢) وبنماذج قد تكون بسيطة من متغير مستقل واحد او عدة متغيرات بنموذج متعدد وعليه فأن الشكل الرياضي للدالة الاسية لنموذج كوب – دوكلاس وبالتحويل اللوغارتمي المزدوج الاعتيادي كان كالاتي :-

$$\text{Log } Yi = \text{Log } B0 + B1 \text{ Log } X1 + B2 \text{Log } X2 + \ldots\ldots + Bn \text{ Log } Xk + \text{Log } Ui$$

$$i = 1,2,3,\ldots\ldots n$$

Yi= Dependent variable.

X1.....XK= Idependent variables.

Ui = Randum Variable.

التحليل والمناقشة

تمهيد :- ان عملية التحليل تجعل عملية المقارنة ما بين القطاعات الاقتصادية اكثر سهولة لايجاد القطاع الفعال والمؤثر على الناتج القومي الاجمالي للدول الثلاثة ولهذا فأن الباحث استخدم تقديرات مختلفة للنماذج الاقتصادية البسيطة والمتعددة لغرض معرفة القطاعات المؤثرة كما اشرنا اليها سلفاً ومن ذلك سيتم اختبار هذه النماذج بكافة الاختبارات الاحصائية والقياسية اضافة مدى تطابق هذه النماذج المقدرة والمجتازة للاختبارات مع فروض النظرية الاقتصادية وتعليل مخالفة اشارة المعلمات المقدرة وفقاً للنظرية الاقتصادية وعليه سيتم التحليل والمناقشة وفقاً لما تقدم ٠

١- تقدير نموذج اثر القطاع الزراعي على الناتج القومي الاجمالي باستخدام تقنيات التحليل للبرامج الاحصائية اظهر التقدير الاتي :-

Regression Analysis
The regression equation is
Log Y= 2.43+0.721Log X9

Predictor	Coef	STDev	T	P	Constant
2.4280	0.2391	10.16	0.000	C22	0.72085
0.08192	8.80	0.000	S=0.2253	R-Sq= 82.9 %	

R-Sq (adj)=81.8%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	1	3.9289	3.9289	77.42	0.000
Error	16	0.8119	0.0507		
Total	17	4.7408			

Durbin – Watson statistic = 1.76T(0.01) (18-2) =2.583 F(2,18) (0.01)= 3.63 D.W(0.01) dL=0.90 dU=1.12

بالاستناد الى اختبار t ثبتت معنوية معاملي انحدار الثابت والمتغير X9 الذي يمثل القطاع الزراعي على مستوى ١ % واظهر شكل حدود الثقة الاتي قرب النقاط المزدوجة تقدير الانحدار ما بين الحدين الادنى والاعلى مما يدل عليه ثقة الباحث بهذا المتغير

GNP & Agricultural for three countries

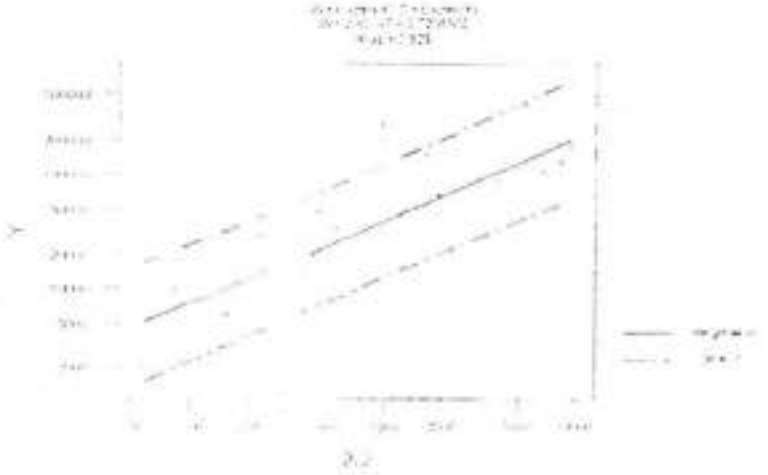

واظهر اختبار f قدرة تقدير المعادلة ككل اذ ظهرت معنويتها على مستوى معنوية ١ % مما يدل على كفاءة تمثيل المتغير للعلاقة الاقتصادية ، واظهر اختبار D.W على وقوع القيمة المحسوبة في منطقة القبول وبالتالي خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية (12) ، واظهر كذلك شكل (1) انتشار البواقي على تجانس

توزيع المتبقيات العشوائية حول القيمة المقدرة مما يدل كذلك على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين ، واظهر القطاع الزراعي قوته التفسيرية على احداث التغير في الناتج القومي الاجمالي اذ فسرها بنسبة بلغت نحو 83 % والباقي يعود الى عوامل اخرى ، واظهر معامل الارتباط الكلي قوة العلاقة ما بين المتغيرين المشار اليهما سلفاً اذ بلغ نحو 91 % .

شكل (1) يبين انتشار البواقي للنموذج اللوغارتمي المزدوج لاثر القطاع الزراعي على الناتج القومي الاجمالي للدول الثلاثة

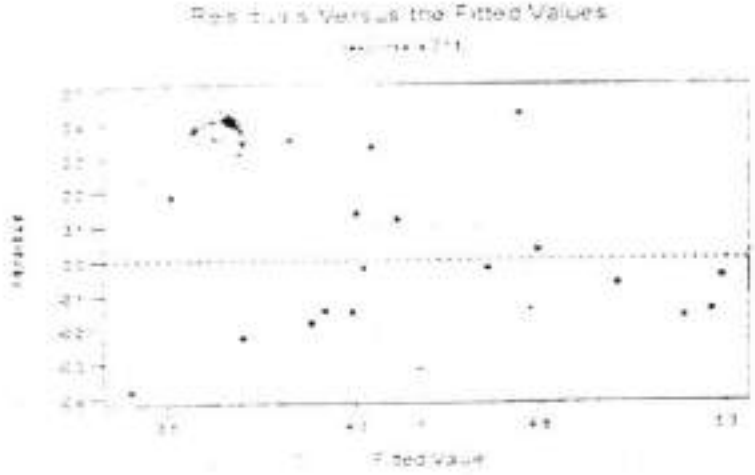

وبين سلوك المتغير الذي يمثل القطاع الزراعي تأثيره العالي على الناتج القومي الاجمالي اذ بلغ نحو 72 % وعند زيادة هذا المتغير بنسبة 1 % يزداد الناتج القومي الاجمالي بنسبة قيمة المعلمة اضافة الى ذلك فأن اشارة المعلمة الموجبة بدل على توافق سلوك المتغير مع الفروض النظرية الاقتصادية (10) .

٢- تقدير اثر القطاعات الصناعية على الناتج القومي الاجمالي

استخدم الباحث اربعة متغيرات تمثل X5 قطاع البناء والتشييد ، X6 قطاع الكهرباء والغاز والمياه ، X7 قطاع الصناعات التحويلية و X8 قطاع التعدين وكان التقدير كما يأتي :

Regression Analysis
The regression equation is
Log y = 1.29 + 0.91 Log X5 + 0.173 Log X6 +0.0347 LogX7 + 0.380 Log X8

Predictor	Coe	StDev	T	P	VIF
Constant	1.2940	0.3196	4.05	0.000	
X5	0.292	0.1246	2.34	0.036	6.1
X6	0.1719	0.06997	2.48	0.028	1.4
X7	0.03414	0.01889	1.84	0.089	2.2

X8	0.3799	0.1462	2.60	0.022	6.3

S = 0.1351 R-Sq = 95.0% R-Sq (adj) = 93.5 %

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	4	4.5034	1.1258	61.64	0.000
Error	13	0.2374	0.0183		
Total	17	4.7408			

Source	DF	Seq SS
X5	1	4.0929
X6	1	0.1353
X7	1	0.1519
X8	1	0.1233

Durbin - Watson statistic = 1.91

T(0.01) (18-4) =2.624 T(0.05) (18-4) =1.761 ,F(4,18)(0.01)=5.04

D.W (0.01) dL=0.82 dU=1.87

تحليل النموذج المقدر

بالاستناد الى اختبار t تبين ثبوت معنوية معملي انحدار الثابت على مستوى معنوية قدرها 1 % ، وكذلك ثبتت معنوية معاملات انحدار المتغيرات المذكورة على مستوى معنوية قدرها 5 % . واظهر اشكال تحليل حدود الثقة على مستوى 95 % ان كل المعلمات المقدرة تقع ما بين الحدين الاعلى والادنى مما يظهر قدرة هذه المتغيرات على تمثيل العلاقة .

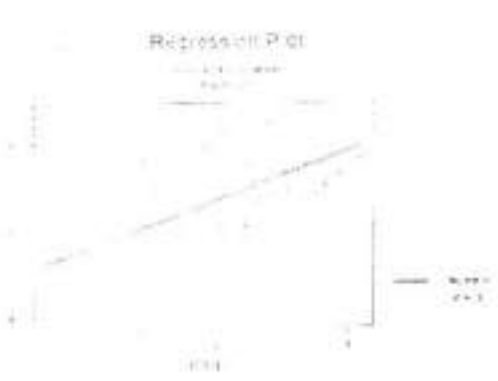

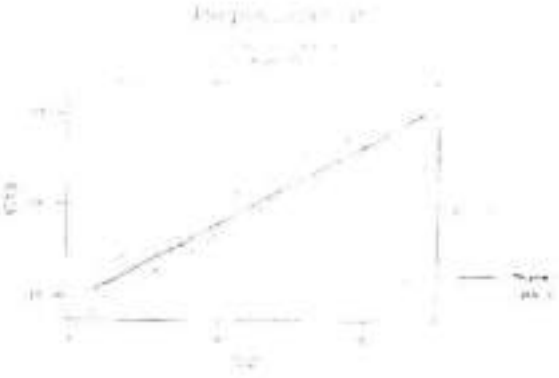

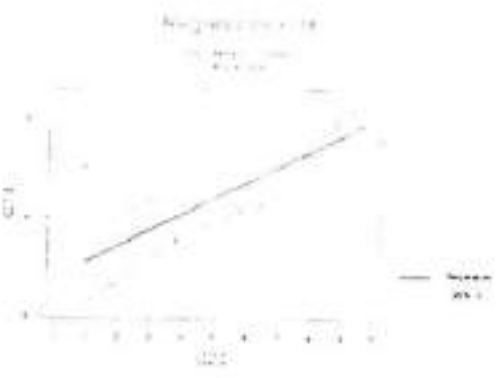

وبالاستناد الى اختبار f تبين ثبوت معنوية النموذج المقدر ككل على مستوى معنوية قدرها 1% مما يؤكد على حسن اختيار الباحث الى تلك المتغيرات وفعاليتها التفسيرية ، واظهر معامل التحديد المتعدد قوته التفسيرية اذ ان نحو 95 % من التغيرات الحاصل في الناتج القومي الاجمالي سببها القطاعات التصنيعية والباقي يعود الى قطاعات اخرى ، وان العلاقة ما بين تلك المتغيرات كانت قوية جداً اذ بلغت نحو 0.98% أي بعبارة اخرى ان جميع النقاط المشتركة تقع قريبة جداً من خط الانحدار .

واظهر اختبار كلاين خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بمقارنة معامل الارتباط الكلي البالغ نحو 0.98 % مع معاملات الارتباط البسيط ما بين المتغيرات المستقلة التي توضحها المصفوفة الاتية :- (12)

Correlations (Pearson)

	X5	X6	X7
X6	0.497		
X7	0.678	0.470	
X8	0.905	0.415	0.710

واظهر شكل انتشار بواقي الاتي على خلو النموذج ايضاً من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

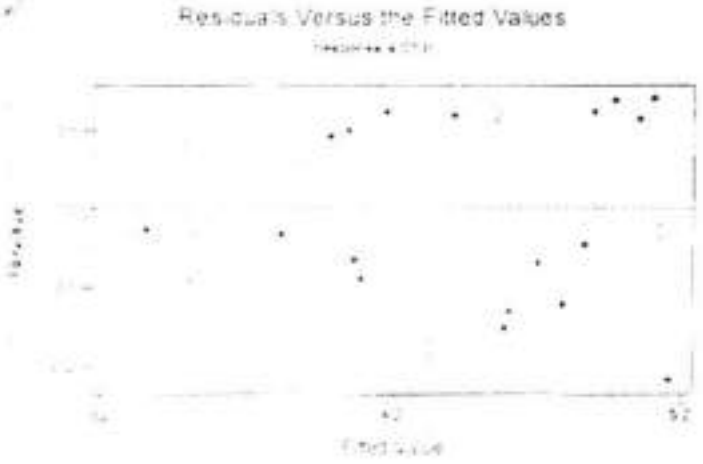

واظهر التقدير خلو النموذج ايضاً من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية اذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار D.W اكبر من القيمتين الحرجتين dU, dL و اقل من القيمتين 4-dU,4-dL وفي منطقة القبول ، من هذا نستنتج ان النموذج المقدر قد اجتاز جميع الاختبارات القياسية والاحصائية .

تفسير النموذج :- بالاستناد الى فروض النظرية الاقتصادية تبين من التقدير على سلوك جميع المتغيرات سلوكاً متوافقاً مع تلك الفروض اذ اظهرت علاقتها الايجابية معها ، وان جميع القطاعات قد ساهمت بأيجابية وبنسب مختلفة فقد اظهر قطاع التعدين مساهمته الكبيرة بالنسبة الى القطاعات الاخرى والمتمثل في تلك الدول بالقطاع النفطي اذ بلغ حجم مساهمته نحو 38 % بينما بلغت مساهمة قطاع البناء والتشيد نسبة 29 % بينما بلغت نسبة قطاع الكهرباء نحو 17% وبلغت نسبة قطاع الصناعات التحويلية نحو 4 % ولاحظ الباحث تضاول هذه النسبة التي يجب ان يعول على هذا القطاع مستقبلاً لتلافي الازمات الاقتصادية نتيجة انخفاض اسعار النفط او الاكتشافات الحديثة للطاقة البديلة (4) .

٣- تقدير اثر القطاعات الخدمية على الناتج القومي الاجمالي

اشرك الباحث ثلاثة متغيرات المتمثلة بالقطاع الخدمي وقطاع المؤسسات الخدمية المالية وقطاع النقل والمواصلات والتخزين وكان التقدير كما يأتي :-

Regression Analysis

The regression equation is

Log y=1.97+0.015 Log x1 + 0.175 Logx2 + 0.626 Logx3

Predictor	coef	stdev	T	P	VIF
Constant	1.9742	0.1890	10.45	0.000	
X1	0.0149	0.1980	0.08	0.941	22.4
X2	0.17453	0.06671	2.62	0.020	3.5
X3	0.6265	0.2258	2.77	0.015	30.5

S=0.1078 R-Sq=96.68 R-Sq(adj)= 95.88

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	3	4.5782	1.5261	131.40	0.000
Error	14	0.1626	0.0116		
Total	17	4.7408			

Source	DF	Seq SS
X1	1	4.1168
X2	1	0.3720
X3	1	0.0894

Durbin – Watson statistic = 1.81

T(0.01)(18-3)=2.602 T(0.05)(18-3)=1.753,F(3,18)(0.01)=5.42 D.W (0.01)dL=0.93 dU=1.69

تحليل النموذج :- بالاستناد الى اختبار t ثبتت معنوية معاملات انحدار الثابت والمتغيران x3,x2 على مستوى معنوية قدرها 1 % ولم يثبت معنوية معامل انحدار المتغير X1 على مستوى معنوي كان ، واظهر شكل حدود الثقة للمتغيرين X3,X2 الاتيين قدرة هذه المتغيرات على تمثيل العلاقة :-

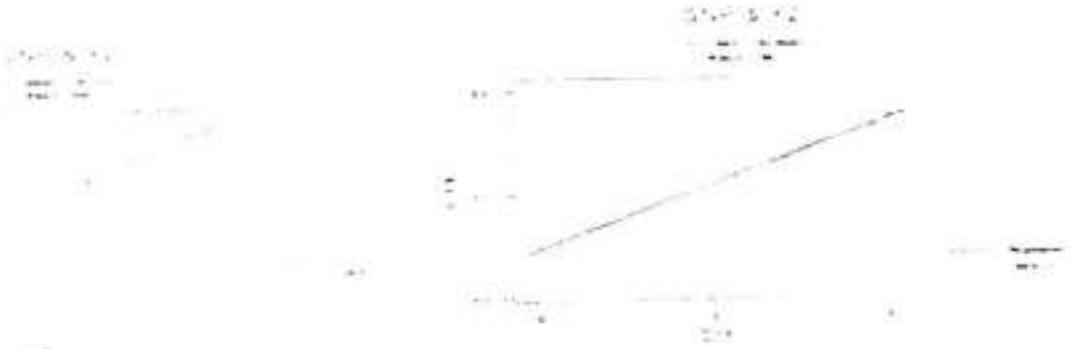

اذ تبين وقوع خط الانحدار لكل متغير ما بين الحدين الاعلى والادنى .

وبالاستناد الى اختبار f تبين معنوية المعادلة ككل مما يدل على كفاءة تمثيل النموذج للعلاقة الاقتصادية ما بين القطاعات الاقتصادية والناتج القومي الاجمالي وعلى قوة هذه المتغيرات التفسيرية وهذا ما يعززه معامل التحديد المتعدد R2 اذ بلغت قيمته نحو 97 % ويعني ذلك ان نحو 97 % من الاختلافات الحاصلة في الناتج القومي الاجمالي سببها هذه المتغيرات ، وكذلك اظهر معامل الارتباط الكلي قوة العلاقة ما بين هذه المتغيرات والناتج اذ بلغ نحو 99 % مما يعني على وقوع جميع النقاط المشتركة قريبة جداً الى خط الانحدار .

واظهر اختبار كلاين بمقارنة معامل الارتباط الكلي مع معاملات الارتباط البسيط والتي اظهرته مصفوفة معاملات الارتباطات البسيطة الاتية :

Correlations (Pearson)

	X1	X2
X2	0.727	
X3	0.972	0.808

وبالتالي الى خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ما بين المتغيرات المستقلة ، واظهر شكل انتشار البواقي الاتي على تجانس انتشار البواقي مما يؤكد خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

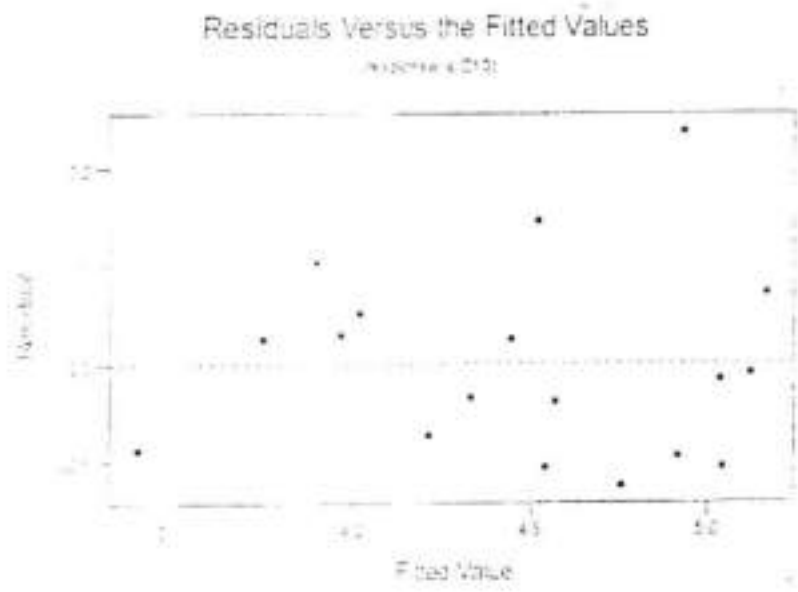

واظهر اختبار D.W على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية .

تفسير النموذج :-

بالاستناد الى فروض النظرية الاقتصادية سلكت المتغيرات التي تمثل القطاعات الخدمية الثلاثة توفقاً مع الفروض النظرية بتوافق اشارتها الموجبة مع تلك الفروض وكان مساهمة القطاع الخدمي الرئيسي نحو 2 % في الناتج القومي الاجمالي ، بينما كانت مساهمة القطاعات المالية الخدمية في الناتج نحو 18 % ، واظهر قطاع النقل والمواصلات والتخزين قدرته بمساهمته الكبيرة بنحو 63 % من هنا يتبين ان لقطاع النقل والمواصلات الدرجة الاولى في رفد الناتج القومي الاجمالي بتلك النسبة العالية متغلباً على بقية القطاعات الاخرى (1) .

٤- تقدير اثر قطاع التجارة على الناتج القومي الاجمالي

يتمثل قطاع التجارة هنا للدول الثلاثة التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وبأتباع نفس الاساليب في التحليل اظهر التقدير الاتي :-

Regression Analysis

The regression equation is
Log y = 1.11 + 0.991 Log X4

Predictor	coef	stdev	T	P
Constant	1.1133	0.2661	4.18	0.001
X4	0.99051	0.07751	12.78	0.000

S= 0.1626 R-Sq= 91.18 R-Sq (adj) = 90.58

Analysis of variance

Source	D	SS	MS	F	P
Regression	1	4.3178	4.3178	163.32	0.000
Error	16	0.4230	0.0264		
Total	17	4.7408			

Durbin – Watson statistic = 1.13

T(0.01)(18-2)=2.583 F(2,18)(0.01)=3.63 D.W(0.01) dL=0.90 dL=1.12

تحليل النموذج :-

بالاستناد الى اختبار t ثبتت معنوية كل معاملي انحدار الثابت والمتغير X4 على مستوى معنوية قدرها 1 % واظهر تحليل حدود الثقة على وقوع تقدير المعلمة ما بين الحدين الاعلى والادنى والشكل البياني الاتي يظهر هذه الحقيقة اذ بين الشكل وقوع خط الانحدار ما بين خطي حدود الثقة الاعلى والادنى وعلى مستوى معنوي قدره 99 % أي ان من كل 100 عينة ارتكب الباحث خطأ واحداً وبالتالي فأن هذا المتغير قد اظهر قدرته في تمثيل العلاقة .

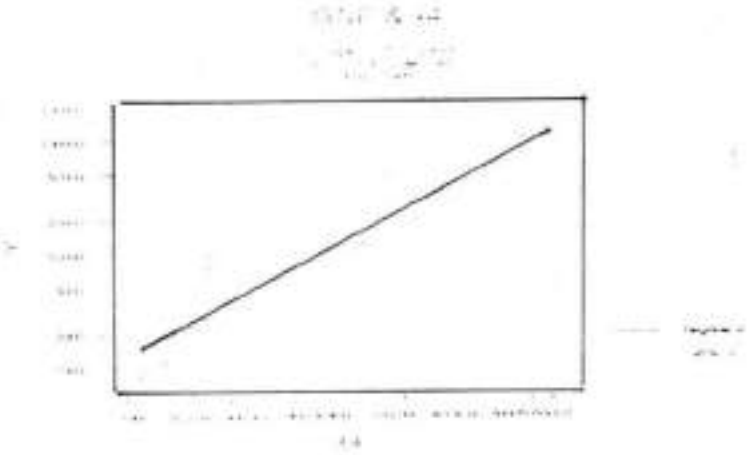

وبالاستناد الى اختبار f ثبتت معنوية النموذج ككل على مستوى معنوي 1 % مما يعزز ما ذهبنا اليه ، وان نحو 91 % من اختلافات الحاصلة في الناتج سببها متغير التجارة والباقي يعود الى عوامل اخرى ، واظهر معامل الارتباط الكلي r قوة العلاقة ما بينهما اذ بلغ نحو 95 % ، واظهر شكل انتشار البواقي الاتي على انتشار المتبقيات العشوائية وتجانسها حول الوسط الحسابي البالغ قيمته صفراً

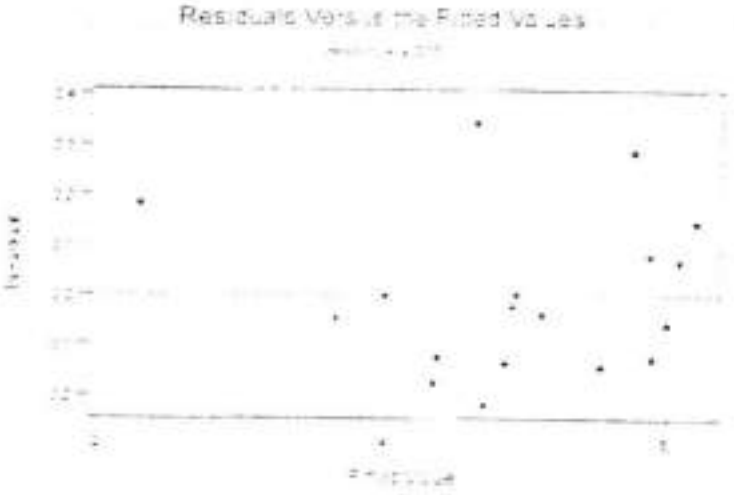

مما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات التجانس ، واظهرت القيمة المحسوبة لاختبار D.W وقوعها في منطقة القبول مما يؤكد ايضاً خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية .

تفسير النموذج :-

سلك متغير التجارة سلوكاً متوافقاً مع المنطقين الاقتصادي والفني بعلاقته الموجبة مع الناتج وبلغت مساهمته بنحو 99 % للدول الثلاثة بسبب صادرات النفط التي تأخذ الجزء الاكبر من الصادرات .

ولكي ننظر بمنظار الحقيقة كاملة حول اهلية القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي ارتئى الباحث ادخال المتغيرات التي ساهمت بنسبة كبيرة في الناتج القومي الاجمالي وهي متغيرات قطاع النقل والمواصلات والتخزين وقطاع التجارة ، وقطاع البناء والتشيد ، وقطاع التعدين وقطاع الزراعة وتقديرها بنفس الاسلوب المتبع سلفاً وعليه كانت نتائج التقدير الاتي :-

Regression Analysis

The regression equation is

Log y= 1.43 + 0.324 LogX3 +0.233 LogX4 +0.238 LogX5 +0.104 Log X8 +0.0080 LogX9

Predictor	coef	stdev	T	P	VIF
Constant	1.4263	0.2678	5.33	0.000	
X3	0.3242	0.1967	1.65	0.125	32.5
X4	0.2330	0.1884	1.24	0.240	18.9
X5	0.23811	0.08549	2.79	0.016	6.3
X8	0.1035	0.1054	0.98	0.346	7.2

X9	0.00802	0.09422	0.09	0.934	8.1

S= 0.09100 R-Sq= 97.9% R-Sq(adj)=97.0%

Analysis of variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	5	4.64142	0.92828	112.11	0.000
Error	12	0.09937	0.00828		
Total	17	4.74079			

Source	DF	SeqSS
X3	1	4.48294
X4	1	0.00620
X5	1	0.14429
X8	1	0.00793
X9	1	0.00006

Durbin –Watson statistic = 2.31

T(0.01)(18-4)=2.624 T(0.05)(18-4)=1.761, T(18-4)=1.345,

F(4,18)(0.01)=5.04 D.W(0.01) dL=0.82 dU= 1.87

تحليل النموذج :-

بالاستناد الى اختبار t ثبتت معنوية معاملي انحدار الثابت ومعامل انحدار المتغير X5 الذي يمثل قطاع البناء والتشيد على مستوى معنوية قدرها 1 % ، وكذلك ثبتت معنوية المتغير X3 قطاع النقل والمواصلات على مستوى معنوية قدرها 10 % ، وثبتت معنوية معامل انحدار المتغير X4 قطاع التجارة على مستوى معنوية 15 % ولم تثبت بقية المعاملات على أي مستوى معنوي كان وبالاستناد الى اختبار f ثبتت معنوية النموذج ككل على مستوى معنوية قدرها 1 % مما يدل على كفاءة تمثيل المتغيرات للعلاقة الاقتصادية ، واظهر معامل التحديد المتعدد R2 على ان نحو 98 % من التغيرات الحاصلة في الناتج القومي الاجمالي سببها المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر ، بينما اظهر معامل الارتباط الكلي r على قوة العلاقة اذ بلغ نحو 99 % مما يدل على ان جميع النقاط المشتركة تقع قريبة جداً من خط الانحدار .

وبالاستناد الى اختبار كلاين وبمقارنة قيمة معامل الارتباط الكلي مع مصفوفة معاملات الارتباطات البسيطة الاتية :-

Correlations (pearson)

	X3	X4	X5	X8
X4	0.973			
X5	0.869	0.834		
X8	0.886	0.859	0.905	
X9	0.935	0.907	0.818	0.816

تبين ان المعامل الكلي اكبر من كل الارتباطات البسيطة ما بين المتغيرات المستقلة مما يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباطات الخطي المتعدد ، واظهر شكل انتشار البواقي الاتي :

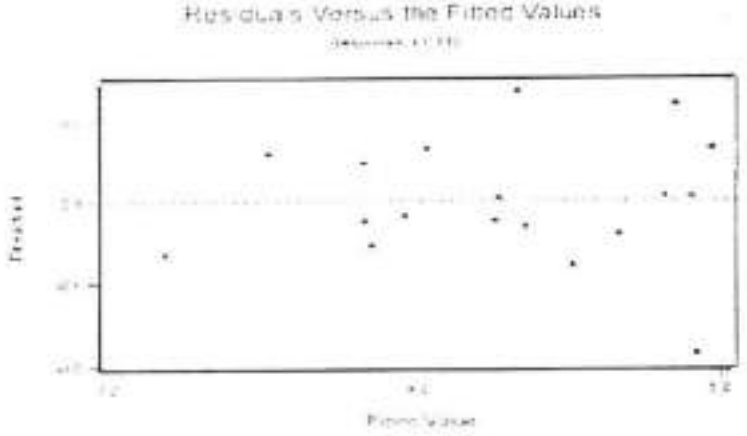

على تجانس انتشار البواقي وبالتالي خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين ، واظهر اختبار D.W على وقوع القيمة المحسوبة ما بين الحدين الحرجين 4-dU و4-dL وفي منطقة القرار الغير حاسم وبالتالي يعتقد الباحث على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية ، ومن هذا فأن النموذج المقدر قد اجتاز جميع الاختبارات المعروفة وبالتالي الى تمثيل المتغيرات المنتخبة للعلاقة الاقتصادية .

تفسير النموذج :-

بالرغم من عدم معنوية بعض المتغيرات الا ان النموذج ومتغيراته قد مثلت العلاقة المنوه عنها سلفاً ، فقد سلكت المتغيرات سلوكاً متوافقاً مع فروض النظرية الاقتصادية بعلاقتها الايجابية مع الناتج القومي الاجمالي الا ان القطاعات الاقتصادية التي اختارها الباحث بعد تحليلها في النماذج المقدرة قد تفاوتت في مدى مساهمتها في الناتج فبينما كانت مساهمة القطاع الزراعي وقطاع التعدين عند تحليل نموذجيهما الناتج عالية الا انه في هذا التحليل قد تضاءلت مساهمتهم بسبب مساهمة القطاعات الاخرى ومن هذا السياق فقد اظهر التحليل حجم مساهمة قطاع النقل والموصلات والتخزين الذي بلغ نحو 32 % بينما بلغت لكل من قطاعي التجارة والبناء والتشيد بنحو 23 % يأتي بعدها قطاع التعدين بنحو 10 %و1

%للقطاع الزراعي وهذه حقيقة في تلك الدول الثلاثة فهي ليست زراعية وانما تعتمد بشكل كبير على التجارة والخدمات الا ان التحليل اظهر غير هذه الحقيقة .

الاستنتاجات

١- ظهرت كافة المتغيرات في النماذج المقدرة معنوية على مستويات معنوية مختلفة ما بين

١%واقل من ذلك بقليل وكذلك اظهر تحليل حدود ثقة قدرة هذه المتغيرات على تمثيل العلاقة الاقتصادية وقد اظهرت ايضاً توافقاً في سلوكها مع الفروض النظرية مما يدل كفاءة اختيار الباحث لهذه المتغيرات لتحليل النشاط الاقتصادي في الدول الثلاثة .

٢-اظهر التحليل تفاوتاً في اهمية القطاعات الاقتصادية الا ان قطاع النقل والمواصلات قد اظهر قدرته في مدى مساهمته في الناتج القومي الاجمالي .

٣- اظهر تحليل المرونات الاقتصادية قدرة اغلب القطاعات الاقتصادية في تفعيل الناتج القومي الاجمالي .

٤- استنتج الباحث ان دول الخليج العربي الثلاثة لا زالت تعتمد على صادرات النفط وعلى تجارته الخارجية في تمويل دخلها القومي بشكل كبير وبالتالي سيجعل قدرة هذه الدول في مواجهة الازمات الاقتصادية من كساد وانخفاض الاسعار عالمياً قليلة جداً الا المخططين الخليجيين يواجهون هذه الازمات بالاستثمارات الخارجية في مختلف الدول على اساس ان الاستثمارات الداخلية وانتاجها غير قابل للمنافسة وبالتالي فأن ايداع الاموال في البنوك الاجنبية والاستفادة من الفوائد السبيل غير الوحيد الى جانب الاستثمارات التي تكلمنا عليها انفاً الوسيلة الفعالة في مواجهة هذه الازمات .

٥- اظهر تحليل قطاع الصناعات التحويلية ضعف قدرته في توفير قاعدة صناعية يعتمد عليها الدول الثلاثة لمواجهة الازمات التي تكلمنا عليها انفاً وعليه تظهر التحليلات واقع النشاط الاقتصادي .

التوصيات

١- يوصي الباحث بالتركيز على القطاع الزراعي في توفير الموارد الغذائية اولاً لمواجهة التجارة العالمية والضغط السياسي تحت شحة المواد الغذائية .

٢- التطوير والتركيز على قطاع الصناعات التحويلية وخاصة في الصناعات التي لا تواجه منافسة عالمية من الدول الباقية وتسد احتياجات الطلب الداخلي اضافة الى الدول المجاورة .

٣- الدخول في تحالفات اقتصادية مع الدول المجاورة في رفد اقتصادتها او تفعيل السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية .

ثبت المراجع العربية و الأجنبية

١-أسعد حمود السعدون-دور المتغيرات الأقتصادية الخارجية في سياسات التحول الى القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٨٦-١٩٩٨-اطروحة دكتوراة-مقدمة الى كلية الأدارة و الأقتصاد-جامعة البصرة،١٩٩٩.

٢-أبرينام أسادتشايا-الكينزيه الحديثه-تطور الكينزيه و التركيب الكلاسيكي الجديد ترجمة د.عارف دليله، دار الطليعة، ط بيروت،١٩٧٩.

٣- صقر،صقر أحمد، النظرية الأقتصادية الكلية.وكالة المطبوعات،٢ط ،الكيت ١٩٨٣.

٤-هاشم مرزوك الشمري، اتجاهات التطور الأقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، اطروحة دكتوراة، مقدمة الى كلية الأدارة و الأقتصاد، الجامعة المستنصرية،١٩٩٥.

٥-يوجين أ.ديوليو-النظرية الأقتصادية الكلية-دار ماكجروهيل للنشر-القاهرة-١٩٧٤-ص:٥٩-٢٠.

٦-صندوق النقد العربي و اخرون،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،١٩٨٠.

٧- صندوق النقد العربي و اخرون،بيانات و احصاءات اقتصادية،١٩٧٥-١٩٨٩،أبو ظبي،١٩٨٦

٨- صندوق النقد العربي و اخرون، الدول العربية،مؤشرات اقتصادية،٢٠٠٠.

٩- صندوق النقد العربي و اخرون،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠١.

10-paul A.Samuelson-Economics-McGraw-Hill Co.-9Ed-Kogakusha-1973-pp:79-163.

11-K.K. Dewett-Modern Economic Theory-S.Chand&company LTD-19 Ed.New Delhi-pp:315-387>

12-Q.S. Maddala-Econometrics-McGraw-Hill Co.-Kogakusha-pp:183-291.

الملحق

هيكل الناتج المحلي الأجمالي في دول الأمارات و السعودية و عمان بالأسعار الجارية

مليون/دينار

السنة	الزراعة	التعدين	الصناعةالتحو يلية	الكهرباء و الغاز والمياه	البناء التشييد	الأجارة	النقل والواصلات والخزين	الوسطاء الخدمات المالية الأخرى	الخدمية	الناتج المحلي الأجمالي
1975	82.4	6625.4	92.4	52.3	1078.6	813	314.2	156.7	731.2	9870.8
1980	223.1	19088	1130.4	349.5	2652.5	2452.9	1006.4	1274.7	1888.9	29625.3
1985	392.3	12262.6	2521.1	583.8	2419.5	2374	1150.6	- 2534.7	3544	27081.4
1990	560	15783	2643	670	2639	3061	1692	865	6211	33653
1995	1226	13215	4452	880	3709	4984	2870	1551	9854	42807
2000	1911	22506	7855	1260	4695	7432	4398	2655	13260	66117
1975	449.3	31188.4	2315..3	428	4491.2	1750.7	1155	2031	2799	46607.9
1980	1622.6	97595.5	5866..5	108.8	14425.7	6298.8	5136.6	1831.8	13808	147376.3
1985	3806.9	248745	6763.8	83.1	10996.8	8343.8	6548.4	3314.9	21162	86673.8
1990	6713	37675	7297	208	9105	7512	6606	2810	28277	104671
1995	8437	44297	11433	210	11615	9191	8254	3693	28677	127811
2000	9339	72612	15692	256	13691	10445	9526	4113	35036	173286
1975	58.6	1411.3	6.1	5.2	305.2	111.6	68.1	28.4	204.9	2106.7
1980	152.3	3707.3	45.2	46.3	341.1	545.2	110.9	400.1	601	5974.2
1985	271.3	4875.2	328.3	106.5	701.2	1229.1	288.4	50	2081.4	9999.4
1990	302	5608	343	102	268	1284	530	41	3350	11685
1995	383	5288	643	126	358	1893	866	94	4034	13810
2000	422	9752	1035	203	302	2251	1201	137	4360	19773

واقع زراعة محصول الشلب في محافظة النجف
للمدة ١٩٨٧ - ١٩٩٦
والأفاق المستقبلية

د. محمد علي كاظم

المقدمة :

محافظة النجف من محافظات العراق الوسطى، تبعد عن العاصمة بغداد (المركز الاستهلاكي الكبير للمنتجات الغذائية) لمسافة ١٦٠كم. تم استحداث المحافظة عام ١٩٧٦ بعد ان كانت من الناحية الإدارية قضاء تابعا لمحافظة كربلاء. مساحتها الكلية ١,١٨١,٤٧٢ دونم، المساحة الصالحة للزراعة ٣١٧,٠٩٥ دونم (وتشكل نسبة ٢٦,٨%) أما المساحة المستغلة فعلاً وحتى عام ١٩٩٦ فهي بمعدل ٢٢٨,٠٠٠ دونم (أي نسبة ٧٢% من المساحة الصالحة للزراعة) ومزروعة بالمحاصيل الزراعية المختلفة وكما يأتي: حبوب ١٨٨,٠٠٠ دونم خضروات مختلفة ١٠,٠٠٠ دون بساتين فاكهة ٣٠,٠٠٠ دونم.

وتشكل نسبة الأراضي المزروعة إلى المساحة المخطط لزراعتها عام ١٩٩٦ ما مقداره ١٠٠%[1] المحاصيل الشتوية المزروعة هي محاصيل الحنطة والشعير والذرة الصفراء ومحاصيل الخضر المختلفة، بينما المحاصيل الصيفية فهي الشلب بشكل رئيسي والخضر الصيفية التي تشكل شريط صحراوي يمتد على طريق كربلاء - النجف ويعتمد في اروائه على الأبار.

فرضية البحث :

لا يوجد هناك تطور ملموس في زراعة محصول الشلب في محافظة النجف للمدة ١٩٨٧-١٩٩٦.

مشكلة البحث :

نظراً للنقص الكبير من البحوث والدراسات الحديثة بموضوع زراعة الشلب في محافظة النجف والتي تشكل مساحته المزروعة اكثر من ٥٠% من المساحة المزروعة بهذا المحصول في القطر، لهذا فان دراسة هذا الموضوع التطبيقي ومعرفة آفاق تطوره، هي ضرورة من اجل تحديد واقع زراعته والمشاكل التي تعترض تطوره وبالتالي اقتراح المعالجات اللازمة لذلك.

طريقة البحث :

تم اعتماد الطريقة الوصفية وباستخدام الأسلوب الاستقرائي مع تحليل إحصائي للأهمية النسبية للمساحات المزروعة والإنتاج لمحصول الشلب والمتوفرة في الجهاز المركزي للإحصاء/ فرع النجف ومديرية الزراعة في محافظة النجف والكتب والمصادر التي كتبت في هذا الموضوع.

هدف البحث :

دراسة واقع زراعة محصول الشلب في محافظة النجف وافاق تطوره للمدة ١٩٨٧-١٩٩٦ من خلال دراسة المحاور التالية:

---

(١) مديرية الزراعة في محافظة النجف / التخطيط والمتابعة / تقارير سنوية.

- واقع زراعة الشلب في محافظة النجف.
- المشاكل والمعوقات التي تعترض زراعة المحصول.
- الآفاق المستقبلية لتطور زراعة المحصول.

كما وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول : واقع زراعة محصول الشلب في محافظة النجف

تأتي أهمية زراعة محصول الشلب في العراق وفي محافظة النجف بشكل خاص جملة اعتبارات ومنها:

١. محصول الشلب مصدر غذائي رئيسي إضافة إلى استخدام بقايا المحصول كعلف للحيوانات.
٢. الموقع السياحي والتجاري المهم لمحافظة النجف حيث تؤوم إعداد كبيرة (عراقيين، عرب واجانب) لزيارة مرقد الإمام علي بن أبي طالب (A) مما يتطلب توفر منتوج الرز وبشكل مستمر وعلى مدار السنة.
٣. توفر الظروف المناخية المناسبة جداً لزراعة هذا المحصول من حرارة ومياه وتربة وايدي عاملة.
٤. اهتمام أجهزة القطاع الزراعي بتطوير زراعة هذا المحصول من خلال تهيئة القاعدة المادية التكنولوجية.

ولهذه الأسباب وغيرها فان المساحة المزروعة بهذا المحصول في العراق، ومحافظة النجف في تزايد مستمر. ويزداد تبعاً لذلك الإنتاج للمدة ٨٧-١٩٩٦. لاحظ الجدول رقم(١).

من الجدول رقم (١) يتوضح ان الأهمية النسبية لمحصول الشلب في محافظة النجف تشكل ٥٨,٧% من مجموع المساحة المزروعة فعلاً بجميع المحاصيل الزراعية الصيفية والشتوية، مما يزيد من امكانات تركز وتخصص المحافظة في زراعة هذا المحصول الستراتيجي. وعند مقارنة المساحة المزروعة في هذا المحصول للمدة ١٩٨٧-١٩٩١ مع الفترة ١٩٩١-١٩٩٦، نجد اهتمام وتوجه كبير من قبل المزارعين الفلاحين (تعاونيات زراعية وقطاع خاص) لزراعة هذا المحصول لمردوده الاقتصادي وزيادة الطلب على المنتوج (الرز) حيث تشكل نسبة المساحة المزوعة بالمحصول ٨٣/% من مجموع المساحات المزروعة ببقية المحاصيل للمدة ١٩٨٧-١٩٩٠ كما ويلاحظ من الجدول ان هناك اهتمام بزراعة محصول الحنطة بالتعاقب مع محصول الرز وبنسبة ٤١% من مجموع المساحة المزروعة للمدة ١٩٩١-١٩٩٦ بالمقارنة مع المساحة المزروعة ١٩٨٧-١٩٩٠ والبالغة ٠,٣% علما بان تداخل محصولي الحنطة والشلب له اثاره السلبية من حيث تدهور حيوية التربة ونسجتها ولا بد من الحفاظ على هذه النسجة من خلال زراعة محاصيل بقولية تضيف للتربة العناصر الغذائية الأساسية.

ويلاحظ من الجدول أيضاً ان المساحات المزروعة، بالشلب للمدة ١٩٩١-١٩٩٦ في تزايد مستمر بالمقارنة مع المدة ١٩٨٧-١٩٩٠، حيث ازدادت من ١٤٩,٦٧٤ دونم إلى ١٨١,٤٠٠ دونم للمدة ذاتها

وزيادة محصول الحنطة من ٧٢٣ دونم للفترة الأولى ازدادت إلى ١٤٧,٤٠٦ دونم للفترة الثانية من البحث. ولهذا وبعد المقارنة مع المساحات المزروعة بالشلب في المحافظة مع ما تم زراعته في القطر، فان محافظة النجف تحتل المرتبة الأولى وتشكل نسبة زراعة المحصول اكثر من ٥٠% من المساحة الكلية المزروعة في القطر بهذا المحصول.

ان التوسع الأفقي بزراعة هذا المحصول وبالتالي زيادة الإنتاج المتحقق جاء نتيجة عوامل عديدة من أهمها:

١. إدخال معطيات العلوم والتكنولوجيا في الزراعة العراقية، حيث ان دخول الالة في مختلف الأنشطة الزراعية وزيادة الساحبات المجهزة للتعاونيات الزراعية وللمستثمرين وبنسبة الضعف في عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع ١٩٧٨ وزيادة إعداد المضخات الزراعية والحاصدات لنفس الفترة جعلت الاهتمام بهذا المحصول كبير، إلا أنها تعاني الآن نقص كبير في توفر الادوات الاحتياطية بسبب الحصار الاقتصادي[١]. كذلك نقص التجهيزات الزراعية من بذور واسمدة ومبيدات.

٢. زيادة المساحات المستأجرة وفق القانون ٣٥ لسنة ١٩٨٣ والقرارات اللاحقة من ١٧٥٠٠٠ دونم عام ١٩٨٩ إلى ٣٨١٦٦٦ دونم عام ١٩٩٤[٢].

٣. زيادة دعم الدولة من خلال الأجهزة الزراعية للجمعيات الفلاحية التعاونية والمستثمرين بالقروض المقدمة لهم من قبل المصرف الزراعي التعاوني. حيث تم تمويل القطاع التعاوني والخاص بمبلغ ٤٣,٢ مليون في عام ١٩٨٦ ازداد إلى ٥١ مليون دينار عام ١٩٩٠ والى ١٠٩,٥ مليون دينار عام ١٩٩١ والى ١٢٩,٥ مليون عام ١٩٩٤. ومن الجدير بالذكر ان الاهمية النسبية للقروض المقدمة إلى التعاونيات الزراعية كانت صفراً لتوقف المصرف الزراعي التعاوني من دعم التعاونيات الزراعية ومنذ عام ١٩٨٨ بينما ازداد تمويل المصرف الزراعي للقطاع الخاص (أفراد وشركات) واصبح ٩٠,٦% عام ١٩٩٤ ونصيب المؤسسات الحكومية فقط ٩,٤%.

٤. تزايد الاهتمام بتوفير الأسمدة الكيمياوية والبذور المحسنة والمبيدات الكيمياوية ومحاولة الفلاح والجمعية التعاونية والمزارع الحصول عليها بكل الوسائل والطرق الزراعية لزيادة وعيه وادراكه باهمية هذا المحصول سواء كان ذلك في محافظة النجف أو في القطر بشكل عام[٣].

٥. تحديد أسعار المحصول قبل موعد الزراعة ساعد على تحفيز المزارعين والفلاحين والجمعيات التعاونية على زراعة المحصول لما لها من مردود اقتصادي كبير فبعد ان كان ١٢٠ دينار للطن الواحد عام ١٩٨٠

---

(١) كاظم، محمد علي (د) أسباب انخفاض إنتاجية الشلب في محافظة ديالى، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول في كلية الإدارة والاقتصاد ١٩٩٤ ص٣. كذلك مديرية الزراعة في محافظة النجف/ قسم التعاون والإرشاد الزراعي ١٩٩٨/ تقارير سنوية ص٥.

(٢) نفس المصدر السابق (مديرية الزراعة في محافظة النجف)، ص٦ غير منشورة.

(٣) كاظم محمد علي / وآخرون (واقع الجمعيات الفلاحية التعاونية في ظل تغيير سياسة الائتمان الزراعي) مجلة العلوم الاجتماعية والنفسية.

ازداد إلى ٥٠٠ دينار عام ١٩٩٠ والى ١٧٠٠ دينار عام ١٩٩٢ والى ١٥٠٠٠ دينار عام ١٩٩٤ والى ١٣٠٠٠٠ دينار عام ١٩٩٧ وهكذا بسبب ظروف الحصار الاقتصادي وانعكاساتها على طبيعة العملة الورقية ونتيجة للعوامل والأسباب المذكورة أعلاه وغيرها فان هناك زيادة كبيرة في المساحة المزروعة (تذبذب في المساحة للمدة ١٩٨٧-١٩٩٦) انعكست على الإنتاج المتحقق مثلما في القطر، كذلك في محافظة النجف (لاحظ الجدول ٢-٣)، ففي المحافظة كانت المساحة المزروعة بالمحصول ١٤٢,٣٠٠ دونم ازدادت إلى ٢١١٢١١ دونم عام ١٩٩٢ ثم انخفضت إلى ١٦٥٦٥٢ دونم عام ١٩٩٦. كذلك في الإنتاج المتحقق فانه ازداد إلى ١٤٢٣٩٠ طن عام ١٩٨٩ بعد ان كان ٩٧,٧٠٦ طن عام ١٩٨٧ لكنه سرعان ما انخفض إلى ١٠١,٣٩١ طن عام ١٩٩٢ ثم بدأ بالزيادة ليصبح ١٣٨,١٧٩ طن عام ١٩٩٥ وهكذا.

ان هذا التذبذب في الإنتاج من بين اسبابه هو انخفاض إنتاجية الدونم الواحد وتذبذبها للمدة ١٩٨٧-١٩٩٦ (٦٨٦,٦، ٨٣٠,٣، ٥٦٧,٦، ٤٨٠، ٧٥٠كغم للدونم الواحد للسنوات ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٥ على التوالي وعند التحري عن أسباب انخفاض إنتاجية الدونم من خلال المقابلات الشخصية للفلاحين والمزارعين والبيانات والاحصاءات المتوفرة عن الأراضي المستاجرة وفق القرارات والقوانين الصادرة نجد ما يلي:

١. ضم واضافة مساحات كبيرة لم يسبق زراعتها بهذا أو أي محصول زراعي آخر (حيث كانت متروكة وذات إنتاجية ضعيفة).
٢. انتشار ظاهرة القوارض في الحقول في السنوات الأخيرة رغم التفتيش الحقلي ومكافحة الافة.
٣. زيادة نسبة الضائعات للمحصول عند الحصاد في العديد من الاماكن بسبب عدم تغييرها بالشكل المطلوب أو عدم توفر المواد الاحتياطية لتلك الحصادات لتقوم بواجبها في تقليل نسبة الضائعات.
٤. استخدام بذور الشلب منتجة لسنوات سابقة ضعيفة الانتاجية واحتوائها في بعض الاحيان نسبة شوائب عالية بسبب عدم نظافة المحصول مما حدى بمراكز استلام الشلب بعدم استلام كميات كبيرة من الإنتاج المسوق نتيجة زيادة نسبة الشوائب والادغال عن الحد المقرر قانوناً. وهو في ذات الوقت نتيجة منطقية لقلة المبيدات المتوفرة لمكافحة الادغال بسبب الحصار الاقتصادي، والتي ان وجدت تلك المبيدات فهي بكميات قليلة ويجري تجهيزها بعد استفحال نشاط الادغال.
٥. قلة الأبحاث والتجارب البحثية لزراعة الاصناف المبكرة وبما يؤمن فسح المجال لزراعة المحصول الملائم في المحافظة (العنبر) في موعده والأرض الملائمة له أدى إلى النتيجة ذاتها أو إيجاد أصناف أخرى مشخاب١ أو غيرها.
٦. ارتفاع مستوى الماء الارضي في المبازل مما يتطلب الحاجة إلى تطهير الانهر والجداول والمبازل ووضع برنامج لفتح بوابات الانهر وبما يتلائم وحاجة المحصول.
٧. تعاقب محصولي الحنطة والشعير على نفس المساحة المزروعة وقلة الأسمدة الكيمياوية يؤثر حتما على عدم الحفاظ على حيوية التربة وانتاجيتها ويتطلب تعاقب محصول الشلب بمحاصيل أخرى كالمحاصيل

البقولية التي تزيد من خصوبة التربة بدلاً من المحاصيل المجهدة. حيث تلاحظ من الجدول رقم (١) ان المساحة المزروعة لمحصول الحنطة تكاد تكون متساوية مع محصول الشلب للمدة ١٩٩١-١٩٩٦ حيث كانت ١٤٧٤٠٦ دونم لمحصول الحنطة و ١٨١٤٠٠دونم لمحصول الشلب.

وجدير بالذكر ان نتيجة الدونم في محافظة النجف ولجميع السنوات في فترة البحث هي أعلى بالمقارنة مع الانتاجية في القطر مما يتطلب الاهتمام بهذا الموضوع لتركز المحصول واحتلال المحافظة المرتبة الأولى في زراعة المحصول ومحاولة استعادة الانتاجية التي تحققت في عام ١٩٨٩ وهي ٨٣٠كغم/ دونم والتي تعتبر دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع الانتاجية لهذا المحصول في العالم (١٢٥٠كغم/ دونم عام ١٩٩٨)[١].

(١) منظمة الأغذية والزراعة الدولية/ تقارير سنوية ١٩٨٨.

الاستنتاجات

١. لمحصول الرز (الشلب) أهمية كبيرة في العراق وفي محافظة النجف بشكل خاص باعتباره مصدر غذائي رئيسي وحاجة المحافظة المستمرة لهذا المنتوج، لموقعها السياحي والتجاري وتوفر الظروف الملائمة جداً لزراعة المحصول ولهذا فان المحافظة تحتل المرتبة الأولى في زراعة المحصول وامكانات التركز فيها كبيرة حيث تشكل المساحة المزروعة اكثر من ٥٠% من المساحة الإجمالية المزروعة بهذا المحصول في القطر.

٢. توسع أفقي كبير بزراعة المحصول نتيجة عوامل منها وفرة المياه ودخول الآلة في مختلف الأنشطة الزراعية (رغم النقص الحاد في المواد الاحتياطية بسبب الحصائر الاقتصادي) وزيادة المساحات المستاجرة وفق القانون ٣٥ لسنة ١٩٨٣ والقرارات الصادرة الأخرى، وبسبب تزايد الاهتمام والوعي من قبل الفلاحين والمزارعين والجمعيات التعاونية بأهمية المحصول وضرورات توفير الأسمدة والبذور المحسنة والمبيدات الكيمياوية. كما وان ارتفاع أسعار شراء المحصول واعلان ذلك قبل الموعد المحدد للزراعة جاء محفزا لزيادة المساحة المزروعة انعكس هذا التوسع الأفقي على إنتاجية الدونم الواحد.

٣. كانت إنتاجية الدونم الواحد في تذبذب (٦٨٦,٦، ٨٣٠,٣، ٥٦٧,٦، ٤٨٠، ٧٣٠كغم/ للدونم الواحد) للسنوات (١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٥ على التوالي واسباب انخفاض الانتاجية جاء لمجموعة اعتبارات منها:

أ- إضافة مساحات لم يسبق زراعتها وذات إنتاجية ضعيفة.

ب- عدم توفر الالات والمكائن.

جـ- انتشار ظاهرة القوارض في الحقول.

د- زيادة نسبة الشوائب في عملية الحصاد.

هـ- استعمال بذور شلب منتجة لسنوات سابقة.

و- قلة الأبحاث العلمية والتجارب البحثية لزراعة الاصناف المبكرة وبما يؤمن فسح المجال لزراعة الاصناف المبكرة وبما يؤمن فسح المجال لزراعة المحصول الملائم في المحافظة.

التوصيات

١. إقامة شركات مكننة ومتخصصة وباشراف جهاز حكومي (المحافظة، مديرية الزراعة في المحافظة، مديرية الري، الاحصاء، لمتابعة صيانة وتصليح الساحبات والحاصدات بدلا من توقفها بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الاحتياطية.
٢. توفير الأسمدة والمبيدات الكيمياوية في وقتها المحدد كذلك البذور.
٣. إقامة حملات عمل جماعية لحصاد المحصول وبدعم من الدولة.
٤. تشجيع الدورات التدريبية من خلال الاسهام في دورات تدريبية تقيمها المؤسسات العلمية في المحافظة للمزارعين والفلاحين وغيرهم.
٥. العمل على الحفاظ على حيوية التربة من التدهور بسبب تداخل محصولي الحنطة والشلب واستبدال محصول الحنطة بمحاصيل بقولية.
٦. تطهير الانهر والجداول والمبازل قبل موعد الزراعة لخفض مستوى الماء الارضي ووضع برنامج لفتح بوابات الانهر.

مصادر البحث

١. الجهاز المركزي للإحصاء / المجموعات السنوية الإحصائية للمدة ١٩٨٧ - ١٩٩١.
٢. الجهاز المركزي للإحصاء / فرع النجف / تقارير سنوية غير منشورة.
٣. مديرية الزراعة في محافظة النجف / تقارير سنوية غير منشورة.
٤. كاظم، د. محمد علي - أسباب انخفاض إنتاجية الشلب في محافظة ديالى بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة.
٥. كاظم، محمد علي واخرون، واقع الجمعيات التعاونية في ظل تغيير سياسة الائتمان الزراعي، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٩٧.
٦. منظمة الأغذية والزراعة الدولية/ تقارير سنوية ١٩٨٨.

جدول رقم (١)

معدل المساحات المزروعة والاهمية النسبية للمحاصيل الأساسية

في محافظة النجف للمدة ١٩٨٧ - ١٩٩٦

اسم المحصول	المساحة المزروعة	دونم	الأهمية النسبية	
	للمدة ٨٧-١٩٩٠	للمدة ٩١-١٩٩٦	للمدة ٨٧-١٩٩٠	للمدة ٩١-١٩٩٦
حنطة	٧٢٣	١٤٧٠٦٠	٠,٣	٤,١
شعير	١٥٢٩٦	١١٧٠٤	٩	٣,٢
شلب	١٤٩٦٧٤	١٨١٤٠٠	٨٣	٥٠,٣
ذرة صفراء	٩٥٠	٩٧٧	٠,٥	٠,٣
خضر صيفية	٧٤٩١	١٠٨٩١	٠,٤	٣,٠
خضر شتوية	٦٤٥٠	٨٠٥٣	٣,٢	٢,٢
الإجمالي	١٨٠٥٨٤	٣٦٠٤٣١	١٠٠	١٠٠

المصدر/ مديرية الزراعة في محافظة النجف، مديرية إحصاء النجف/ بيانات غير منشورة.

ملاحظة/ محصول الحنطة يتبادل مع محصول الشلب في زراعته ولهذا كانت هناك زيادة إلى الضعف في المجموع الإجمالي.

تم استخراج الأهمية النسبية من قبل الباحث.

تم استبعاد المساحات القليلة جدا والمزروعة في حساب المعدل لتقليل التأثير على النتائج.

جدول رقم (٢)

المساحة المزروعة وغلة الدونم الواحد والإنتاج لمحصول الشلب في محافظة النجف لمدة ١٩٨٧-١٩٩٦

السنوات	المساحة (دونم)		الانتاجية كغم/دونم	الإنتاج طن
	المزرعة	المنتجة		
١٩٨٧	١٤٢٣٠٠	١٤٢٣٠٠	٦٨٦,٦	٩٧٧٠٦
١٩٨٨	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٦٨٠,٥	٨٥١٠٠
١٩٨٩	١٧١٤٨٤	١٧١٤٨٤	٨٣٠,٣	١٤٢٣٩٠
١٩٩٠	١٥٩٤١٣	١٥٩٤١٣	٧٣٩,٢	١١٥٥٥٠
١٩٩١	١٧٣٩٩٣	١٧٣٩٩٣	٥٧٦,٦	٩٨٧٥١
١٩٩٢	٢١١٢١١	١٨٤٤٩٣	٤٨٠,٠	١٠١٣٩١
السنوات	المساحة (دونم)		الانتاجية كغم/دونم	الإنتاج طن
	المزرعة	المنتجة		
١٩٩٣	١٦٧٢١٩	١٤٤٢٥٨	٦٧٠,٠	١١٢٠٣٧
١٩٩٤	١٨٨٠٠٠	١٧٦٧٤٧	٧٢٠,٠	١٣٥٣٦٠
١٩٩٥	١٨٧٩٩٨	١٦٦٧٤٧	٧٣٥,٠	١٣٨١٧٩
١٩٩٦	١٦٥٦٥٢	١٦٥٦٥٢	٧٧٠	١٢١٧٥٤

المصدر / المجموعات الإحصائية السنوية / الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات ٨٧-١٩٩١.

مديرية إحصاء النجف / بيانات غير منشورة للفترة / ٩٢-١٩٩٦.

جدول رقم (٣)

المساحات المزروعة وغلة الدونم الواحد والإنتاج لمحصول الشلب على مستوى القطر لمدة ١٩٨٧-١٩٩٣

السنوات	المساحة ١٠٠ دونم	الغلة كغم/ دونم	الإنتاج ١٠٠ طن
١٩٨٧	٢٩٤٠	٦٦٨	١٩٥٩
١٩٨٨	٢٢٣٠	٦٣١	١٤٠٦
١٩٨٩	٣١٤٠	٧٣٨	٢٣١٨
١٩٩٠	٣٣٩٧	٦٧٣	٢٢٨٨
١٩٩١	٣٨٥٥	٤٩١	١٨٩١
١٩٩٢	٦٣٠٠	٣٥٤	٢٣٧٠
١٩٩٣	٥١٨٦	٥٠٥	٢٦١٩

المصدر / المجموعات الإحصائية السنوية للجهاز المركزي للإحصاء للمدة ٨٧-١٩٩٣.

مدخل TQM والعوامل الإستراتيجية وتداخلاتها في التفوق التنافسي وتحسين الأداء المالي للمصارف – تحليل مقارن

د.جليل كاظم مدلول العارضي حيدر مجيد عبود ليث علي الحكيم

المقدمة:

تمثل إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management) مطلبا مهما لمنظمات العصر حيث احتدام المنافسة والتغيرات السريعة في الأسواق من خلال سرعة دخول منتوجات جديدة أو منظمات إنتاجية جديدة إضافة إلى التغيرات المتلاحقة في رغبات وتفضيلات المستهلكين والتي تتسابق منظمات اليوم على تلبيتها بالشكل الذي يكسب المستهلكين ويحتفظ بهم أطول فترة ممكنة ، ولأهمية الموضوع رأى الباحث تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المصارف من خلال المتغيرات المؤثرة فيها لما تشكله المصارف من أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بهدف معرفة علاقة إدارة الجودة الشاملة بالأداء المصرفي ومدى قدرته في تحقيق أهداف المصارف الربحية وزيادة أسعار الأسهم.

كما أن التطورات المتسارعة التي يشهدها العصر الحالي جعل الشركات تعمل في ظل بيئات ديناميكية غير مستقرة، الأمر الذي استدعى الاهتمام المتزايد بالإدارة الاستراتيجية لمنشأة الأعمال، وأصبح الخيار الاستراتيجي الذي تتبناه محددا لمدى قدرتها على التكيف والاستمرار في ظل معطيات البيئة من تهديدات وفرص ، فالكشف عن تأثير الخيار الاستراتيجي وعلاقته بالمتغيرات الأخرى يرفد الشركات بخبرات ضرورية لتنفيذ خياراتها الاستراتيجية بالشكل الذي يؤمن لها البقاء والنمو .

كما أن تزايد المنافسة في الأسواق يزيد من احتمال الفشل نتيجة تفوق المنافسين وان حجم الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها الشركة في الأسواق تزيد من شدة الخسارة المحتملة التي تتعرض لها الشركة في حالة الفشل ، وكلا من الأمرين أدى إلى تزايد المخاطرة في هذه الأسواق، وهو ما انعكس في تزايد الاهتمام بالعوامل التي تكسب الشركات الجدارة والتفوق على المنافسين وجعل التفوق التنافسي من الموضوعات الحيوية التي تسعى الى تحقيقها شركات الاعمال ومن هنا تبرز اهمية الدراسة المتعلقة بالتفوق التنافسي للمصارف لانه يعني الحياة والبقاء والنمو للمصارف .

والامر الهام الاخر هو ذلك المتعلق بالاداء كونه مفهوما جوهريا لمنظمات الأعمال المصرفية ويكاد ان يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع واصول المعرفة الادارية بما فيها الادارة الاستراتيجية، ويحتل الاداء المالي المصرفي مركز الصدارة في القدرة على عكس كفاءة وفاعلية المنظمة المصرفية وقدرتها على تحقيق اهدافها.

ان هذه الدراسة تمثل محاولة تطبيقية لتحديد تداخلات (TQM) وتحليل العوامل الاستراتيجية من جهة عوامل التفوق والاداء المالي للمصارف من جهة اخرى، وهذا سوف يمكن المصارف عينة البحث من

تحديد اليات التفاعل مع البيئة واختيار البدائل الإستراتجية المتلائمة مع كافة التغيرات البيئية بالشكل الذي يمكنها من تحسين خدمتها وجذب الزبائن والاحتفاظ بهم من خلال ايجاد عوامل التفوق التنافسي التي تكسب المصارف جدارة متميزة عن غيرها من المصارف المنافسة . وقد تم اختيار ثلاثة مصارف هي التجاري العراقي، والشرق الاوسط والمصرف الاسلامي كعينة للدارسة.

وقد جرى تقسيم محتويات الدراسة الى ثلاثة مباحث اساسية تناول الاول الاطار النظري للبحث للتعريف بمتغيرات الدراسة [TQM، العوامل الاستراتيجية، عوامل التفوق التنافسي، الاداء المالي للمصارف] وكذلك منهجية البحث، اما المبحث الثاني فقد شمل الجانب التحليلي لكل متغيرات البحث المذكورة وأخيرا جاء المبحث الثالث مبينا اهم الاستنتاجات والتوصيات .

والحمد لله رب العالمين ..وصلى الله على محمد واله خير البرية ... وسلم تسليما كثيرا

الباحث

المبحث الأول
الإطار النظري للبحث

أولا: إدارة الجودة الشاملة : (Total Quality Management (TQM

إن تطور مراحل إدارة الجودة من الفحص إلى ادارة الجودة الشاملة (TQM) يوضح لنا مدخلين في إدارة الجودة، الأول هو ما يتعلق بالتحري والاكتشاف (Detection) ويشمل مرحلة الفحص وضبط الجودة وفيه يكون التاكيد على المنتوج النهائي بعد ان تم صنعه، فيما يؤكد المدخل الثاني على الوقاية (Prevention) وهو يستند الى نشاطات ادارة الجودة الشاملة ويركز على العملية بدلا من التركيز على المنتوج وان تنفيذ العمل يتطلب مشاركة اقسام مختلفة لاكتشاف جذور اسباب المشاكل وملاحقتها (Dale ،1997 ،28). والمقصود بالجودة وكما عرفتها الجمعية الأمريكية للسيطرة على الجودة، هي مجموعة الخصائص والسمات للمنتوج التي تعتمد في قدرتها على اشباع حاجات محددة (Evans, 1997, 45) ، اما ادارة الجودة الشاملة فهي نظام متكامل موجة نحو تحقيق احتياجات المستهلكين وإعطاء صلاحيات اكبر للموظفين تساعدهم في اتخاذ القرار السليم والتاكيد على التحسين المستمر لعمليات انتاج السلع والخدمات والذي يؤدي الى تحقيق ولاء العميل في الحاضر والمستقبل وذلك ضمن كلفة تنافسية معقولة (خفاجي ، ١٩٩٥ ، ١٣ – ١٥) ، واما معهد الجودة الفيدرالي فقد عرفها على انها تادية العمل الصحيح على النحو الصحيح من المرحلة الاولى مع الاعتماد على تقييم التنفيذ في معرفة مدى تحسن الأداء(هيجان ، ١٩٩٣ ، ٤١٢).

وعلى الرغم من ان ادارة الجودة الشاملة قد بدأ بتطبيقها اولا في قطاع الانتاج الا انها أخذت تطبق أيضا بشكل واسع في قطاع الخدمات حيث اثبتت فعاليتها ونجاحها الكبير في تحقيق النتائج المرجوة منها في مختلف مؤسسات هذا القطاع مثل مؤسسات التامين، البنوك ، الفنادق ، المطاعم ، النقل ، الصحة.... الخ . (Bank, 1993, 117-126). وفي مجال العمل المصرفي (موضوع البحث) نجد لإدارة الجودة الشاملة للخدمات المصرفية مجموعة من المعايير هي : (خضرا، ١٩٩٨ ، ٥ – ١٦)

١. الدقة ٢. التعامل الحسن مع الزبائن ٣. التحمس لأداء الخدمة المصرفية ٤. اخذ المبادرة في مساعدة الزبائن ٥. تواجد الخدمة المصرفية طوال الوقت ٦. وجود خدمات غير تقليدية مثل الخدمات الالية ٧. السرعة في تقديم الخدمات الالية ٨. الثبات في تقديم الخدمات المصرفية وبنفس الشاكلة . ٩. السهولة في الاجراءات المصرفية والابتعاد عن التعقيد والروتين ١٠. المظهر الخارجي والداخلي للمصرف .

ان الحفاظ على مستوى الجودة يعد من ابرز المشاكل التي تواجه المنظمات في بيئة الاعمال التنافسية اليوم ولغرض الحفاظ وتعزيز مستويات الجودة الشاملة يتوجب تحديد العوامل الرئيسية والفرعية المؤثرة فيها وكالاتي : (باقر وعبد الوهاب ، ٢٠٠١ ، ٢٩٢) .

جدول (١)

العوامل الرئيسية والعوامل الفرعية ضمن العوامل الرئيسية المؤثرة في TQM

العوامل الرئيسية	العوامل الفرعية ضمن العوامل الرئيسية
إدارة الجودة	استراتيجية الجودة – برامج الجودة – دراسات السوق
العاملون	برامج التدريب – الحوافز – الدافعية .
المواد الأولية	الالتزام بالمواصفات وطرق التخزين – التعاون مع الموارد الفحص والاختبار
المكائن والمعدات	الصيانة – العمر الزمني للمكائن والتطور التكنلوجي – فنيو ومتخصصو الصيانة
تصميم المنتوج	طريقة الانتاج وكفاءة العاملين – المواصفات الفنية
تصميم العملية	موارد الانتاج المناسبة – مدى توافق المكائن لمواصفات التصميم
أساليب ضبط الإنتاج	السجلات – طرائق الفحص – ادوات القياس .

الملاحظ على الجدول (١) انه يحدد العوامل المؤثرة في (TQM) في شركات الأعمال المتخصصة بإنتاج السلع، وسوف يحاول الباحث تكييف هذه العوامل بهدف تطبيقها في المصارف (عينة البحث). حيث أمكن

الاعتماد على إدارة الجودة [استراتيجية الجودة – برامج الجودة – دراسات السوق] والعاملون [برامج التدريب – الحوافز – الدافعية]، مواصفات الخدمات المصرفية [المواصفات الفنية – طرائق الإنتاج وكفاءة العاملين]، تصميم العمليات المصرفية [مدى توافق الأدوات مع مواصفات التصميم – موارد الإنتاج المناسبة] أساليب ضبط الإنتاج [طرائق الفحص – السجلات].

ثانيا : العوامل الاستراتيجية :

ظهرت في السنوات الأخيرة اتجاهات كثيرة ودراسات متعددة حول العوامل الاستراتيجية ضمن ما يطلق عليه بالتحليل الاستراتيجي الذي يمثل مجموعة الوسائل المستعملة من قبل الادارة لتحديد مدى التغيير الحاصل في البيئة الخارجية وتحديد الميزة التنافسية للمصرف للسيطرة على بيئته الداخلية بحيث يساعد الادارة العليا في تحديد أهدافها ومركزها الاستراتيجي (Johnson& schools, 1988 , 10) وتهتم الادارة العليا بدراسة كل من البيئة الخارجية لتحديد الفرص والتهديدات ودراسة البيئة الداخلية لتحديد مجالات القوة والضعف التي يشار اليها باعتبارها اهم العوامل الاستراتيجية التي تحدد مستقبل المصرف ، كما تسعى المصارف الى تقويم هذه العوامل لتحديد مهمة المصرف التي تعد الخطوة الأولى في صياغة الاستراتيجية(Wheelen & Hunger, 1986,10) .

والمقصود بالبيئة هي مجموعة العوامل المادية والاجتماعية التي تتعامل معها المنظمة وتشكل علاقات سببية معها. (Gorloff ,1986 , 19) وتقسم الى ١) بيئة عامة [(بيئة المجتمع) ، (بيئة العمل)] وتسمى ايضا بالبيئة الخارجية ٢) بيئة داخلية (Wheelen & Hunger , 1986 , 12) وعلى هذا الاساس ظهرت مجموعة من النماذج التي استعملت لتقويم هذه البيئات ومن هذه النماذج:-

أ. نموذج (David , 1989 , 149) لتقويم البيئة الخارجية.

يعرض هذا النموذج مصفوفة تشمل عناصر البيئة الخارجية ويحاول الإجابة على السؤال، هل ان المصرف يتعرض إلى تهديدات أم انه يستثمر فرصا من خلال تعامله مع البيئة الخارجية؟ ولغرض الوصول إلى إجابة دقيقة حول هذا التساؤل، يتوجب اعتماد خمس خطوات اساسية، هي :

١. وضع قائمة بالفرص والتهديدات للمصرف
٢. اعطاء وزن (صفر) غير مهم الى (واحد) مهم جدا لكل عامل داخل المصفوفة، وهذا الوزن يعطي للعناصر اعتمادا على اهميته النسبية على ان يكون مجموع هذه الاوزان مساويا الى (واحد) صحيح.
٣. اعطاء معدل من (٤ – ١) لكل عامل، فمثلا اذا كان المتغير هو تهديد رئيسي يرمز له (١) وتهديدا ثانويا نرمز له (٢) وفرصة ثانوية (٣) وفرصة رئيسية (٤).
٤. يتم ضرب الوزن بمعدله ولكل عامل للحصول على المعدل الموزون الخاص بكل عامل.

٥. جمع المعدلات الموزونة للمتغيرات لمعرفة مجموع المعدل الموزون للمصرف، فاذا كان هذا المعدل (٢,٥) فما فوق فان المصرف في وضع جيد أي ان الفرص المقدمة من البيئة تفوق التهديدات التي يتعرض لها وكلما زاد هذا الوزن كان موقفه أفضل. ويمكن إجمال ما تقدم في الجدول الآتي:

جدول (٢)

المعدل ، الأهمية النسبية ، المعدل الموزون للعوامل الخارجية الرئيسية للنموذج David

العوامل الخارجية الرئيسية الفرص ، التهديدات	المعدل	الأهمية النسبية	المعدل الموزون
ارتفاع معدل الفائدة	١	٠,٢	٠,٢
التغيير الاجتماعي	٤	٠,١	٠,٤
الحكومة	٣	٠,٣	٠,٩
المنافسين الرئيسين	٢	٠,٢	٠,٤
المعلوماتية	٤	٠,٢	٠,٨
المجموع		١	٣,٧

(David, Robert & Lie, Strategic Management, Building and Sustaining Competitive Advantage, West pub Company, 1989, p.149)

ب. نموذج (David, 1989, 193) لتقويم البيئة الداخلية :

قدم David نموذجا أخراً يتعلق بتقويم العوامل الداخلية بقصد التعرف على نقاط القوة والضعف داخل المصرف عن طريق مصفوفة العوامل الداخلية والتي أمكن تطويرها من خلال الخطوات الآتية:

١. معرفة نقاط القوة والضعف للمصرف واعداد قائمة بها.

٢. اعطاء وزن لكل منها و إن العامل الذي يكون له أهمية او تأثير كبير يعطي وزن اكبر، على ان تكون مجموع هذه الأوزان يساوي الواحد الصحيح.

٣. إعطاء قيمة لكل عامل من (٤-١)

٤. ضرب كل وزن في قيمته لتحديد المعدل الموزون لكل عامل .

٥. جمع المعدلات الموزونة للمصرف

فاذا كان المعدل يساوي الى (٢,٥) فأكثر فان المصرف يملك قوة تزداد كلما ازداد هذا المعدل.

الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣)

المعدل ، الأهمية النسبية ، المعدل الموزون ، للعوامل الداخلية الرئيسة لنموذج David

العوامل الداخلية	المعدل	الأهمية النسبية	المعدل الموزون
العاملين	٢	٠,٢٢	٠,٤٤
نوعية الإنتاج	٤	٠,١٨	٠,٧٢
هامش الربح	٣	٠,١	٠,٣
توفر الأموال	٣	٠,١٥	٠,٤٥
الهيكل التنظيمي	١	٠,٣	٠,٣
البحث والتطوير	٢	٠,٠٥	٠,١
المجموع		١	٢,٣١

(David, Robert & Lie, Strategic Management, Building and Sustaining Competitive Advantage, West pub Company, 1989, p.193)

ثالثا: عوامل التفوق التنافسي:

أما فيما يتعلق بعوامل التفوق التنافسي، فقد أوجد (David, 1989, 148) أنموذجا أطلق عليه بنموذج مصفوفة الحالة التنافسية (CPM) والذي يمكن اعتماده من خلال مصفوفة أعدت لهذا الغرض تبين مدى قوة وضعف المصرف مقارنة بالمصارف المنافسة، وتقوم على عدة خطوات:

١. تحديد المنافسين الرئيسين للمصرف.
٢. تحديد العوامل الداخلية والخارجية للمصارف المنافسة لغرض تحديد عوامل نجاح المصرف .
٣. إعطاء وزن لكل عامل
٤. إعطاء معدل يبدأ من (٤-١) يحدد قوة المصرف وضعفه مقارنة بالمنافسين.
٥. ضرب وزن كل عنصر بالمعدل لإيجاد المعدل الموزون.
٦. جمع المعدلات الموزونة لمعرفة المعدل الكلي والذي يجب أن يزيد على (٢,٥)، ويمكن إجمال أهم عوامل التفوق التنافسي والتي تعد بمثابة عوامل النجاح الرئيسية في المصرف وكالاتي :

الحصة السوقية : وتقاس من خلال نسبة مبيعات المنظمة قياسا بأكبر المنافسين في الصناعة الواحدة، وعلى مستوى المصارف، فهي تمثل نسبة ايرادات المصرف إلى المصرف الكبير المنافس، وعلى هذا الأساس، فان الحصة السوقية تعكس مدى سيطرة المصارف على الرقعة الواسعة او ضيقة من السوق المصرفي (الزبائن المتعاملين مع المصرف).

- السعر: ويشير الى المنافسة السعرية، من خلال قيام المصرف بتخفيض الفوائد المترتبة على قروضه الممنوحة إلى الشركات او الأفراد المستفيدين من خدماته بالشكل الذي يمكنه من اعتماد استراتيجية سعرية تنافسية.
- الموقف المالي: يبين سيولة المصرف ، راس المال ، الإرباح المتحققة ، القروض الممنوحة . الخ
- نوعية الإنتاج : من خلال إيجاد منتوجات تنافسية من حيث المتانة والجمالية .. وفي مجال العمل المصرفي يكون التركيز على جودة الخدمة المصرفية من حيث الدقة ، السرعة ... الخ .
- ولاء المستهلك : مدى جاذبية المصرف وقدرته على جذب العملاء والاحتفاظ بهم أطول فترة ممكنة

جدول (٤)

عوامل التفوق التنافسي والشركات المتنافسة

عوامل التفوق التنافسي	الوزن النسبي	الشركة الرئيسية		المنافس الأول		المنافس الثاني	
الحصة السوقية	٠,٢٠	٣	٠,٦	٢	٠,٤	٢	٠,٤
السعر	٠,٢٠	١	٠,٢	٤	٠,٨	١	٠,٢
الموقف المالي	٠,٤٠	٢	٠,٨	١	٠,٤	٤	١,٦
نوعية الإنتاج	٠,١٠	٤	٠,٤	٣	٠,٣	٣	٠,٣

ولاء المستهلك	٠,١٠	٣	٠,٣	٣	٠,٣	٣	٠,٣
المجموع	١		٢,٣		٢,٢		٢,٨

(David, Robert & Lie, Strategic Management, Building and Sustaining Competitive Advantage, West pub Company, 1989, p.١٤٨)

رابعا: الأداء المالي المصرفي :

يعرف الأداء على انه انعكاس لقدرة المصرف وقابلياته على تحقيق أهدافه (Eccles , 1991 , 131) او يشير الى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه طويلة الأمد (Robins & Wiersema, 1995 , 278) من خلال قدرة المصرف على كيفية استعماله للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعل منه قادرا على تحقيق تلك الأهداف (Miller & Bromiley , 1990, 757)، وعلى هذا الأساس فان الأداء يشير الى مدى نجاح المصرف او فشله في تحقيق أهدافه وفق معايير محددة وضعت من قبله وفقا لمتطلبات عمله وطبيعتها.

أما الاداء في الادارة الاستراتيجية فيمكن اعتباره جوهر الإدارة الاستراتيجية وقلبها النابض، وقد حدد (Ven Katraman & other : 1986) مجالات الاداء في مجاميع محددة هي :

أ. الاداء المالي : Financial performance

ويعتمد على التحليل المالي الذي يمثل تخمين كلي لعمليات المصرف وانشطته المختلفة الحالية ومقارنتها مع الماضية او مع المصارف الاخرى العاملة في نفس القطاع ، ويستخدم التحليل المالي مجموعة من النسب لقياس الاداء مثل نسب الربحية والنمو وادارة المديونية وغيرها.

ب. الاداء المالي والعملياتي : Financial & operational Performance

يعد الحلقة الوسطى لاداء الاعمال في المصارف حيث يعتمد على مقاييس عملياتية في قياس الاداء مثل الحصة السوقية، فتقديم منتوجات جديدة، نوعية المنتوج وفاعلية العمليات التسويقية وغيرها من المقاييس التي لها علاقة بمستوى اداء اعمال المصرف والتي تظهر للادارة الصورة الخفية للاداء الذي لا تستطيع المؤشرات المالية الكشف عنه(Venkatraman & Ramanujan, 1989 , 804)

ج. الفاعلية التنظيمية : Organizational Effectiveness

تعد الفاعلية التنظيمية المفهوم الأوسع والاشمل لاداء الاعمال ويدخل ضمنها اسس كل من الاداء المالي والعملياتي، ويفضل استعمال مدخل الفاعلية في قياس الأداء سيما الجانب الاستراتيجي (Chakravarthy , 1986 , 437) ذلك بان احد مقاييس الاداء هو الفاعلية الى جانب الكفاءة، وان المصارف التي تستطيع تحقيق الكفاءة والفاعلية هي القادرة على النمو والازدهار، بينما

المصارف غير الكفوءة وغير الفعالة يكون مصيرها الانهيار، كما ان المصارف التي لا تتمتع بكفاءة يمكن لها البقاء ان كانت ذات فعالية إلا إن المصارف التي لا تتسم بالفاعلية يكون الانحدار التدريجي مصيرها لعدم قدرتها على تحقيق أهداف أصحاب المصالح (Thompson, 1994 , 160) .

خامسا:: منهجية البحث :

أ. مشكلة البحث:

يعكس مستوى الأداء في شركات الأعمال مدى تحقيقها لأهدافها الاقتصادية وقدرتها على البقاء والنمو لذلك ينصب سعي الإدارات الاستراتيجية لتحسين ورفع مستوى الأداء للمنشآت. وفي ظل الكثير من المتغيرات التي تزخر بها البيئة الخارجية والبيئة الداخلية لمنشآت الأعمال يصبح من الصعب على الإدارة تشخيص المتغيرات ذات الأهمية الأكبر في التأثيرعلى مستوى الأداء وطبيعة ذلك التأثير، كما يصعب تحديد أي مفاهيم وأساليب العمل الأفضل للتعامل مع أي من تلك المتغيرات لتحسين الأداء.

وتزداد المشكلة تعقيدا عند تجاهل الإدارة لدور (TQM) في مواجهة تحدي المنافسة وتحقيق التفوق التنافسي في بيئة الأعمال، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة بعض المشاكل المتعلقة بجودة الخدمات المصرفية وجوانب القصور في الأداء المالي لما يمثله ذلك من عبء وخسارة على المصرف وتؤثر سلبيا في سمعة خدماته في وقت أصبح فيه إتباع حاجات الزبائن بما يفوق توقعاتهم المدخل الأساس، وهذا يتطلب معرفة وتحليل العوامل المؤثرة في الجودة والأداء المالي المصرفي وكيفية تحسينه.

ب. أهمية البحث :

يكتسب البحث أهميته من طبيعة المتغيرات التي ينصب على دراستها وفي المجال التطبيقي له،حيث إن تحسين الأداء المالي المصرفي يعد من الموضوعات الحيوية كونه يعكس قدرته على تحقيق اهدافه الاقتصادية وعلى البقاء والنمو في الامد الابعد وان دراسة تاثير أي من العوامل المختلفة عليه سواء المتعلقة بـ(TQM) والوصول الى جودة الخدمات المصرفية بما يرضي الزبائن وأتباع حاجاتهم وكسب ولاءهم الدائم للمصرف ام من خلال اثر العوامل الاستراتيجية الداخلية او الخارجية منها يعد أمرا بالغ الأهمية في بيئة تسودها منافسة تتنوع أساليبها وتتطلب التطوير المستمر لأداء المصرف بالشكل الذي يجعله قادرا على الوقوف أمام تحديات المنافسة وتحقيق عوامل التفوق التنافسي.

ج. هدف البحث :

تسعى الدراسة لتحقيق ما يلي :

١. التعرف على العوامل المؤثرة في إدارة الجودة الشاملة في المصارف عينة البحث وتحديد سبل المقارنة بينها.

٢. تحليل العوامل الاستراتيجية للبيئة الداخلية والخارجية وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات فيها.

٣. تحليل عوامل التفوق التنافسي لتحديد أي من المصارف يتمتع بموقع تنافسي قوي أو موقع تنافسي ضعيف.

٤. تشخيص مستويات الأداء المالي في المصارف بأسلوب المقارنة بينهما .

٥. دراسة العلاقة بين (TQM) والعوامل الاستراتيجية للمصارف وكذلك التحقق من طبيعة العلاقة بين (TQM) والعوامل الاستراتيجية وانعكاس ذلك في إيجاد عوامل التفوق التنافسي من جهة وتحسين الأداء المالي للمصارف من جهة أخرى.

د. الشكل الافتراضي للبحث وفرضيته:

من الشكل الافتراضي للبحث شكل (١) يتبين إن هناك علاقات ذات تأثير تبادلي بين مدخل إدارة الجودة الشاملة (TQM) والعوامل الاستراتيجية، وينعكس تأثير كلا المتغيرين في التفوق التنافسي والأداء المالي المصرفي واللذان بدوريهما يتسمان بعلاقات تبادلية أيضا، وهذا الأثر التبادلي لكل متغيرات البحث يكون ناجماً عن اعتماد مدخل الجودة الشاملة (TQM) ذات الأثر الشمولي التكاملي لجميع نواحي المصرف ونشاطاته المختلفة والتي تهتم بتقديم خدمات بأعلى جودة وبأعلى أداء وتعمل على زيادة الإنتاجية وترشيد تكاليفها المختلفة والذي ينعكس على الأداء المالي والتفوق التنافسي، هذا فضلا عن اعتماد المدخل الاستراتيجي في تحليل عوامل البيئة الداخلية والخارجية والذي يعد مدخلا تكامليا لجميع جوانب المصارف عينة البحث أيضا. والشكل الافتراضي الآتي يبين العلاقات التبادلية لمتغيرات البحث:-

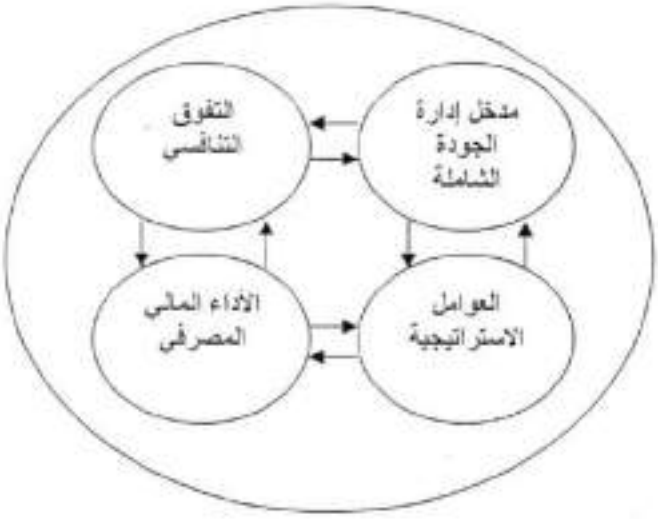

شكل (١)

الشكل الافتراضي للبحث

الفرضية الرئيسية للبحث :

يسهم مدخل (TQM) وتحليل العوامل الاستراتيجية في إيجاد عوامل التفوق التنافسي وتحسين الأداء المالي للمصارف.

المبحث الثاني

عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج

أولا: عينة الدراسة :

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من المصارف العراقية والمبينة في الجدول (٥) والمتداول أسهمها في سوق بغداد للأوراق المالية

جدول (٥)

تاريخ التأسيس، رأس المال ، حجم الموجودات ، عدد الفروع للمصارف عينة البحث كما هو عليه عام ٢٠٠٢

المبالغ بملايين الدنانير

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال	حجم الموجودات	عدد الفروع
١	التجاري العراقي	١٩٩٢/٢/١١	٨٠٠	١٢٥٣٦	٨
٢	الشرق الأوسط	١٩٩٣/٧/٧	٦٠	٧٧٩١	١١
٣	المصرف الإسلامي	١٩٩٨/٨/١١	١٢٦	٥٠٧٧	٩

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن المصرف التجاري العراقي جاء في مقدمة عينة البحث من حيث تاريخ التأسيس وقيمة راس المال البالغ (800) مليون دينار، وحجم الموجودات البالغة (١٢٥٣٦) مليون دينار، يليه الشرق الأوسط بحجم موجودات (٧٧٩١) وراس مال (٦٠) مليون دينار والمصرف الاسلامي بحجم موجودات (٥٠٧٧) مليون دينار ورأس مال (١٢٦) مليون دينار. عليه يمكن القول بان المصرف التجاري العراقي هو اكبر المنافسين ضمن عينة البحث .

ثانيا: تحليل المتغيرات المؤثرة في (TQM) الرئيسية والفرعية.

لغرض التعرف على مدى تأثير العوامل الرئيسية الخمسة (التي تم اختيارها لاتفاق اغلب الكتاب عليها) في (TQM) ضمن النشاط المصرفي، فقد أظهرت النتائج ما يلي :

أ. إدارة الجودة :

يتضمن هذا العامل (١٣) فقرة مقسمة على ثلاث محاور هي (استراتيجية الجودة، دراسات السوق ، برامج الجودة)، وبعد أجراء التقييم لهذا العامل ومن مجموع (٣٩) نقطة كلية لاعتماد (٣)نقاط كحد أعلى حصل المصرف التجاري على (٢٥) نقطة (٦٨ %)، وفي الشرق الأوسط على (٢٤) نقطة وبنسبة (٦٧%)، وفي المصرف الإسلامي على (٢٠) نقطة وبنسبة (٥٥%) ، كما في الجدول(٦).

ب. العاملون:

يشتمل هذا العامل على ثلاث محاور هي (برامج التدريب، الحوافز، الدافعية) ويتضمن (١٥) فقرة، وبعد إجراء التقييم حصل المصرف التجاري على (٢١) وبنسبة (٧٣)، في حين حصل الشرق الاوسط على (٢٢) وبنسبة (٧٤) وحصل المصرف الإسلامي على (٢٠) وبنسبة (٦٩).

ج. مواصفات الخدمة المصرفية:

ويحتوي هذا العامل على محورين هما (المواصفات الفنية ، طرائق الإنتاج وكفاءة العاملين) وكانت محصلة هذا العامل في المصرف التجاري (١٢) وبنسبة (٥٠) وفي الشرق الأوسط (١٢) ونسبته (٥٠) من مجموعة كلي (٢٤) وفي المصرف الإسلامي على (١٠) وبنسبة (٤٢) .

د. تصميم العمليات المصرفية

يظهر الجدول (٦) بان المجموع الكلي لهذا العامل بلغ (٢١) نقطة معيارية موزعة على محورين أساسين هما (مدى توافق الأدوات مع مواصفات التصميم، موارد الإنتاج المناسبة) وقد حصل المصرف التجاري على (١١) وبنسبة (٥٤) والشرق الاوسط على (٩) وبنسبة (٤٣) والمصرف الاسلامي على (٨) وبنسبة (٣٩).

هـ . أساليب ضبط الإنتاج :

يشتمل هذا العامل على محورين رئيسين هما (طرائق الفحص ، السجلات) وبواقع (٢٤) نقطة معيارية، وقد حقق المصرف التجاري العراقي (١٣) نقطة وبنسبة (٥٩) والشرق الاوسط (١٣) وبنسبة (٥٩) والمصرف الاسلامي (١١) نقطة وبنسبة (٥٠) .

وعند مقارنة النسب الكلية للمتغيرات الرئيسية المؤثرة في (TQM) نجد ان المصرف التجاري العراقي قد حقق (٣٠٤%) يليه الشرق الأوسط بنسبة (٢٩٣%) وأخيرا المصرف الإسلامي بنسبة (٢٥٥ %) كما في الجدول رقم (٧).

كما يلاحظ الباحث أيضا إن اهتمام المصارف عينة البحث كان مركزا على العاملين وذلك بسبب طبيعة عمل المصارف العراقية التي تفتقر للأتمتة المصرفية في العمل المصرفي والاعتماد كليا على العنصر البشري الذي يعد الدعامة الأساسية فيها يليه عامل إدارة الجودة من خلال توجيه إدارات المصارف نحو محاولة تحسين خدماتها وتحقيق ما يمكن من الجودة وكذلك وجود بعض اللجان أو الفرق لمتابعة إنجاز الأعمال والمهام داخل المصرف هذا بالإضافة إلى التخطيط المسبق ووضوح الأهداف في هذه المصارف.

أما أساليب ضبط الإنتاج فقد جاء في المستوى الثالث في كل عينة البحث وبمستوى متدن وبنسبة مقبولة، مما يعكس حالة ضعف الاهتمام بهذا العامل الذي يحتاج لمتابعة أكثر، وهذا الحال ينطبق أيضا على العاملين الأخرين (تصميم العمليات ومواصفات الخدمات) التي يمكن القول عنها بأنها لا ترتقي إلى مستوى العصر حيث التقدم الهائل الذي يشهده العالم، الأمر الذي يتطلب دراسة جادة من إدارات المصارف للعوامل الثلاث الأخيرة ضمن جدول(٧).

جدول (٦)

عرض النتائج المتحققة لكل متغير رئيسي ومتغيراته الفرعية المؤثرة في (TQM) في المصارف عينة البحث

ت	العوامل الرئيسية	العوامل الفرعية	عدد الفقرات	النقاط المعيارية	عدد النقاط التي حصل عليها			النسبة المئوية		
					التجاري	الأوسط	الإسلامي	التجاري	الأوسط	الإسلامي
١	إدارة الجودة	استراتيجية الجودة	٥	١٥	٩	٧	٦	%٢٠	%١٦	%١٣
		دراسات السوق	٥	١٥	٨	٨	٧	%١٨	%١٨	%١٦
		برامج الجودة	٣	٩	٨	٩	٧	%٣٠	%٣٣	%٢٦
المجموع			١٣	٣٩	٢٥	٢٤	٢٠	%٦٨	%٦٧	%٥٥
٢	العاملون	برامج التدريب	٣	٩	٧	٦	٧	%٢٦	%٢٢	%٢٦
		الحوافز	٤	١٢	٥	٨	٦	%١٤	%٢٢	%١٧
		الدافعية	٣	٩	٩	٨	٧	%٣٣	%٣٠	%٢٦
المجموع			١٠	٣٠	٢١	٢٢	٢٠	%٧٣	%٧٤	%٦٩
٣	مواصفات الخدمة المصرفية	المواصفات الفنية	٤	١٢	٥	٦	٥	%٢١	%٢٥	%٢١
		طرائق الإنتاج وكفاءة العاملين	٤	١٢	٧	٦	٥	%٢٩	%٢٥	%٢١
المجموع			٨	٢٤	١٢	١٢	١٠	%٥٠	%٥٠	%٤٢
٤	تصميم العمليات المصرفية	مدى توافق الأدوات مع مواصفات التصميم	٣	٩	٦	٤	٤	%٣٣	%٢٢	%٢٢
		موارد الإنتاج المناسبة	٤	١٢	٥	٥	٤	%٢١	%٢١	%١٧
المجموع			٧	٢١	١١	٩	٨	%٥٤	%٤٣	%٣٩
٥	أساليب ضبط الإنتاج	طرائق الفحص	٥	١٥	٦	٦	٥	%٢٠	%٢٠	%١٧
		السجلات	٣	٩	٧	٧	٦	%٣٩	%٣٩	%٣٣
المجموع			٨	٢٤	١٣	١٣	١١	%٥٩	%٥٩	%٥٠

جدول (٧)

خلاصة نتائج تقييم المتغيرات المؤثرة في (TQM) بحسب أهميتها في المصارف عينة البحث

ت	المصرف التجاري العراقي		مصرف الشرق الأوسط		المصرف الإسلامي	
	المتغيرات الرئيسية	%	التغيرات الرئيسية	%	المتغيرات الرئيسية	%
١.	العاملون	٧٣	العاملون	٧٤	العاملون	٦٩
٢.	إدارة الجودة	٦٨	إدارة الجودة	٦٧	إدارة الجودة	٥٥
٣.	أساليب ضبط الإنتاج	٥٩	أساليب ضبط الإنتاج	٥٩	أساليب ضبط الإنتاج	٥٠
٤.	تصميم العمليات المصرفية	٥٤	مواصفات الخدمة المصرفية	٥٠	مواصفات الخدمة المصرفية	٤٢
٥.	مواصفات الخدمة المصرفية	٥٠	تصميم العمليات المصرفية	٤٣	تصميم العمليات المصرفية	٣٩
	المجموع الكلي	٣٠٤		٢٩٣		٢٥٥
	الترتيب	١		٢		٣

ثالثا: تحليل العوامل الاستراتيجية :

يهدف هذا البند إلى تحليل العوامل الاستراتيجية بفرعيها الداخلية والخارجية وكما يأتي :

أ. تحليل العوامل الاستراتيجية الداخلية:

يظهر الجدول (٨) نتائج تحليل العوامل الاستراتيجية الداخلية وتحديد نقاط القوة والضعف للمصارف عينة البحث، ومنه نلاحظ بان المتغير العاملون قد حققت اعلى معدل (٤) في مصرفي التجاري والشرق الأوسط، ومعدل (٣) في المصرف الإسلامي لأهمية هذا العامل في النشاط المصرفي الذي يعتمد الكلفة المتغيرة اكثر من الثابتة لافتقاره هذا العامل التكنولوجي، يليه الهيكل التنظيمي في مصرفي الشرق الأوسط والمصرف الإسلامي وبمعدل (٣) لكلا المصرفين وذلك بسبب زيادة عدد الفروع في هذه المصارف، اما عامل توفر الأموال فقد اخذ الأولوية الثانية للمصرف التجاري حيث بلغ معدله (٣) وذلك، بسبب توفر الاموال عن طريق راس المال والإرباح وكثرة الإيداعات ... الخ.

أما في بقية المصارف لعينة البحث فقد جاء بمعدل (٢) لكلا المصرفين، كما بلغت أهميته النسبية في المصارف عينة البحث بمستوى كبير حيث بلغت المصارف، التجاري العراقي (٠,٣٠) وفي الشرق الأوسط والمصرف الإسلامي (٠,٢٥)، وذلك بسبب أهمية الأموال في المنشآت المالية التي تقوم عليها والتي تُعد عملها الأساس، وجاء عامل البحث والتطوير في المقام الأخير في كل مصارف عينة البحث من حيث المعدل والأهمية النسبية وهذا يدل على عدم الاهتمام بعمليات البحث والتطوير فيها.

وأخيرا يمكن القول بان المصرف التجاري والشرق الأوسط يمتلكان عوامل قوة اكثر من عوامل الضعف بسبب حصولهما على معدل موزون بلغ (٢,٦٥) وهو يزيد على (٢,٥)، على العكس منه في المصرف الإسلامي الذي حقق مركزا ضعيفا لحصوله على معدل موزون بلغ (٢,٣٧) وهو يقل عن (٢,٥) مما يدل على زيادة عوامل الضعف على عوامل القوة فيه.

جدول (٨)

نتائج تحليل العوامل الاستراتيجية للبيئة الداخلية في المصارف عينة البحث

العوامل	المصرف التجاري			مصرف الشرق الأوسط			المصرف الإسلامي		
الداخلية الرئيسية (نقاط القوة الضعف)	المعدل	الأهمية النسبية	المعدل الموزون	المعدل	الأهمية النسبية	المعدل الموزون	المعدل	الأهمية النسبية	المعدل الموزون
العاملون	٤	٠,٢٥	١	٤	٠,٢٥	١	٣	٠,٢٤	٠,٧٢
نوعية الإنتاج	٢	٠,١٥	٠,٣	٢	٠,١٥	٠,٣	٢	٠,١٤	٠,٢٨
هامش الربح	١	٠,١٠	٠,١٠	٢	٠,١٠	٠,٢	١	٠,٠٩	٠,٠٩
توفر الأموال	٣	٠,٣٠	٠,٩	٢	٠,٢٥	٠,٥	٢	٠,٢٥	٠,٥
الهيكل التنظيمي	٢	٠,١٥	٠,٣	٣	٠,٢٠	٠,٦	٣	٠,٢٥	٠,٧٥
البحث والتطوير	١	٠,٠٥	٠,٠٥	١	٠,٠٥	٠,٠٥	١	٠,٠٣	٠,٠٣
المجموع		١	٢,٦٥		١	٢,٦٥		١	٢,٣٧

ب. تحليل العوامل الاستراتيجية الخارجية:

يشتمل جدول (٩) على نتائج تحليل العوامل الاستراتيجية الخارجية لمعرفة الفرص والتهديدات فيها وتقييم مصارف عينة البحث من حيث اغتنامها الفرص أو مجابهتها للتهديدات، ومن الجداول المذكورة نلاحظ بان التهديد الرئيسي لمصرفي (التجاري ، والشرق الأوسط) يتمثل بعامل الفائدة وذلك لتعامل هذين المصرفين بالفائدة التي حين ارتفاعها تشكل تهديدا مباشرا لهما حيث تزداد الإيداعات وتنخفض عمليات الاقتراض والاستثمار وبالتالي ينعكس سلبا على الإرباح على العكس تماما في المصرف الإسلامي الذي لا يتعامل بالفائدة وإنما عن طريق المشاركة بالإرباح أو غيرها وبالتالي فان ارتفاع الفائدة سوف يجذب الزبائن بسبب انعدام الفائدة الربوية فيه تماما، إما التغير الاجتماعي فيشكل فرصة رئيسية للمصرف التجاري وفرصة ثانوية لمصرف الشرق الأوسط على العكس منه في المصرف الإسلامي الذي يشكل التغيير الاجتماعي تهديدا مباشرا له ، وذلك لان التغيير الاجتماعي دائما يكون نحو الابتعاد عن التقاليد الإسلامية باتجاه الحضارة الغربية، والأمر نفسه ينطبق على عامل الحكومة التي من النادر وجود حكومات إسلامية.

وفيما يتعلق بالمنافسين الرئيسين، فان هذا العامل يعد تهديدا ثانويا للمصرف التجاري بسبب حجمه وسمعته في العمل المصرفي يأتي بعده الشرق الأوسط، إلا انه يعد تهديدا رئيسا للمصرف الإسلامي الذي يكاد ان يخطو خطوات بطيئة جداً في سوق المنافسة.

وأخيرا، المعلوماتية تشكل فرصة ثانوية لمصرفي التجاري والشرق الأوسط كونهما تزيد الوعي المصرفي الربوي على عكس المصرف الإسلامي الذي تتعارض أفكاره وميادئه مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم.

ووفقا لما ذكر في أعلاه، نجد ان المصرف التجاري حقق معدلا مرتفعا بلغ (٢,٦) لتأتي في مقدمة عينة البحث، وهذا يؤكد ان هذا المصرف يتميز بوضع جيد أي ان الفرص المقدمة من البيئة أكثر من التهديدات على العكس منه بقية العينة.

جدول (٩)

نتائج تحليل العوامل الاستراتيجية للبيئة الخارجية في المصارف عينة البحث

العوامل	المصرف التجاري			مصرف الشرق الأوسط			المصرف الإسلامي		
الداخلية الرئيسية (نقاط القوة الضعف)	المعدل	الأهمية النسبية	المعدل الموزون	المعدل	الأهمية النسبية	المعدل الموزون	المعدل	الأهمية النسبية	المعدل الموزون
ارتفاع معدلات الفائدة	١	٠,٢٥	٠,٢٥	١	٠,٣٠	٠,٣٠	٤	٠,٢٠	٠,٨
التغيير الاجتماعي	٤	٠,٢٠	٠,٨	٣	٠,١٠	٠,٣	٢	٠,٢٥	٠,٥
الحكومة	٣	٠,٢٠	٠,٦	٣	٠,٢٠	٠,٦	٢	٠,١٠	٠,٢
المنافسين الرئيسين	٢	٠,١٠	٠,٢	١	٠,٢٥	٠,٢٥	١	٠,٣٠	٠,٣
المعلوماتية	٣	٠,٢٥	٠,٧٥	٣	٠,١٥	٠,٤٥	٢	٠,١٥	٠,٣
المجموع		١	٢,٦		١	١,٩		١	٢,١

ملاحظة: ١= تهديد رئيسي ، ٢= تهديد ثانوي ، ٣= فرصة ثانوية ، ٤= فرصة رئيسية .

❖ المصدر ، الزيارات الميدانية والكشوفات المحاسبية .

رابعا: تحليل عوامل التفوق التنافسي:

نلاحظ من الجدول (١٠) نتائج تحليل عوامل التفوق التنافسي ومنه يتضح بان المصرف التجاري قد حقق موقفا تنافسيا جاء في مقدمة المصارف عينة البحث محققا معدلا موزونا بلغ (٣,٣) مما يعكس وضعا قويا جدا كونه يفوق المعدل الأدنى (٢,٥) بمقدار (٠,٨)، وهذا ناجما عن اهتمام هذا المصرف لأغلب الفرص البيئية معززا للنقاط الايجابية، كما انه تميز عن بقية المصارف عينة البحث من خلال الموقف المالي الذي بلغ معدله (٤) بشكل يفوق كل منافسيه، وكذلك تفوقه بولاء المستهلك الذي بلغ أيضا (٤).

إن تفوق المصرف التجاري عن طريق الموقف المالي من خلال راس المال الذي بلغ (٨٠٠) مليون دينار وكذلك موجوداته البالغة (١٢٥٣٧) مليون دينار بشكل يفوق عينة البحث، هذا بالإضافة إلى الإرباح المتحققة (سوف نتناولها في البند القادم) وكذلك الأموال الأخرى من مصادر متنوعة ما يلي هذا المصرف، مصرف الشرق الأوسط الذي حقق موقعا تنافسيا رصيناً يفوق الحد الأدنى البالغ (٢,٥) بمقدار (٠,٣)، وقد تساوت بعض معدلاته مع المصرف التجاري مثل معدل [الحصة السوقية، السعر، نوعية الإنتاج] ، في حين تفوق في كل عوامل المنافسة على المصرف الإسلامي الذي جاء بالمركز التنافسي الأخير بمعدل موزون بلغ (١,٨) وهو يقل عن الحد الأدنى للمنافسة بمقدار (- ٠,٧) والسبب في ذلك يعزى إلى حداثة هذا المصرف في سوق المنافسة حيث تم تأسيسه بوقت مبكر (١٩٩٨) نسبة لمصرف التجاري والشرق الأوسط اللذان سبقاه بفترة زمنية أطول.

جدول (١٠)

نتائج تحليل عوامل التفوق التنافسي للمصارف عينة البحث

عوامل التفوق التنافسي	الوزن النسبي	المصرف التجاري		مصرف الشرق الأوسط		المصرف الإسلامي	
		المعدل	الأهمية النسبية	المعدل	الأهمية النسبية	المعدل	الأهمية النسبية
الحصة السوقية	٠,٢٠	٣	٠,٦	٣	٠,٦	٢	٠,٤
السعر	٠,٢٠	٢	٠,٤	٢	٠,٤	١	٠,٢
الموقف المالي	٠,٤٠	٤	١,٦	٣	١,٢	٢	٠,٨
نوعية الإنتاج	٠,١٠	٣	٠,٣	٣	٠,٣	٢	٠,٢
ولاء المستهلك	٠,١٠	٤	٠,٤	٣	٠,٣	٢	٠,٢
المجموع	١		٣,٣		٢,٨		١,٨

❖ المصدر : الزيارات الميدانية والكشوفات المحاسبية

خامسا:: تحليل الأداء المالي المصرفي

يحاول هذا البند تسليط الضوء على بعض المؤشرات المالية ذات الأهمية في قياس الأداء المالي وهي محل ثقة الكثير من كتاب الإدارة المالية وهي:

أ. العائد / الاستثمار :

يعد هذا المؤشر من النسب المالية الهامة التي يرتكز عليها المحللون الماليون باعتبارها تعكس ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة. ومن الجدول (١١) نلاحظ إن المصرف التجاري قد حقق متوسطا لهذا المؤشر بلغ (٣,٠٨) يليه الشرق الأوسط بمقدار (٢,٤٧) وأخيرا الإسلامي بمقدار (٠,٤٨٦)، عليه فان المصرف التجاري قد حقق أعلى معدل عائد على الاستثمار بالنسبة للمصارف عينة الدراسة مما يعني كفاءة عالية في استثمار الأموال وتحقيق الأرباح بشكل يفوق المتوسط العام، يليه مصرف الشرق الأوسط، إذ انه يعكس أيضا كفاءة عالية في استثمار الأموال والذي حقق متوسطا أعلى من المتوسط العام البالغ (٢,٠١) أما المصرف الإسلامي فقد حقق متوسطا أدنى من المتوسط العام مما يعكس كفاءة متدنية في استثمار الأموال وذلك بسبب حداثة تأسيسه كما ذكر سابقا.

ب. العائد / حق الملكية

وهو مقياس لمقدار الربح المتولد من استثمار دينار واحد من أموال المساهمين، ويستخرج من قسمة صافي الربح بعد الضرائب على حقوق المساهمين. ومن الجدول (١٢) نلاحظ إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ (٣٦,١) لمصارف عينة البحث، وقد استطاع المصرف التجاري والشرق الأوسط تجاوز هذا المتوسط حيث حققا (٥٦,٠٤٢) ، (٤٢,٥٣٣) لكل منهما على التوالي، مما يعكس كفاءة عالية لهذين المصرفين ، كما في العائد على الاستثمار، أيضا حقق المصرف الإسلامي متوسطا يقل عن المتوسط العام مما يعكس حالة تدني كفاءة استعمال الأموال واستثمارها وقدرة قليلة على تحقيق الأرباح للمساهمين.

ج. القيمة السوقية للسهم.

يظهر الجدول (١٣) القيمة السوقية لأسهم المصارف عينة البحث الذي بلغ متوسطها العام(٤,١٥) ، وقد تجاوزه المصرف التجاري بمتوسط بلغ (٦,٨٥)، مما يعكس مؤشرا جيدا كونه يقيس مدى إقبال المستثمرين على أسهمه في سوق المال بسبب سمعته المالية هذا قياسا بالمصرفين (الشرق الأوسط، الإسلامي) اللذان حققا متوسطات (٢,٥٦)،(٣,٠٤) لكل منهما على التوالي وهي تقل عن المتوسط العام لعينة البحث ومن الجدير بالذكر إلى إن الباحث قد اعتمد مؤشرات العائد على الاستثمار والعائد على حق الملكية في قياس أداء المصارف وبيان كفاءة استثمار الأموال وتحقيق الإرباح في المصارف عينة البحث، والميل نحو أبعاد المؤشرات الأخرى في قياس الأداء وذلك لأغراض الاختصار في عمليات البحث

أولا ولان هدف الربحية هو الهدف الأساس في المصارف التجارية وكذلك الإسلامية التي تعتمد مبدأ المشاركة في الأرباح كمبدأ أساس، هذا بالإضافة إلى اعتماد أقيام الأسهم والتي اعتمدت كعنصر تحقق كونه يعكس أداء المصارف في سوق المال فكلما كانت أسعار أسهم المصارف عالية كلما دل على إن إدارة جيدة وكفؤ وبالعكس عند انخفاض أسعار أسهمها.

عليه يمكن القول بان المصرف التجاري العراقي جاء في المستوى الأول يليه المصرف الشرق الأوسط وأخيرا المصرف الإسلامي وعلى هذا الأساس نستنتج من كل مما تقدم بان متغيرات البحث [TQM ، تحليل العوامل الإستراتيجية ، عوامل التفوق التنافسي ، الأداء المالي] جميعها متغيرات مركبة لا يمكن الفصل فيما بينها. والشركات التي تهتم بها جميعا تصل إلى أداء متميز وتنافسي يمكنها من البقاء والنمو والتقدم المستمر.

جدول (١١)

معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة البحث

المصارف	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط	المتوسط العام
التجاري العراقي	٢,٦٤١	٠,٢٤٧	٤,٦٧٣	٤,٧٦٨	٣,٠٨	
الشرق الاوسط	١,٦١٠	٢,٦٠٧	٢,٠٦٣	٣,٦٠٢	٢,٤٧	٢,٠١
الاسلامي	٠,٥٤٢	٠,٣٩٣	٠,٩٥٤	٠,٠٥٦	٠,٤٨٦	

جدول (١٢)

معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث

المصارف	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط	المتوسط العام
التجاري العراقي	٢٠,٢٠٨	٢٦,١٤٣	١١٩,٠٢٨	٥٨,٧٩٢	٥٦,٠٤٢	
الشرق الأوسط	٤٩,٤٢٩	٢٤,٧٠٧	٥٤,١٨٦	٤١,٨١٢	٤٢,٥٣٣	٣٦,١
الإسلامي	٢٠,٥٦٤	٢٣,٣٨٩	٢,٠٦٣	٣,٦٠٢	١٢,٤٠٦	

جدول (١٣)

القيمة السوقية لأسهم المصارف (عينة البحث)

المصارف	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط	المتوسط العام
التجاري العراقي	٨,١٠	٨,٢٠	٧,٢٠	٣,٩٠	٦,٨٥	
الشرق الأوسط	٢,٢٠	٣,٢٠	٣,٢٠	١,٦٥	٢,٥٦	٤,١٥
الإسلامي	٢,٣٠	٣,٣٠	٤,٦٥	١,٩٠	٣,٠٤	

سادسا: مقابلة متغيرات البحث :

يهدف هذا البند إلى مقابلة كل متغيرات البحث وهى [TQM ، والعوامل الاستراتيجية، عوامل التفوق التنافسي، الأداء المالي] لغرض التعرف على طبيعة العلاقة والترابط بين هذه المتغيرات وكيفية تحديد التأثيرات المتبادلة بينها، وهذا يمثل المحور الأساس للبحث، ويحاول الباحث هنا مقابلة النتائج النهائية لهذه المتغيرات بعيدا عن التفاصيل بهدف مساعدة القارئ لتفهم خط البحث العام وكذلك إعطاء إيجاز لما توصل إليه البحث – وكالاتي :-

جدول (١٤)

مقابلة متغيرات البحث

ت	متغيرات البحث	المصرف التجاري	الشرق الأوسط	الإسلامي	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
١	TQM	٣٠٤	٢٩٣	٢٥٥	التجاري	الشرق	الإسلامي
٢	البيئة الداخلية	٢,٦٥	٢,٦٥	٢,٣٧	التجاري + الشرق	الإسلامي	-
٣	البيئة الخارجية	٢,٦	١,٩	٢,١	التجاري	الإسلامي	الشرق
٤	عوامل التفوق التنافسي	٣,٣	٢,٨	١,٨	التجاري	الشرق	الإسلامي
٥	العائد الاستثمار	٣,٠٨	٢,٤٧	٠,٤٨٦	التجاري	الشرق	الإسلامي
٦	العائد/ حق الملكية	٥٦,٠٤٢	٤٢,٥٣٣	١٢,٤٠٦	التجاري	الشرق	الإسلامي
٧	سعر السهم	٦,٨٥	٢,٥٦	٣,٠٤	التجاري	الإسلامي	الشرق
المصرف التجاري				عدد مرات التكرار	سبعة	-	-
الشرق الأوسط				عدد مرات التكرار	واحدة	اربعة	اثنان
المصرف الإسلامي				عدد مرات التكرار	-	ثلاثة	اربعة
الترتيب النهائي لمصارف عينة البحث					التجاري	الشرق	الإسلامي

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات في المجال النظري:

أ. كان تركيز (TQM) على المستهلك وكيفية الاحتفاظ به من خلال نظام متكامل موجه نحو التحسين المستمر لعمليات إنتاج السلع والخدمات بكلف تنافسية.

ب. لغرض تطبيق (TQM) في المصارف يتوجب التركيز على الزبون وكيفية إيصال الخدمات المصرفية اليه بالدقة والسرعة والمعاملة الحسنة والنوعية العالية.

ج. تتأثر (TQM) بمجموعة المتغيرات الرئيسية والتي تعد محل اتفاق معظم الكتاب في هذا المجال، وهي(ادارة الجودة، العاملون، المواد الأولية، المكائن والمعدات، تصميم المنتوج، تصميم العملية، أساليب ضبط الإنتاج) .

د. يساعد تحليل العوامل الإستراتيجية على دراسة البيئة بدقة عالية، الأمر الذي يمكن المصرف من تحديد أهدافه المستقبلية وتحديد مهمته التي تعد الخطوة الأولى في صياغة استراتيجيته.

هـ. هناك مجموعة من النماذج المستعملة في تقويم البيئة الداخلية والخارجية وتحديد عوامل التفوق التنافسي، وتتميز هذه النماذج بقدرة تحليلية فائقة في دراسة البيئة والتعرف على عناصرها بشكل يسير بعيدا عن التعقيد.

و. الأداء والأهداف مصطلحان متلازمان، فعند تحقيق الأهداف كان الأداء جيدا والعكس صحيح، والاداء بطبيعته ينقسم إلى ثلاثة مجالات هي الأداء المالي، الأداء المالي والعملياتي والفاعلية التنظيمية.

ثانيا: الاستنتاجات في الجانب التطبيقي:

أ. إن اهتمام المصارف ببعض المتغيرات المؤثرة في (TQM) وإهمال المتغيرات الأخرى لايمكن معه الوصول إلى مدخل (TQM) شامل ومتكامل وبالتالي قد يفقد بعضا من أهميته في كسب الزبائن والاحتفاظ بهم فترة أطول.

ب. اعتماد الجوانب التقليدية بعيدا عن الاستراتيجية في التحليل يجعل المصرف يعمل في بيئة عشوائية يسودها الغموض في اغلب جوانبها، مما قد يعرض بالمصرف إلى الكثير من نقاط الضعف او التهديد وحرمانه من بعض نقاط القوة او الفرص التي يمكن ان يغتنمها المصرف في حالة اعتماده جانب تحليل العوامل الاستراتيجية .

ج. يعتمد تأثر المصارف بالعوامل الاستراتيجية بحسب طبيعة المصرف، حجمه، تخصصه ، وغير ذلك من الصفات التي يمتلكها المصرف والتي تميزه عن باقي المصارف الأخرى.

د. يتمكن المصرف من الحصول على عوامل التفوق التنافسي كلما امكن الوصول الى نقاط قوة وفرصا في البيئة، وبنفس الوقت كلما تخطى عوامل التهديد وعالج نقاط الضعف في بيئته، بشكل يفوق منافسيه.

هـ. يعد مؤشر العائد على الاستثمار والعائد على حق الملكية من المؤشرات المالية الهامة والتي تعتمد أساسا لقياس الربحية، وكلما ازداد نسب هذه المؤشرات كان ذلك مؤشرا جيدا لأداء المصارف ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة أسعار الأسهم، الا ان مصرف الشرق الأوسط قد شذ عن هذا القول بسبب زيادة أقيام أسهم المصرف التجاري الذي تسبب بزيادة المتوسط العام.

و. يمكن للمصارف من تحقيق اداء مالي وعملياتي متميز وتنافسي يمكنها من البقاء والنمو والتوسع عند اخذ المتغيرات (TQM، العوامل الاستراتيجية، عوامل التفوق التنافسية ، تحسين الأداء المالي) مجتمعة ودراستها والاهتمام بها وبشكل دوري ومتواصل .

ز. أمكن إثبات صحة فرضية البحث الرئيسية القائلة ((يسهم مدخل TQM وتحليل العوامل الاستراتيجية في إيجاد عوامل التفوق التنافسي وتحسين الأداء المالي للمصارف))

التوصيات :

١) ضرورة الاهتمام بكل المتغيرات الرئيسية والفرعية للـ(TQM) بهدف التوصل لنظام شامل ومتكامل يقود إلى جذب الزبائن والاحتفاظ بهم.

٢) توجيه المصارف عينة البحث نحو تحليل العوامل الاستراتيجية والتعرف على جميع متغيراتها بالشكل الذي يمكنها من اغتنام الفرص البيئية ومواجهة التهديدات فيها، كذلك معرفة نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها وبالتالي إيصالها إلى عوامل التفوق التنافسي وتحقيق جدارة متميزة .

٣) ضرورة قيام المصرف الإسلامي بزيادة الوعي المصرفي الإسلامي من خلال وسائل الأعلام المختلفة وهذا يسهم في جذب زبائن جدد وتحقيق ولاء كبير للمستهلك بالشكل الذي يمكنه من تحقيق موقع تنافسي رصين .

٤) الاستفادة من المفاهيم والنماذج المستعملة في الدراسة الحالية ونتائجها لغرض تطبيقها في قطاعات صناعية أو خدمية أخرى، ومحاولة تكرار المساهمة بشكل دوري للاستفادة من تطوير أنشطة وأداء المؤسسات الإنتاجية.

قائمة المصادر

١. باقر، عبد الكريم ، عبد الوهاب ، نادية لطفي ، تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في الجودة / ضمن مفاهيم إدارة الجودة الشاملة – دراسة حالة ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الأول للعلوم الإدارية ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة الاقتصاد، ٢٠٠١ .

٢. خضرا، إدارة الجودة الشاملة في المصارف ، مجلة المصارف ، العدد الرابع ، عمان ، ١٩٩٨ .

٣. خفاجي ، عباس ، الجودة الشاملة ، جامعة الإسراء ، عمان ، ١٩٩٥ .

٤. هيجان، عبد الرحمن احمد محمد ، منهج عملي لتطبيق مفاهيم إدارة الجودة الكلية ، الإدارة العامة، الرياض ، المجلد (٣٤) ، العدد (٣) . ص٤٠٥ – ٤٤٥ ، ١٩٩٣.

5. Bank, John, " the Essence of TQM " prentice, Hall of India New Delhi, 1996.
6. Chakravarthy, B.S., " Measuring Strategic Pertormance " Strategy Management Journal . Vol.7. 1986.
7. Dale, Barrie & Cooper, cary & Wilkinson, Adrian " Managing Quality & Human Resources" Black well, Inc, 1997.
8. David, Robert and Lie" Strategic Management Building and Sustaining Competitive Advantage " , west pub company, 1989.
9. Eccles, Robert, G., " the performance measurement Manifesto " Harvard Business Review, Vol. 69, 1991.
10. Evans, James R., " Applied Production and Operations Management " west Publishing co., 1997 .
11. Garloff , K.S " Financial Management " 2nd ed Macmillan pub, 1986
12. Johnson and Scholes Kvan " Exploring Corporate Strategy " 2th ed .V.K prentice Hall, 1988.
13. Miller & Bromily. G. " Exploring Corporate Strategy text and cases" 3rd ed., prentice Hall, New York, 1990
14. Robins.p & Wiersme, P." Investment Analysis of Management " 5th ed.,N.y, John willy and Sons, Inc, 1995.
15. Thompson, Joun L., " Strategic Management Awareness and change " , 2nd , chapman & Hall pub, 1994.
16. Venkateraman , G. & Ramanujan, K. "Investment" 2nd ed, the Drydon press 1986.
17. Wheelen P.& Hunger. C.D " Strategic Management : text and cases " , 3rd ed. Allyn and Bacon Boston, 1986.

الملاحق :

تقييم نتائج متغيرات إدارة الجودة الشاملة الرئيسية و الفرعية

ت	١) إدارة الجودة	نعم	جزئيا	كلا
(*)	استراتيجية الجودة			
١	تتولى الإدارة العليا في المصرف تخطيط وتحديد الأهداف الاستراتيجية			
٢	تضع الإدارة العليا اهدافها الاستراتيجية اعتمادا على حاجات ورغبات الزبون			
٣	توفر الإدارة العليا جميع الامكانات المتاحة لتحقيق استراتيجية الجودة			
٤	توجد في المصرف لجنة للجودة يرأسها احد أعضاء الإدارة العليا			
٥	تعرف الإدارة العليا بأهمية الجودة عن طريق دورات متخصصة للعاملين			
(*)	برامج الجودة			
٦	يعتمد المصرف برامج خاصة لتحسين جودة الأداء وبما يتناسب مع الاتجاهات الحديثة			
٧	تراقب الإدارة العليا في المصرف مسار برامج الجودة للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية			
٨	يتوافر في المصرف ملاكات فنية مدربة ومتخصصة لتنفيذ برامج الجودة بنجاح			
(*)	دراسات السوق			
٩	تراقب الشركة الخدمات المصرفية للمصارف المنافسة بالسوق لتحديد مستوى الجودة الموجودة.			
١٠	يثق المصرف بان رأي الزبون في مستوى الجودة من شأنه الاسهام في تحسين الجودة الخدمة المصرفية			
١١	يدرس المصرف شكاوى الزبائن والاستفادة منها لتحسين الخدمات المصرفية			
١٢	يعتمد المصرف أساليب إحصائية للتنبؤ بحاجة الزبائن من الخدمات المصرفية			
١٣	يتوافر في المصرف أفراد متخصصون لإجراء دراسات وبحوث تتعلق بتحديد حاجات ورغبات الزبائن المستقبلية			
	٢) العاملون			
(*)	برامج التدريب			
١	ان طول مدة التدريب وارتفاع كلفته لا يؤثر في قرار إشراك العاملين في الدورات			

	التدريبية .			
٢	تراقب الإدارة التحسينات المتحققة بالأداء بعد انتهاء التدريب .			
٣	تعقد دورات تدريبية داخل المصرف لتأكيد أهمية الجودة .			
(*)	الحوافز			
٤	تعتمد الإدارة العليا في المصرف نظاما للحوافز لتشجيع العاملين على تحقيق مستويات عالية للجودة			
٥	يحصل العاملون على مكافآت مادية ومعنوية مقابل إنجازهم المتميز.			
٦	تلاقي إنجازات العاملين ومبادرتهم تشجيع الإدارة العليا .			
٧	ساعد النظام الحوافز المعتمد في المصرف على تشجيع العاملين على العمل وقلل من التاركين للعمل.			
(*)	الدافعية			
٨	تناقش مشاكل العمل بصورة جماعية وتشكل فرق عمل الإنجاز مهمات محددة داخل المصارف.			
٩	يتعاون الجميع كأعضاء فريق بصرف النظر عن العناوين الوظيفية لكل منهم.			
١٠	أدخلت الإدارة نظما وأساليب عمل جديدة لتحسين أداء العاملين .			

٣) مواصفات الخدمات المصرفية		نعم	جزئيا	كلا
(*)	المواصفات الفنية			
١	يعتمد تحديد المواصفات الفنية للخدمة المصرفية على تحديد حاجات ورغبات الزبائن للوصول إلى مستوى الجودة المطلوبة			
٢	يحدد في عملية المواصفات للخدمة المصرفية حدود السماحات المقبولة			
٣	تجري دراسة المواصفات من خلال عمليات تجريبية لمعرفة مدى امكانية تنفيذها داخل المصرف.			
٤	يستخدم المصرف طرائق واساليب حديثة لتنفيذ هذه المواصفات وباستعمال الحاسوب .			
(*)	طرائق الانتاج وكفاءة العاملين			
٥	تأخذ عملية تحديد مواصفات الخدمات في المصرف الطرائق المعتمدة مسبقا في عملية تحديد المواصفات الجديدة بهدف الحصول على الجودة المطلوبة.			
٦	تعتمد عملية تحديد المواصفات على مستوى كفاءة ومقدرة العاملين.			

٧	تتوافر لدى واضعي المواصفات معلومات عن مقدرة العملية الانتاجية للتعرف على مدى الابقاء بمتطلبات المواصفات الموضوعة .			
٨	تعدل مواصفات الخدمات المصرفية باستمرار وبما يتلائم ومتطلبات التحسين التي تجري على هذه المنتوجات .			
	٤) تصميم العمليات المصرفية			
(*)	مدى توافق الادوات مع مواصفات التصميم			
١	لتصميم العمليات المصرفية تاثيرا مباشرا على مستوى جودة الخدمة المصرفية			
٢	للوصول الى مستوى الجودة المطلوبة يحدد نوع الادوات اللازمة لايجاد الخدمات المصرفية خلال تصميم العملية			
٣	تدرس الشركة مقدرة العمليات المصرفية لتحديد مدى التباين الحاصل عن مواصفات تصميم المنتوج			
(*)	موارد الإنتاج المناسبة			
٤	للوصول الى مستوى الجودة المطلوبة للخدمة المصرفية يحدد مستوى جودة المواد في اثناء عملية تصميم العملية .			
٥	تاخذ عملية تصميم العملية بالحسبان طرائق الانتاج المتاحة على مستوى الجودة المطلوبة			
٦	تحدد في عملية تصميم العملية عدد العاملين ونوع المهارة المطلوبة لانجاز العمل			
٧	تشمل عملية التصميم المراحل المطلوبة كافة لعملية انتاج الخدمة المصرفية .			
	٥) أساليب ضبط الإنتاج			
(*)	طرائق الفحص			
١	تشمل برامج ضبط جودة الخدمات المصرفية اخذ عينة من هذه الخدمات أثناء عملية تقديم الخدمة للتأكد من مطابقتها للمواصفات المحددة سابقا.			
٢	تحرص الشركة على استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد الانحرافات الفعلية عن المطلوبة .			
٣	تقوم الشركة بأخذ عينة من الخدمة النهائية ومطابقتها مع المواصفات الموضوعة .			
٤	تشمل برامج ضبط الجودة في المصرف استعمال أدوات مناسبة أثناء عملية الإنتاج			
٥	يواكب المصرف التطور التكنلوجي لأدوات القياس باستمرار			
(*)	السجلات			
٦	للمصرف سجلات لتوثيق نتائج الفحص والاختبار في أثناء عملية الإنتاج أو تاكد من			

	جودة الخدمات المصرفية النهائية.			
٧	تهتم عملية ضبط الجودة في المصرف بتوفير المعلومات التي من شانها المساعدة في تشخيص مشاكل الجودة .			
٨	ترفع تقارير دورية بالمشاكل والمعوقات كافة التي تشخص للإدارة العليا			

الخصخصة بين الواقع واحتياجات اقتصاديات الدول النامية

د ٠ حنان عبد الخضر هاشم

المقدمة :-

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين أنتشاراً واسعاً لعملية التحول نحو القطاع الخاص ، بحيث أصبحت هذه العملية في مفهومها وأساليبها وشروطها وفترات تطبيقها ظاهرة عالمية أمتدت الى كافة الدول وبمختلف أنظمتها ومستويات تقدمها فقد اشتركت فيها الدول المتقدمة والدول النامية ،لقد لاقت الدعوة الى الخصخصة قبولاً واسعاً في الدول النامية ، بعد أن تنبت الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثمانينات من القرن العشرين هذه الدعوة ،أن دواعي قبول الخصخصة في الدول المتقدمة ، تختلف عن دواعي قبولها في الدول النامية ، نظراً لاختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين هاتين المجموعتين من الدول ٠

أن الدعوة الى تطبيق الخصخصة قد وجدت البيئة الملائمة لها في غالبية الدول النامية التي حاولت تبني هذه العملية ، حيث أن ضعف القطاع العام بفعل تدهور البيئة الاقتصادية في هذه الدول خلال الثمانينيات قد خلق مبرراً قوياً للدعوة الى تصفية القطاع العام أو خصخصته ، لذلك جاءت الدعوة الى الخصخصة في إطار إلقاء اللوم على القطاع العام وجعله مسؤولاً عن الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الدول النامية وعن تدهور مؤشرات أدائها الاقتصادي ، وانطلاقاً من إلقاء مسؤولية الإخفاق الاقتصادي على القطاع العام في الدول النامية ، أصبحت عملية تصفية القطاع العام العصى السحرية لحل كل المشاكل الاقتصادية الداخلية والخارجية للدول النامية ٠

أن تبني سياسة جديدة مثل سياسة الخصخصة سوف تطرح أسئلة عديدة :-

- ما هو سبب تبني هذه السياسة ؟
- ما الهدف من تبني هذه السياسة ؟
- ما الذي ستغيره هذه السياسة ؟
- كيف يتم تطبيق هذه السياسة ؟

أن قبول أو عدم قبول الخصخصة وضمن ظروف الدول النامية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لابد أن تنطلق من قاعدة رصينة مفادها : انه ليس هناك معركة قائمة بين القطاعين العام والخاص على صعيد الدول النامية بل أن هناك معركة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول ٠

أن تطبيق الخصخصة في الدول النامية يجب أن لا يلغي دور القطاع العام في هذه الدول طالما أن ظهور الأخير كان في الأساس مرتبطاً بالحاجة الفعلية الى نشاطه الاقتصادي استجابة لحاجة الدولة الى تأسيس أركانها ومنها توفير أو إيجاد مؤسساتها الحكومية ومنها مؤسسات القطاع العام ، الأمر الذي جعل هذا القطاع

يكتسب طابعاً تنموياً تمثل في أيغال الدولة في دورها الاقتصادي عن طريق التدخل في النشاط الاقتصادي وتملك وادارة مؤسسات القطاع العام ٠

أن هدف البحث هو التوصل الى سياسة تنموية تحاول تصحيح الاختلالات الاقتصادية القائمة في الاقتصادات النامية من خلال الاستفادة من دور القطاع الخاص وخلق البيئة الملائمة لعمله وفي نفس الوقت تبقى التوجهات قائمة نحو عدم إلغاء دور القطاع العام باعتباره الركيزة الأساسية في هذه الاقتصادات أما فرضية البحث فتتلخص بأن خصخصة المشاريع العامة بلا قيود لا يحقق أي من أهداف التخصص مالم تكن هناك موازنة بين القطاعين ٠

أن البحث يحاول التعرف على الجذور التأريخية والأساس الفكري للدعوة الى تطبيق الخصخصة ، كذلك دواعي تبني الخصخصة في الدول النامية وإشكاليات التطبيق ، وما هو الخيار الملائم لتصحيح الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول ، وهذا تتحدد الملامح الأساسية في البحث

انطلاقاً مما سبق ولغرض تحقيق هدف البحث فقد تضمن خمس مباحث هي :-

المبحث الأول – الخصخصة :- الإطار العام ومجال التطبيق ٠

المبحث الثاني – المنطلق الفكري الاقتصادي لظهور الدعوة الى الخصخصة ٠

المبحث الثالث – أسباب الدعوة الى الخصخصة ومجالات تأثيرها في كفاءة المنشأة الخاصة في الدول النامية ٠

المبحث الرابع – أشكالية تطبيق الخصخصة في الدول النامية ٠

المبحث الخامس – الدول النامية والواقع الاقتصادي المطلوب ٠

هذا ويفضي البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات لعلها تفي بمتطلبات موضوع الدراسة ٠

المبحث الأول – الخصخصة :- الإطار العام ومجال التطبيق

اولاً – مفهوم الخصخصة وسماتها العامة :-

أن المفهوم السائد للخصخصة * Privatization هو (عملية التحول نحو القطاع الخاص) وهي بذلك تعني انتقال الوحدات الإنتاجية – السلعية والخدمية – المملوكة للحكومة والخاضعة للنشاط العام الى الأشخاص – المعنويين والماديين – جزئياً أو كلياً مرة واحدة أو على مراحل بأساليب مباشرة وغير مباشرة وفي إطار مخطط مجرد من المؤثرات التصادفية ومدعماً بظروف تمهيدية وكل ذلك يؤول الى إعادة هيكلة الوحدات المعنية اولاً وثم الى تغيير قوى الإنتاج وعلاقاته وزيادة ربطها بآليات السوق في اتجاه يتوافق في النهاية مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي المعاصر بشكل عام ٠

ومن هنا يمكن أن نحدد السمات العامة للخصخصة :-

١- أنها عملية تهدف الى أجراء تغيير في واقع الملكية والادارة في منشأت معينة ، حيث أن هناك توجه للانتقال من الاقتصاد الكلي الى الملكية وادارة الوحدات في الاقتصاد الجزئي ، وذلك سعياً الى تحقيق ، ردود أفعال تنعكس ايجاباً على مجمل الاقتصاد الكلي ليتحول بتأثيرات قد تكون واسعة لتشمل مجمل العلاقات الهيكلية .

٢- أنها عملية تتم وفق مراحل وبالتدريج ، وهذا يتوقف على واقع العلاقات الهيكلية (والتي تتناول عناصر الانتاج وفروعه ووحداته) للاقتصاد القومي بصورة عامة وعلى مستوى نضوج وكفاءة المنشأة الصناعية بصورة خاصة .

٣- أنها عملية تستهدف أجراء تصحيح أو إصلاح لمسار النظام الاقتصادي بغية التغلب على مواطن الضعف في ذلك النظام عن طريق تعظيم كفاءة الأداء الاقتصادي .

٤- أنها عملية تستهدف التأثير على مسار كفاءة أداء المنشأت الإنتاجية المحولة وبالشكل الذي يمتد الى التأثير على كفاءة أداء الاقتصاد القومي وقدراته التنموية .

٥- أنها عملية وان كانت تتضمن أجراء تحول الى القطاع الخاص يتم عبر مراحل، ألا أنها ليست مجالاً لتطبق وفقاً لقاعدة التجربة والخطأ حيث أن الاقتصاد القومي لا يمكن أن يتحمل نتائج الفشل بأي حال من الأحوال .

ثانياً – أشكال الخصخصة :-

أن فكرة الخصخصة القائمة على أساس التحول الى القطاع الخاص في مجالي الملكية والادارة للمشروعات العامة ، تتضمن أشكالاً مختلفة قد تطبق مرة واحدة أو على مراحل ، نذكر منها :-

١- تحويل ملكية المنشأة خلال عرض كامل أو جزئي للأسهم أو السندات القابلة للتحويل الى أسهم عن طريق بيعها للافراد أو المؤسسات وشركات معينة Denationalization

• ظهرت في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة اكثر من عشر مصطلحات عربية مرادفة لمعنى الـ Privatization من أهمها :- التخصيصية ، التخاصية ، التخصصية ، الخاصية ،الخصخصة ، الخوصصة ، الاهلنة ، التقويت ، التفريد ، ولكل منها تبرير لغوي في استخدامها .

٢- تحويل إدارة المنشأة مع أبقاء الملكية بيد الدولة وذلك عن طريق عقود أيجار أو أمتياز أو تقاسم الأرباح وفق حصص يجري الاتفاق عليها ، وهذا يعني أن بعض الأنشطة الاقتصادية تبقى ملكيتها في يد القطاع العام Tendering

٣- إزالة احتكار القطاع العام لانتاج سلعة أو خدمة معينة Deregulation من خلال تشجيع القطاع الخاص على منافسة القطاع العام في توفير مثل هذه السلع والخدمات .

٤- تحرير النشاط الخاص وذلك بإلغاء أو تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات التي تمنع القطاع الخاص من ممارسة دوره في الملكية أو التصرف بها .

ثالثاً -أساليب الخصخصة :-

أن عملية الخصخصة تنفذ عادة وفق أساليب متعددة منها :-

١- الجمع بين النقل السريع للملكية وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية خلال تبني أحد أشكال الهبات ، فمثلاً في التجربة الكولومبية أعطيت اسهم الشركات القابلة للتحويل وبشكل مجاني الى كافة سكان الإقليم .

٢- اعتماد المزادات العلنية من قبل المؤسسات المالية لعرض الأسهم أو السندات القابلة للتحويل الى اسهم .

٣- تشكيل شركات من العاملين ويجري تقسيط مبالغ الأسهم على حسابات أعمال هذه الشركات وبصورة جماعية .

٤- تصفية موجودات المنشآت الخاسرة وذلك بعرضها للبيع يستخدمها القطاع الخاص كمكائن ومعدات وقطع غيار تامة الصنع وشبه المصنوعة ومواد خام .

المبحث الثاني _ المنطلق الفكري الاقتصادي لظهور الدعوة الى الخصخصة .

لقد لاقت الدعوة الى الخصخصة ردود أفعال متناقضة وجدل أستمر طويلاً بين مجموعة مناصرة لدعم وتطوير أداء وكفاءة القطاع العام ، باعتباره ركيزة أساسية لبناء التنمية الاقتصادية ، ومجموعة أخرى تدعو لمنح مساحة اكبر لنشاط القطاع الخاص بغية توسيع دائرة مشاركته مع القطاع العام في عملية التنمية .

وفي ظل ذلك التناقض يصبح من الضروري التعمق في فهم الظروف الاقتصادية وما تمخض عنها من دعوات لتبني الخصخصة كحالة تستهدف القضاء على المعوقات التي تعترض الأداء الاقتصادي العام .

لقد شهد الفكر الاقتصادي والوقائع والأحداث التأريخية الاقتصادية منذ القرن السادس عشر وحتى نهايات القرن العشرين دعاوي متباينة فيما يتعلق بضرورة تدخل أو عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك انطلاقاً من واقع احتياجات وضرورات الاقتصاد القومي من جهة واستجابة للتطور المرحلي للنظام الرأسمالي من جهة أخرى . فقد نادى رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الى ضرورة تحييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وهذه الدعوة كانت تنسجم مع واقع ومرحلة التطور الرأسمالي حينئذ .

أما الدعوة المناقضة لها والتي لحقتها فيما بعد جاءت عن طريق الاقتصادي الإنكليزي (جون مايناردكينز) حيث دعى الى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكانت هذه الدعوة أيضا منسجمة

مع مرحلة التطور الرأسمالي فقد كانت هذه الدعوة ضرورية للتخلص من أزمة الكساد الكبير التي شهدها النظام الرأسمالي (١٩٢٩-١٩٣٢) من خلال مساهمة الدولة في تنشيط جانب الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري للتأثير أيجابياً في حجم الناتج والدخل القومي .

ولكن فيما بعد أجتاحت العالم الرأسمالي منذ فترة ليست بالقصيرة موجة من الهجوم الشرس ضد الكينزية على اعتبار انها أدت الى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهكذا وضعت الكينزية في موقف(محاكمة)على أنها تهدد بأنهيار الرأسمالية القائمة على المؤسسة الخاصة ، ومن هنا انطلقت دعوة جديدة ومعاصرة (ضد الكينزية) تبناها الفكر الاقتصادي المعروف بالاتجاه الكلاسيكي المحدث الذي تمت صياغته من قبل أتباع منهج شيكاغو الذي يتزعمه الاقتصادي الامريكي (ميلتون فريدمان) وهذه الدعوة هي الأخرى كانت متناسبة مع مرحلة التطور الاقتصادي للرأسمالية العالمية التي وجدت بأن الكينزية قد وضعت الكثير من القيود والضوابط على حرية النشاط الاقتصادي .كما انها (أي الكينزية) قد أدت الى زيادة رقعة القطاع العام وزيادة الأنفاق الحكومي وما نتج عنه من عجز في الموازنة العامة ، وأضطرار الحكومات الى مواجهة هذا العجز عن طريق زيادة الاصدار النقدي وزيادة الضرائب وزيادة الدين العام . هذا ويشير بعض الاقتصاديين أن الكينزية قد فشلت في وضع السياسة الملائمة لتصحيح أوضاع الاقتصاد الرأسمالي ، حيث دخلت الرأسمالية عقد السبعينات وهي محملة بهموم الركود والتضخم والبطالة ، وبدأت تنهار أحلام النمو والانتعاش المستمرين .

لذلك شهد العالم الرأسمالي توجهات جديدة نحو إلغاء القيود والتنظيمات القانونية والتشريعية وتمجيد اقتصادات السوق غير المقيدة والترويج لما يعرف بأقتصاديات جانب العرض Supply – Side Economics هذه التوجهات كانت بمثابة استجابة للتطور الحالي للنظام الرأسمالي الذي كان يركز على دعم نشاط الشركات متعدية الجنسية أو عابرة القومية ، التي كانت تعبر عن مصالح الطبقات العليا من الرأسمالية العالمية كبديل عن الاحتكارات المحلية ، وفي إطار اقتصادي يتسم بوفرة مدخرات الطبقة الوسطى ، ومؤسسات مصرفية كبرى وأسواق مالية متقدمة بنشاطها الاستثماري ، بحيث أصبح تدخل الدولة يحد من أفق وامتداد هذه الشركات جغرافياً .

أن مدرسة اقتصاديات جانب العرض على عكس المدرسة الكينزية (جانب الطلب) تبني أدائها على ما يسمى باقتصاديات العرض،التي تقوم فلسفتها على زيادة الانتاج ، وأن هذه الزيادة ستؤدي الى زيادة الدخل ، وتخلق طلباً مساوياً لزيادة العرض ومن ثم يتحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بطريقة إلية .

وترى مدرسة أقتصاديات جانب العرض أنه لابد من توفير الحرية والحد من تدخل الدولة كشرط أساس لزيادة الانتاج وتشغيل الطاقات العاطلة ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة كفاءة السوق .

ووفقاً لهذه المدرسة تصبح الرأسمالية كنظام كفيلة بأن تصحح أخطائها بنفسها هذا إذا كانت كنظام قائمة على الحرية وتحجيم سلطة الدولة والحد من تدخلها في النشاط الاقتصادي ،وأن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يصبح في هذه الحالة سبباً الى الحد من كفاءة ميكانيكية الأسعار .

أن مدرسة اقتصاديات جانب العرض تقوم اساساً على :-

١- أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام في تخصيص الموارد .
٢- ضرورة تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي .
٣- أن تنامي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يوفر المناخ الملائم لنمو الاتجاهات الاشتراكية داخل النظام الرأسمالي ، وهذا ما يتناقض مع وجهة نظر هذه المدرسة التي ترى بأن الرأسمالية كنظام لا تنطوي على عيوب وأن العيوب ترجع الى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر وفي التدخل الحكومي عبر القطاع العام .
٤- أن زيادة تدخل الدولة قد وفر إمكانية استخدام جهاز الدولة ضد مصلحة الاحتكارات ومما يخالف الأيديولوجية الرأسمالية وتوسعاتها ومستلزمات تطورها

ومع بداية الثمانينات ظهرت الخصخصة لأصلاح النظام الرأسمالي وكذلك معالجة أسباب التخلف في الدول النامية على أساس أن إلية السوق هي الآلية الأفضل لتحقيق التوازن الاقتصادي .لقد أكدت مدرسة اقتصاديات جانب العرض وفي إطار الدعوة الى الخصخصة على ضرورة أنسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية في مقابل تشجيع أقتصاديات السوق ، وكانت هذه المدرسة هي بمثابة الأساس الفكري لظهور الدعوة الى الخصخصة في العالم الرأسمالي ثم أنتقلت لتشمل العالم النامي المتأثر بالتجربة الرأسمالية .

ويمكن القول أن مدرسة اقتصاديات جانب العرض قد اعتمدت صندوق النقد الدولي (IMF)كأداة لترويج أفكار هذه المدرسة في الدول النامية ، حيث أن صندوق النقد الدولي يقدم قروضاً لتمويل الإصلاحات الاقتصادية التي تعالج الخلل في ميزان المدفوعات في مقابل شروط التثبيت التي تفرض على الدول المقترضة ، كما أن الدول المدينة لا تستطيع التوصل الى اتفاق مع الدول الغنية الدائنة المتقدمة من خلال نادي باريس لأعادة جدولة ديونها ، أو تخفيف أعباء فوائد قروضها أو الحصول على قروض جديدة من الدول الغنية المتقدمة ألا إذا شهد الصندوق بأنها أتخذت خطوات كافية لأصلاح أقتصاداها ، ومن أبرز تلك الخطوات هي تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص .

وهكذا روجت مدرسة جانب العرض ومن ورائها صندوق النقد الدولي والشركات عابرة الجنسية الأفكار الخاصة بتفكيك القطاع العام في مقابل أعتماد الخصخصة كمنهج تطبيق وكعلاج شافي لكل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد النامي .

المبحث الثالث – أسباب الدعوة الى الخصخصة ومجالات تأثيرها

في كفاءة المنشأة الخاصة في الدول النامية ٠

لقد لاقت الدعوة الى الخصخصة قبولاً كبيراً في الدول النامية ، بعد أن تبنت الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثمانينات هذه الدعوة ومع كل ذلك فأنه من الضروري الفصل بين مبررات قبول الخصخصة في الدول الرأسمالية عن مبررات القبول في الدول النامية وذلك بالتأكيد يعود الى الفوارق الواسعة بين هاتين المجموعتين من الدول ٠

لقد كانت بريطانيا في مقدمة الدول الصناعية الغربية التي تزعمت وتبنت هذه الدعوة فقد قامت خلال المدة

(١٩٨١-١٩٨٧) بتحويل ملكية أكثر من مشروع تعود ملكيته للقطاع العام الى القطاع الخاص وبقيمة أكثر من (٩) مليارات جنيه إسترليني وكانت هذه المشاريع تتركز في مجالات : الاتصالات السلكية واللاسلكية

والطيران والفضاء والنفط ٠ ومن هنا جاءت الدعوة الى تطبيق الخصخصة كمنهج عمل في الدول الرأسمالية وذلك من اجل مساعدة هذه الدول على التكيف مع كافة متغيرات الاقتصاد العالمي والتطورات التي حصلت في المنظومة الرأسمالية على النطاق المحلي والعالمي ٠

وطالما أن السلوك الاقتصادي للدول النامية هو سلوك متأثر الى حد كبير بالفكر الرأسمالي الغربي فقد ظهرت بوادر تبني الخصخصة في العالم النامي في إطار نظرة مستقبلية لمستلزمات تطور الراسمالية ٠

أن تبني تجربة الخصخصة قد وجدت المناخ الملائم لها في العالم النامي ، حيث شهدت عموم البيئة الاقتصادية العالمية في الثمانينات تدهوراً انسحب في تأثيراته على أداء القطاع العام في الدول النامية بسبب الدور الذي تنهض به الدولة في هذه الدول ، وعليه فقد تأثرت شركات القطاع العام تأثراً كبيراً بالتقلبات الحادة التي شهدتها أسعار الفائدة الدولية ، ونسب التبادل التجاري ، وأسعار السلع الأساسية ، وصافي الاقتراض الأجنبي ٠٠٠ الخ ٠ من ناحية فقد أضرت سياسة التكيف التي فرضتها أوضاع تدهور البيئة الاقتصادية العالمية بشركات القطاع العام ، وإذا كان تدهور أداء الشركات العامة يرجع الى الضعف الهيكلي للقطاع العام ، فأن الأزمة الاقتصادية في فترة الثمانينات التي تجلت في زيادة العجز في الميزانيات العامة والتغييرات التي حدثت في أسواق السلع الأساسية وفي أسواق النقد والمال ، قد أرهقت القطاع العام في كثير من الدول النامية ٠ومن هنا بدأت تظهر بوادر المطالبة بأعادة النظر في دور القطاع العام ، وبدأت أيضاً الدعوة الى تبني الخصخصة تنطلق في الدول النامية ، كما أن هذه العملية أخذت شكل التطبيق الفعلي مع بداية النصف الثاني من عقد الثمانينات ، وتزامن هذا التطبيق مع أنتكاسة التنمية العالمية في الثمانينات وانعكاساتها الواسعة النطاق على اقتصاديات الدول النامية ٠

لذا جاء قبول الدول النامية على تطبيق هذا النهج املاً في أيجاد الحلول الملائمة للاختلالات الاقتصادية والمالية بعد أن تكبدت تكاليف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها بفعل أنتكاسة الاقتصاد العالمي خلال فترة الثمانينات .

لذلك يتضح لدينا جلياً أن دواعي تبني الخصخصة في الدول النامية ترتبط اساساً بالقصور والعيوب التي يعاني منها القطاع العام والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :-

١- أن القطاع العام في غالبية الدول النامية هو عبارة عن شبكة واسعة وضخمة من الأجهزة والمؤسسات الأمر الذي يثقل كاهل القطاع العام بتكاليف الخدمات العامة والسلع التي ينتجها ، في ظل الغياب الواضح لفرص المنافسة التي تقوم عليها آلية السوق ، وفقدان الضوابط والمعايير الاقتصادية لتقييم أداء المشروعات الحكومية ، وغياب نظم المحاسبة على تكاليف أداء الخدمات العامة والسلع التي ينتجها القطاع العام في كثير من الاحيان .

٢- انخفاض الإنتاجية في القطاع العام وتدنيها عن المستويات المقبولة ، في ظل غياب أو محدودية التشغيل أو الاستخدام للأيدي العاملة ، وخضوعها في أحيان كثيرة لمعايير واعتبارات غير اقتصادية .

٣- تواضع القدرات الإدارية وتخلفها في بعض الاحيان ، خاصة فيما يتعلق بمجال الابتكار والإبداع والتجديد .

٤- عدم ارتباط الكلفة الاقتصادية الحقيقية للخدمات والسلع التي ينتجها القطاع العام مع أسعار بيع هذه السلع في السوق ، بحكم الاعتبارات الاجتماعية التي تكمن وراء إنتاج وتوفير هذه السلع والخدمات من قبل الحكومة .

٤- النزعة البيروقراطية التي يتميز بها أداء القطاع العام ، والتي تترك أثارها واضحة على مستوى الخدمات وكفاءة الأداء في الوقت والكمية والنوعية .

ان الدعوة الى تبني الخصخصة في الدول النامية أخذت نمطاً تبشيرياً يستند الى جملة من المبررات التي تدفع بأتجاه زيادة كفاءة المنشأة الخاصة وتحديداً المنشأة الصناعية ، من هذه المبررات :-

١- الابتعاد عن القيود البيروقراطية التي تحكم أداء القطاع العام خاصة عند تحديد الأسعار والأسواق والمصادر وأنماط التكنولوجيا ، كل ذلك يحصل بفعل زيادة ارتباط قوى الإنتاج وعلاقاته بآليات الأسواق وحركات الأسعار ، وهذا ما يبرز من خلال التوجه نحو الخصخصة .

٢- زيادة الكفاءة الإنتاجية ، وذلك من خلال الربط بين الإنتاجية من جهة والأهداف الاقتصادية من جهة أخرى .

٣- زيادة التنافس بين العاملين داخل المنشأة الخاصة من خلال إعادة تقييم المدخلات الإنتاجية على أسس تحفيزية تعكس بدقة أكبر الاختلافات في إنتاجية العمل ، ان زيادة التنافس بين العاملين سيحفزهم نحو زيادة كفاءة الأداء وتحسين نوعية الإنتاج والتجديد والابتكار ، وذلك بعكس الحال ضمن الأنظمة الحكومية التقليدية التي تحكم عمل القطاع العام .

٤- خلق بيئة تنافسية بين الوحدات الإنتاجية المختلفة الأمر الذي يشكل حافزاً لهذه الوحدات يدفعها بأتجاه تطوير كفاءاتها الإنتاجية وبناء إستراتيجياتها التسويقية وكذلك تحديث أنماطها التكنولوجية .

٥- تكريس الخبرات الادارية والاقتصادية والتكنولوجية ، وذلك بفعل أهتمام القطاع الخاص بمثل هذه الخبرات .

٦- أن الفوائض المالية التي تتحقق في المنشأة الخاصة ستدفع بأتجاه تطوير المنشأة ذاتياً بدلاً من الأعتماد على التمويل بالعجز وخلال الاقتراض من أي مصدر خارجي .

٧- أن القطاع الخاص يضمن تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه بفعل تعزيز الأجور والحوافز ومساهمة ذلك في تحقيق الاستقرار بالنسبة للعاملين وتطوير كفاءاتهم الإنتاجية .

٨- أن التحول الى القطاع الخاص قد يسهم ومن خلال تكافؤ الأجور مع الإنتاجية في تصحيح الاتجاهات السلبية التي رافقت عمل القطاع العام حيث أن ازدياد الاهتمام بمسألة التشغيل في المنشأت الحكومية قد ترتب عليه زيادة في التكاليف بحيث تجاوزت معدلات نمو هذه التكاليف معدلات نمو إنتاجية العمل .

أن الدعوة الى تبني الخصخصة في الدول النامية لم تقف عند حد التبشير بزيادة كفاءة المنشأة الخاصة وانما أستندت الى مبررات أخرى أهمها :-

١- أن بيع المنشأت العامة سيوفر الإيرادات الكافية لتخفيض العجز المزمن في الميزانية الناشئ عن قصور الإيرادات وبذلك ستتوفر عوائد إضافية للحكومة يمكن أستخدامها لتغذية حجم الأنفاق المتزايد للحكومة .

٢- من ناحية أخرى فأن بيع المنشأت العامة يعني أمتصاص نسبة من السيولة النقدية وزيادة حصة الخزينة بشكل يحد من زخم التضخم .

٣- الحد من احتكار القطاع العام للخدمات والسلع التي يوفرها من خلال مؤسساته العديدة ، وذلك عن طريق توفير أجواء المنافسة الاقتصادية في ظل آلية السوق ، وبالتالي توفير هذه الخدمات والسلع بنوعية أفضل ، وبوقت أسرع وبكفاءة أعلى .

٤- أن غالبية الدول النامية هي دول ذات طبيعة أحادية الجانب للاقتصاداتها بحيث أنها تعتمد تصدير المواد الأولية والاستخراجية بحيث تعتبر الكميات المصدرة عاملاً أساسياً يؤثر في إمكانات أقتصاداتها . وبالتالي فأن زيادة أو أنخفاض أيرادات البلد من العملة الأجنبية يعتبر اثراً يفترض ان يشارك في مواجهته

القطاعان العام والخاص سواء من حيث الإمكانات التنظيمية أو الامكانات المالية والاقتصادية ففي فترات تدفق الإيرادات بشكل كبير لابد من قيام القطاع الخاص في أستغلالها بكفاءة

٥- أن زيادة أو انخفاض حصيلة البلد من العملات الصعبة يستدعي مساهمة القطاع الخاص في مواجهته .

٦- أن المديونية الخارجية تعد عاملاً مؤثراً على مسيرة التنمية في غالبية الدول النامية ، لذلك فأن غالبية هذه الدول تضطر الى توجيه المزيد من مواردها لتسديد أعباء خدمة الدين الخارجي الأمر الذي يحد من قدرتها على البقاء بأعتبارها المستثمر الأساس في الاقتصاد وهذا يستدعي إشراك القطاع الخاص على المساهمة في الجهد التنموي بكل إمكاناته من ناحية أخرى فأن تحويل بيع عدد من المنشآت العامة يعني توفير الموارد المالية للميزانية بشكل يجنبها التوسع في الاقتراض لتمويل عجز الموازنة وبالتالى عدم تفاقم مشكلة المديونية .

٧- أن تفاقم الدين العام الداخلي في بعض الدول النامية بسبب أستمرار عجز الموازنة العامة يحتم البحث عن مصادر لإطفائه ، وتعتبر عملية التخصيص مصدراً تستخدم موارده لهذا الغرض خاصة إذا ما تم تقييم الموجودات المراد بيعها على أساس قيمتها الحقيقية .

٨- أن بيع جزء من مشاريع الدولة سوف يجعل الأجهزة الحكومية أكثر قدرة على ادارة ما تبقى في حوزتها من مشاريع بشكل أفضل وأكثر كفاءة وذلك بفعل محدودية الكفاءات الادارية العالية القادرة على أدارة المشاريع وفق أسس اقتصادية تتوزع على ادارة وتشغيل عدد كبير من النشاطات الادارية والإنتاجية والتوزيعية التي يمكن أن يضطلع القطاع الخاص بجزء هام منها .

المبحث الرابع :- إشكالية تطبيق الخصخصة في الدول النامية :-

لقد كان تطبيق تجربة الخصخصة في الدول النامية ذات نتائج متفاوتة ، حيث كانت الغاية من تطبيقها في بعض الدول إعادة تنظيم الإنتاج ، وفي دول أخرى كانت الخصخصة جزء لا يتجزأ من سياسة تشجيع الاستثمار الخاص ، وقد رافق هذه العملية التوجه نحو أجراء تصفية بالجملة للمؤسسات العامة دون الأخذ بنظر الاعتبار لقضية الإصلاح الاقتصادي التي لابد ان تكون مصاحبة لهذه العملية ، أنطلاقاً مما سبق فأن إنجاز عملية الخصخصة في الدول النامية قد رافقه ظهور مشاكل عديدة يمكن إيجازها على النحو الآتي :-

١- أن التركيز على المردود المادي الناجم من تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص ، قد رافقه إهمال واضح لعملية بناء أسواق تنافسية وهذا ما يتنافى مع غاية الخصخصة ، الأمر الذي يترتب عليه أحتمال خلق خسائر متراكمة في المدى البعيد .

٢- أن الخصخصة لا يكون لها معنى ألا إذا أطلقت طاقات المؤسسات في بيئة تسمح لها بأن تكون تنافسية وذات كفاءة ، وحينما تعمل الأسواق بشكل ناقص وتكون عرضة لتأثيرات الخارجية فأن

تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص لا تحقق الكثير ، بقدر ما يؤدي هذا التحويل الى خلق احتكارات خاصة غايتها استغلال المستهلك .

٣- غياب عنصر التخطيط المسبق لتطبيق عملية الخصخصة قد أسهم في عدم وضع الأمور في موضعها الصحيح والمنطقي ، حيث أن العملية بحاجة الى الأعداد المسبق في إطار استراتيجي شامل يستهدف تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، وأن من مظاهر غياب التخطيط المسبق هو تراجع أو تباطؤ بعض الدول في تنفيذ عملية الخصخصة .

٤- لقد رافق عملية الخصخصة الإبقاء على الكثير من القوانين المركزية التي تتعلق بنشاطات المنشآت الصناعية المختلفة والتي تقيد غالباً آليات الأسواق وحركات الأسعار واتجاهات التخصيص وتقييم التكاليف الخاصة بالموارد والسلع والدخول .

٥- أن عملية تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص قد تمت وفقاً لمعايير وإجراءات تقديرية غير واضحة ، حيث لم يتم توضيح أسباب التحويل ولم يتم بيان طريقة بيع الأصول ولم يتم التعرف على الأهداف الوطنية المرجوة من العملية .

٦- أن غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي في غالبية الدول النامية قد خلق بيئة غير ملائمة لتطبيق الخصخصة ، الأمر الذي أنعكس سلباً على توجهات هذه الدول وإمكانياتها نحو تكريس العملية لصالح الكفاءة الاقتصادية للمنشآت المختلفة .

٧- لم يتم استغلال إيرادات بيع القطاع العام بشكل صحيح لتسديد الديون الخارجية ، خصوصاً تلك التي تم تكبدها في كثير من الأحيان بسبب إنشاء مثل هذه المؤسسات العامة .

٨- لقد قامت بعض الدول النامية بأتباع استراتيجية مالية أدت الى زيادة الأوضاع سوءاً ،حيث قامت هذه الدول بإصدار سندات حكومية عالية الفائدة قليلة المخاطر ومعفاة من الضرائب في الوقت نفسه كانت تقوم بعملية بيع أسهم القطاع العام . لذلك أزحمت هذه الدول الأسواق المالية بقروض عامة الى جانب تصفية الاستثمارات العامة .

٩- في غالبية الدول النامية كانت حسابات الكلفة مضللة ، حيث كانت الكثير من المنشات الحكومية لا تأخذ بنظر الاعتبار الدعم الحكومي في الوقت الذي تضخم فيه التكاليف الادارية ، هذا بالإضافة الى اعتماد أسعار الصرف للسلع الرأسمالية والوسيطة بخلاف مستوياتها الواقعية . وبالنتيجة تعد الأسهم المعروضة غير متناسبة مع القيم الحقيقية للمنشآت المحولة .

١٠- لقد وقعت غالبية الدول النامية في اشكالات مع العمال ، حيث لم يتم الأخذ بالحسبان الخسائر المتحققة وزيادة معدلات البطالة جراء عملية نقل الملكية .

١١- ان الخسائر المتراكمة في بعض منشآت القطاع العام قد جعلت هذه المنشآت مرفوضة من قبل المستثمرين في القطاع الخاص ، ومما أسهم في تعزيز هذا الوضع هو نقص رؤوس الأموال المحلية ومشكلات تقييم الأداء وتحديد الجدوى الاقتصادية .

١٢- ان عدم وجود نموذج ناجح للخصخصة بين الدول النامية قد نجم عنه استناد هذه العملية على مبدأ التجربة والخطأ ، الأمر الذي يجعل من تطبيق الخصخصة ينطوي على مخاطر جمة قد لا يقدم عليها أصحاب رؤوس الأموال .

١٣- أن غالبية الدول النامية تفتقر الى وجود نظام مالي كفوء له القدرة على تقييم الأصول المحولة ، وأجراء المقارنات الاقتصادية الأمر الذي كان يدفع بأتجاه تعثر تطبيق عملية الخصخصة في هذه البلدان .

١٤- أن تطبيق الخصخصة في الدول النامية استناداً الى نفس الأنماط والصيغ المعتمدة في الدول المتقدمة يعد امراً غير مقبولاً وذلك بفعل الاختلافات الموجودة بين هاتين المجموعتين .

١٥- أن غالبية الدول النامية تعتمد على المصادر الأجنبية في تمويل منشأتها الصناعية وذلك لغرض توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والسلع شبه المصنعة والتامة الصنع وكذلك بالنسبة لأدوات الصيانة وقطع الغيار وبالنتيجة فأن المنشآت المحولة استمرت في حاجتها السابقة فأستلمت هذه المنشات كماً هائلاً من هذه الحاجات ، فأضطرت الى تعطيل جزئي أو كلي لبعض الخطوط الإنتاجية او حتى الى التوقف التام عند شحة المستلزمات الأجنبية المطلوبة ، الأمر الذي كان يستدعي استمرار الحماية الحكومية للمنشآت المحولة خاصة أن غالبية المنشات الصناعية قائمة على نمط استيراد السلع الاستهلاكية .

١٦- أن من القضايا غير المرغوب فيها اقتصادياً في الدول النامية هو أن نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص قد يؤدي الى الاحتشاد أو التزاحم بأعتبار أن عملية البيع ستؤدي الى امتصاص جزء كبير من المدخرات الخاصة التي يمكن تحويلها الى استثمارات صافية عن طريق أنفاقها في مشاريع جديدة بدلاً من شراء أصول قائمة وهذا الوضع مشابه لعملية إصدار السندات الحكومية ، وان شراء القطاع الخاص للمؤسسات العامة يؤدي الى تخفيض معدلات الاستهلاك في الأجل القصير مما يصاحب تزايداً في الأنفاق الحكومي أو تخفيض معدلات الضريبة ، وهذه حالة غير مرغوب فيها في الاقتصادات النامية بحكم العجز المزمن والحاجة المتزايدة الى تقليص الأنفاق العام وتوفير نظام ضريبي مرن يسهم بفعالية في تخفيف عجز الميزانية .

١٧- أن عملية نقل الملكية يترتب عليها انخفاض مخزون رأس المال في الأجل البعيد مما ينعكس على معدلات نمو الاقتصاد ومن ثم على عائدات الحكومة ، خاصة إذا ما تم تقييم الأصول بأقل من قيمتها

الحقيقية ، الأمر الذي ينعكس ايضاً في انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار في القطاع الخاص .

١٨- أن من الصعوبات التي تواجه عملية نقل الملكية الى القطاع الخاص تتمثل بما يعرف بالاحتكار الطبيعي التي تتمتع بها مؤسسات القطاع العام والتي تتسم بكثافة استثماراتها وعدم تعرضها للمنافسة بأعتبارها تستند على شبكة واسعة يتعذر على القطاع الخاص توفيرها وهذا يعني تحويل احتكار القطاع العام الى احتكار للقطاع الخاص مما يؤدي الى ارتفاع أسعار مثل هذه الخدمات بمعدلات تفوق كلفتها الحقيقية (وذلك بالتأكيد سيكون بدافع الربح الذي يسعى القطاع الخاص الى تحقيقه) أو يؤدي الى تقليص مثل هذه الخدمات في المناطق ذات الربحية المنخفضة ، فضلاً عن إمكانية تواضع حجم الاستثمار المطلوب لإدامة وتجديد وتوسيع إنتاج مثل هذه الخدمات في الأجل الطويل وأن محاولة الحكومة تقييد سلوك القطاع الخاص فيما يخص ربحيته سيؤدي الى استخدام طرق إنتاج كثيفة رأس المال مما يفاقم من حدة البطالة .

المبحث الخامس :- الدول النامية والواقع الاقتصادي المطلوب .

ابتداءاً لابد من التأكيد على أن قبول أو عدم قبول الخصخصة في ظل ظروف الدول النامية يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار بأنه ليس هناك معركة تدور بين القطاعين العام والخاص بل أن هناك معركة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ترفض التخلف الاقتصادي والاجتماعي وبأبعاده الأخرى المختلفة ، من ناحية أخرى فأن هناك حقيقتين لابد من الإشارة لهما .

<u>اولاً –</u> أن المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية هي مشاكل مرتبطة اساساً بظروف الاقتصاد العالمي فالدول النامية وبسبب تدهور البيئة الاقتصادية العالمية تحملت أعباء وتكاليف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها .

<u>ثانياً –</u> أن مشاكل الدول النامية كالديون الخارجية والمشاكل النقدية والمالية ومشاكل التجارة الخارجية والمشاكل التنموية ومشاكل تدهور معدلات التبادل التجاري ومشاكل التكنولوجيا من مشاكل التنمية المهمة التي لابد من مواجهتها وأخذها بنظر الاعتبار عند الحديث عن القطاعين العام والخاص .

أنطلاقاً مما سبق يصبح من الضروري التسليم بحقيقة مفادها :

بأن القطاع العام من الممكن أن يكون فاعلاً في الاقتصادات النامية وذلك جنباً الى جنب مع القطاع الخاص شريطة أن يكون الأخير نشطاً ، وإذا شارك هذا القطاع الخاص في ادارة المشاريع التي يبادر أليها القطاع العام .

أن الأمر الذي لا يمكن تجاهله هو أن القطاع العام قد تغلغل بشكل واضح الى مختلف مفاصل الاقتصاد القومي في الدول النامية ، الأمر الذي يجعل عملية تفكيكه عملية صعبة طالما لعب دوراً أساسيا في التنمية الاقتصادية في الكثير من الاقتصادات النامية وطالما أنه لا يمكن التغاضي عن الدور الذي يمكن أن يمارسه

القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، يصبح من الضروري السعي الى ايجاد استراتيجية تنموية تعمل على التوفيق بين الدور الذي يمكن أن يمارسه كل من القطاعين العام والخاص في عملية التنمية الاقتصادية .

أن الستراتيجية المقترحة يمكن أن تسير بأتجاهين متوازيين :-

الأول :-

أجراء إصلاح هيكلي للقطاع العام ومعالجة اختلالاته وذلك بأعتماد ستراتيجية لاعادة هيكلة القطاع العام وبما يؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات العامة وتحقيق معدلات معقولة من الاستثمار وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة مما يساعد على تخفيف الدين العام المحلي والخارجي فضلاً عن تمكين القطاع العام من زيادة قدرته على المنافسة ، ان التدخل في القطاع العام أمر لابد منه ، حيث لابد من تهيئة التصورات المناسبة لهذا التدخل عن طريق مجموعة من الإصلاحات للنشاط الاقتصادي والإصلاحات المالية والنقدية وإصلاحات هيكل العمالة ، ومن هذه الإصلاحات على سبيل المثال :-

١- تحديث التكنولوجيا المستخدمة .
٢- محاولة تقليل تشوهات الأسعار والتكاليف .
٣- العمل وفق معيار الربحية .
٤- وضع ضوابط على أداء منشات القطاع العام .
٥- معالجة السلوك البيروقراطي في القطاع العام .
٦- التخلص من الطبيعة الاحتكارية لمنشآت القطاع العام
٧- تحديد سقوف لاقتراض وحدات القطاع العام من البنك المركزي .
٨- وضع سقوف لمعدلات العجز في الموازنة العامة .
٩- محاولة السيطرة على التزايد المستمر في الأنفاق الحكومي .
١٠- الإصلاح الضريبي .
١١- وضع سقوف للتوسع النقدي بما يضمن المحافظة على عرض النقد .
١٢- تطوير وتدريب قدرات العاملين .
١٣- تطوير هيكل الأجور وأنظمة الحوافز .
١٤- القضاء على البطالة المقنعة .
١٥- وضع نظام لإعانات البطالة .

الثاني :-

إذا كانت الخصخصة تلعب دوراً مهماً في تفعيل القطاع الخاص ودوره في الحياة الاقتصادية وتتيح الاستفادة من إمكانات هذا القطاع المالية والادارية والفنية ، وان عدم إفساح المجال أمام القطاع الخاص لينشط محلياً

يعني نزوح هذا القطاع الى الاستثمار في الخارج ، فأن بيع المشاريع العامة الى القطاع الخاص يجب أن تتم وفق ضوابط وقيود خصوصاً في ظل ظروف الاقتصادات النامية التي لا تتحمل التحول الى مختبرات للقرارات الارتجالية أو الفردية السريعة ، إذ لابد من وضع برنامج متكامل لعملية الخصخصة يتضمن إجراءات وضوابط التحويل التي لابد أن تتم وفق أسلوب المراحل وضمن ستراتيجية ذات إطار واضح وشامل وبعيد الأجل يأخذ بنظر الاعتبار الآتي : -

١- توفير البيئة السياسية والاجتماعية الملائمة لعملية الخصخصة من خلال نشر الوعي الديمقراطي في المجتمع عموماً والجهاز الإداري خصوصاً ، الى جانب تطوير المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية كل ذلك في سبيل تهذيب عمليات صنع القرار الاقتصادي .

٢- تشكيل هيئة لتخطيط ومتابعة عملية الخصخصة .

٣- فرض مراقبة على كفاءة المنشآت المحولة .

٤- توفير السبل الكفيلة للوصول الى أنظمة سوقية تنافسية خالية من حالات الاحتكار .

٥- إعادة خدمات التدريب والتأهيل .

٦- تدخل الحكومة لدعم نشاطات المنشآت المحولة وغير المحولة على حد سواء .

٧- وضع برنامج متكامل للتنمية الإدارية .

٨- قيام الحكومة بضمان حماية حقوق الملكية الفردية بشكل كاف ومقنع لالتزام المنشآت المحولة تجاه المستثمرين .

٩- التعاون مع المؤسسات الدولية لتقديم الخبرات والمستلزمات الضرورية لنجاح عملية تنشيط القطاع الخاص .

١٠- تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشاريع جديدة .

١١- السماح بالمشاركة مع الدولة في إقامة مشاريع مشتركة .

١٢- السماح للقطاع الخاص للدخول بمجالات لم يسمح له بدخولها .

١٣- السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجالات تملك الدولة مشاريع فيها .

١٤- أن تطوير قوى السوق يقتضي تسهيل عملية الوصول الى المعلومات حيث ان من الخصائص الأساسية للسوق الناجحة وجود تدفق جيد للمعلومات ، حيث ستتاح إمكانية زيادة فرص المنافسة العادلة .

١٥- خلق البيئة التنافسية التي تستجيب لدوافع المنافسة في مجال ادارة المشاريع المباعة وكذلك ادارة المشاريع الحكومية التي لازالت تحت سيطرة القطاع العام .

١٦- العمل على تحفيز المنشآت الحكومية للعمل وفق أسس تنافسية سواء فيما بينها أو بينها وبين القطاع الخاص من ناحية أخرى لابد من التأكيد على قضية تحقيق التكافؤ بين القطاعين العام والخاص من حيث :-

١- الحصول على القروض .
٢- الحصول على العملات الصعبة .
٣- تطبيق القوانين .
٤- الحصول على المواد الأولية والتجهيزات .
٥- الحصول على فرص متساوية لبيع المنتوجات .
٦- الالتزام بنظام الضمان الاجتماعي .
٧- الحرية في إعادة التنظيم .
٨- خلق مناخ تنافسي داخل البلد .

الاستنتاجات :-

١- ظهرت الخصخصة في البلدان الرأسمالية ، أستجابة للتطور المرحلي الذي يشهده النظام الرأسمالي العالمي .
٢- لقد تزامنت الدعوة الى الخصخصة في المنظومة الرأسمالية العالمية مع أنهيار الكينزية وظهور مدرسة أقتصاديات جانب العرض .
٣- لقد تأثرت غالبية الدول النامية بدعوة الخصخصة ، فأخذ البعض بها وبمستويات تطبيقية مختلفة ومتباينة .
٤- ان اختلافات تطبيق الخصخصة لها ما يبررها فيما بين المجموعتين المتقدمة والنامية ، فهناك أسباب تدفع الدول النامية نحو الخصخصة مختلفة عن تلك الأسباب التي تدفع الدول الرأسمالية المتقدمة للأخذ بنفس الدعوة .

٥- ان هناك مجموعة من المظاهر والعوامل على مستوى الدول النامية تمنع إنجاز عملية الخصخصة على الوجه الأكمل وبالتالي تعيق تطبيق هذه العملية والاستفادة منها في تعظيم كفاءة أداء المنشآت الخاصة.

٦- أن الخصخصة التي تجري في إطار خاطيء لا تحقق أهدافها إذا كان هناك تسرع في التفكير فيها وفي تنفيذها ، ومن ثم ينبغي ألا ينظر الى الخصخصة على أنها غاية ، بل هي وسيلة لرفع مستويات التنمية البشرية .

٧- من الضروري وضع برنامج متكامل ومدروس لعملية الخصخصة يتضمن الإجراءات الخاصة بالتحويل ومراحل التنفيذ والتغيرات التي يتم ادخالها في آليات الأسواق وحركات الأسعار واتجاهات الخصخصة .

٨- لابد من اعتماد أساليب التخطيط والمتابعة لتطبيق عملية الخصخصة وذلك لتعزيز دور القطاع الخاص بشكل كفوء في الاقتصاد الوطني .

٩- ان تطبيق عملية الخصخصة في الدول النامية وبنفس الأنماط أو الصيغ المعتمدة في الدول المتقدمة يعد أمراً غير منطقي وذلك بسبب أختلاف البيئات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والادارية.

١٠- لقد أهملت العديد من الدول النامية مسألة إعادة هيكلة القطاع العام بهدف تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي واتجهت أما لتصفيته أو خصخصته .

١١- ان إعادة هيكلة القطاع العام يستوجب تبني سياسات هيكلية ونقدية ومالية وبما يؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات العامة .

التوصيات :-

١- ينبغي ان لا تؤدي الخصخصة الى تحقيق مصالح فئة معينة دون الأخرى ، وينبغي إبقاء عملية نقل الملكية بأكملها مفتوحة للرقابة الحكومية .

٢- ينبغي على الشركات المحولة ملكيتها من القطاع العام الى القطاع الخاص اعلان أهدافها الوطنية وليس أهدافها التجارية .

٣- الخصخصة ليست عملية نقل ملكية فقط بل هي جزء من عملية اقتصادية ينبغي ان تسهم في تصحيح اختلالات الاقتصاد الوطني وان فشل الخصخصة في تحقيق هذه الأهداف يستوجب دون أي تردد إعادة النظر في كل إجراءات الخصخصة .

٤- ان الخصخصة التي تجري من خلال أوامر تنفيذية متسرعة تنطوي على مخاطر كثيرة .

٥- يجب عدم التعويل كثيراً على الخصخصة والاستعانة الى جانبه بتحسين سبل ادارة المنشات العامة وتقريبها من ان تكون شركات مساهمة .

٦- لابد من الأخذ بنظر الاعتبار لعنصر الزمن عند تطبيق الخصخصة ، حيث أنه ليس من الصحيح توقع ان تحقق برامج الخصخصة الرفاهية للمواطن العادي بسرعة مالم يرافقها برامج مكملة لأحداث التغييرات المطلوبة في الأطر المؤسسية الاقتصادية وفي التشريعات .

٧- أن التحول الى القطاع الخاص في الدول النامية يجب أن يكون مقيداً ، بل لابد ان تكون هناك موازنة بين القطاعين العام والخاص ، وكذلك لابد من توفر الأطر التشريعية والقانونية ، لكي يسهم القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد القومي .

المصادر :-

١- سافس ، التخاصية : المفتاح لحكومة افضل ، ترجمة : سارة أبو الرب ، مركز الكتب الاردني ،عمان ، ١٩٨٩ .

2- Kay ,mayer and thomson ,privatization and regulation ,the U.K.Experience ,Oxford University press, 1986 .

3- M.H.Willes ,Rational Expectation as conter Revolution ,in Bell and Kristol (eds) The Crisis in Economic Theory ,Basic Books ,Inc , Newyork ,1981

٤- نشرة صندوق النقد الدولي ، عدد خاص عن الصندوق ١٩٩٣ .

5- Alan Walters : Liberization and privatization , An overiew paper presented at seminar on privatization and structural Adjustment , Abu Dhabi , 5 –7 December , 1988 .

6- Mrinal Datta –chaudhuri , Market Failur and Government Failure ,Journal of Economi pers pective , 1990

٧- الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣

دور التعاون الإسرائيلي – التركي في تعميق مشكلة المياه في دول المشرق العربي

حيـــدر نعـــمـــة بخيـــت

دور التعاون الصهيوني – التركي في تفاقم مشكلة المياه في دول المشرق العربي*

***المقـــــدمـــــة:**

تعد مسالة تحقيق الأمن المائي من الأولويات المهمة في القـرار السياســي لجميـع الأنظمــة الاقتصادية ، وذلك ناتج من الأهمية الكبيرة للمياه في الحياة البشرية إذ لا يمكــن لأي مجتمــع مــن المجتمعات البشرية ان يستمر في الحياة بدونها حيث ان المياه تستخدم للإغراض الصناعية والزراعية بالإضافة الى الاستخدام المنزلي ، ويخبرنا الله سبحانه وتعالى عن أهمية المياه فــي قولــه تعــالى [وجعلنا من الماء كل شي حي] ١ حيث ان كلمة الماء ومشتقاتها وردت في القران الكريم ٥٥ مــرة ، لذا فان مشكلة المياه لعبت دورا كبيرا في تأجج العديد من الخلافات الدولية في الأونة الأخيرة ، ويرى معظم المراقبون بان السنوات القليلة القادمة ستشهد معاناة معظم دول العالم من مشكلة نقــص الميــاه العذبة . وبالتالي فان مشكلة الأمن المائي ستكون المشكلة الاقتصادية الأولى التي يتعين على المجتمع الدولي النظر فيها من خلال إعادة النظر في الاتفاقيات المائية المبرمة (الثنائية ومتعددة الأطراف)، والأعراف العامة التي على أساسها يتم توزيع الحصص المائية في المصادر الدولية المشتركة بغيــة تفادي أي صدام مسلح قد يقع بين بعض الدول حول اقتسام نسب مصادر المياه المشتركة بينها . وتعد المنطقة العربية المبحوثة (دول المشرق العربي) من اكثر المناطق في العالم مهددة بمشــكلة الأمــن المائي ، وذلك ناتج من أسباب متنوعة حيث معدل النمو السكاني العالي الذي يصــل الــى ٢،٧ % ، ووقوع معظم منابع الأنهار خارج حدود الوطن العربي ، وكذلك عدم وجود اتفاقية دوليــة واضــحة ومحددة تحدد حصة كل دوله في الأنهار المشتركة ، فضلا عن وقوع ٨٠ % مــن أقطــار الــوطن العربي في المناطق الجافة وشبه الجافة والتي تقل فيها كميات الأمطار والثلوج الساقطة علــى مــدار اشهر السنة ، بالإضـــافة إلى ما تقـــوم به إسرائيل من أعمال القرصـــنة لســرقة الميـــاه العربية بطرق مختلفة .

وتستهدف الدراسة بيان دور التعاون الأسرائيلي–التركي في تفاقم المشــكلة المائيــة فــي دول المشرق العربي من خلال ثلاث نقاط . كرست النقطة الأولى لاستعراض الواقع المائي فــي الــوطن العربي مع التركيز على دول المشرق العربي ، في حين كرست النقطة الثانية من البحث لاستعراض الواقع المائي في كل من إسرائيل وتركيا ، أما النقطة الثالثة فقد تم من خلالها اســتعراض التعــاون

الإسرائيلي- التركي في المجال الاقتصادي والمائي ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث.

أولا: الواقع المائي للوطن العربي:

تعاني معظم دول الوطن العربي من مشكلة نقص المياه العذبة المتجددة سنويا ، وذلك لوقوع ٨٠% من دول الوطن العربي في المناطق الجافة وشبه الجافة . مما يعد واحدا من أكثر المناطق في العالم مهددا بالجفاف في السنوات المقبلة ، حيث تمثل مساحته ١٠,٢% من العالم ، وسكانه يبلغ تعدادهم حاليا ما يقارب ٢٨٠ مليون نسمة ويشكلون ما يقارب ٥% من سكان العالم ، بينما لا يحصل على سوى ٠,٥% من المياه العذبة المتجددة في العالم .وتصل حصة الفرد في بعض دول الوطن العربي الى مادون ***خط الفقر العالمي*** والبالغ ***٥٠٠ م٣/فرد/سنويا***[٣] ، بينما تصل حصة الفرد العربي من المياه الى ٧٣٦ متر مكعب في السنة ، في حين ان حصة الفرد من المياه على المستوى العالمي هي ٧٠٠٠ متر مكعب سنويا ، وحصة الفرد في القارات المجاورة للوطن العربي آسيا وأفريقيا هي ٥٦٠٠ و ٣٢٠٠ متر مكعب في السنة على التوالي . ومما يفاقم من هذه المشكلة هي ان مصادر المياه تكاد تكون ثابتة من ناحية العرض ***(كمعدل متوسط)*** بينما سكان الوطن العربي يزدادوا سنويا بمعدل نمو يبلغ ٢,٧ والتي تعني مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فان مشكلة نقص المياه تزداد سوءا بنفس نسبة معدل النمو السكاني المذكور . وكذلك من الطبيعي ان تشهد المدة المقبلة تزايد المجالات التي تستخدم بها المياه جراء التطور الحضاري الذي من المتوقع ان تشهده المنطقة العربية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الدول النامية . ومما يزيد من عمق المشكلة هو توقع معظم المهتمين بالشؤون العربية بان سكان الوطن العربي سوف يتضاعف بحلول عام ٢٠٣٠[٢].

وتبلغ الموارد المائية المتاحة للوطن العربي ٢٦٤,٥٢ مليار متر مكعب سنويا ، نسبة المستغل منها ٦٧% فقط أي ما يقارب ١٩٠,٧ مليار متر مكعب موزعة بواقع ١٦٦,٤٦ مليار متر مكعب للأغراض الزراعية ، و ٩,٣٥ مليار متر مكعب للأغراض الصناعية ، و١٤,٧٨ مليار متر مكعب للأغراض المنزلية[٤].

ويأتي العراق في مقدمة الدول العربية من حيث الإمكانات المائية ، حيث تبلغ موارده المائية المتاحة ٦٣,٩ مليار متر مكعب سنويا ويبلغ نصيب الفرد العراقي ٢٣٥٨ متر مكعب سنويا ، وهو يعد من أعلى المعدلات في الوطن العربي ، ويأتي بعده القطر المصري من حيث الموارد المائية حيث تبلغ ٥٩,٦٧ مليار متر مكعب سنويا ويبلغ نصيب الفرد ١٢١٩ متر مكعب سنويا ، ثم تأتي بعد ذلك كل من دول المغرب والسودان وسوريا ، وكما مبين في الجدول (١).

وتجدر الإشارة هنا بان العراق سيبقى في مقدمة الدول العربية من حيث الموارد المائية في السنوات القادمة ، اذ يتوقع ان تكون حصة الفرد المائية في عام ٢٠٢٥ ما يقارب ٢٦٤٨ متر مكعب سنويا ، ويأتي بعده القطر السوداني بواقع ٢٠٦٢ متر مكعب[٥].

جدول (١)

الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي ونصيب الفرد منها لعام ٢٠٠٠

البلدان	الموارد المائية المتاحة(مليار متر مكعب)	نصيب الفرد في السنة (متر مكعب)
العراق	٦٣,٩	٢٣٥٨
الأردن	٠,٩٧	١٩٣
سوريا	٢١,٤٥	٧٨٠
فلسطين	٠,٤٩	...
لبنان	٩,٠٥	٣٥٤
مجموع دول المشرق العربي	٩٥,٨٦	١٨٧٣
جيبوتي	٠,٢٥	...
السعودية	٥,٥٥	٢٣٨
السودان	٢٧	٢٧٩
البحرين	٠,١٢	٣٩٢
الصومال	١١,٤٦	...
الإمارات	٠,٣١	٥٧٩
عمان	١,٩٣	٢٣٩
تونس	٣,٩	٣٤٠
قطر	٠,٠٤	٣٩٢
الكويت	٠,١٨	٣٦٣
الجزائر	١٥	١٦٣
ليبيا	٠,٩١	٨٦٥
مصر	٥٩,٦٧	١٢١٩
المغرب	٣٠	٤١٦
موريتانيا	٧,٣	٧٠٣
اليمن	٥,٠٥	٢٣٩
مجموع الدول العربية	٢٦٤,٥٢	٧٣٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ، ص٣٠١ .

أما بالنسبة لدول المشرق العربي فان وارداتها المائية المتاحة هي (٩٥,٨٦) مليار متر مكعب سنويا ، وتشكل حوالي (٣٦%) من الواردات المائية للوطن العربي ، ويأتي القطر العراقي في مقدمة تلك الدول من حيث الواردات المائية اذ تشكل نسبة (٦٧%) منها ، ويأتي القطر السوري بنسبة (٢٢,٤%) ، ثم يأتي كل من لبنان والأردن وفلسطين بنسب (١٠ ، ٠,٠١ ، ٠,٠٠٥)% على التوالي وكما مبين في الجدول التالي .

جدول (٢)

الواقع المائي لدول المشرق العربي لعام ٢٠٠٠

الدولة	الموارد المائية المتاحة(مليار متر مكعب سنويا)	نسبة الموارد من عموم دول المشرق العربي%	نصيب الفرد(متر مكعب سنويا)	نسبة نصيب الفرد من عموم دول المشرق العربي%
العراق	٦٣,٩	٦٧	٢٣٥٨	١٢٦
الأردن	٠,٩٧	٠,٠١	١٩٣	١٠
سوريا	٢١,٤٥	٢٢,٤	٧٨٠	٤٢
لبنان	٩,٠٥	١٠	٣٥٤	١٩
فلسطين	٠,٤٩	٠,٠٠٥	١٥٢	٨
مجموع دول المشرق العربي	٩٥,٦٨	١٠٠	١٨٧٣	١٠٠

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

١-بيانات الجدول (١) .

٢-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ، صفحات متفرقة .

ثانيا: الواقع المائي في إسرائيل وتركيا :

من المعروف ان إسرائيل تعاني ومنذ عهد طويل من نقص حاد في مواردها المائية ، وهذه المشكلة تزداد حدة عام بعد آخر ، فبعد ان كان نقص الموارد المائية في عام ١٩٩٨ ما يقارب (٥٠٠) مليون متر مكعب سنويا ، ازداد بصورة كبيرة في عام ٢٠٠٠ ليصل الى (٨٠٠) مليون متر مكعب٦ .

ويبلغ المعروض المائي الحالي لإسرائيل (١٧٥٠) مليون متر مكعب سنويا متأتية من نهر الأردن ٤٦% ، ٣٥% من آبار الضفة الغربية المحتلة ، ١٥% من آبار الساحل ، ٤% من المياه الجوفية ، وتبلغ الحاجة الفعلية لإسرائيل من المياه ما يقارب (٢٤٢٥) مليون متر مكعب سنويا ، وبناءا على

ذلك فان إسرائيل تعاني من نقص في الموارد المائية يصل الى (٨٠٠) مليون متر مكعب سنويا٧، وقد تفاقمت مشكلة المياه بعد انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني وتخليها عن نهر الليطاني الذي كانت (إسرائيل) تقوم بتحويل ما يقارب (٢٥٠) مليون متر مكعب سنويا من مياهه إلى بحيرة طبرية عن طريق أنابيب ضخمة مدفونة تحت الأرض وبطول ٢٧ كم وذلك منذ احتلالها لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ ٨ . وكذلك فان إعلان شركة ميكوروت الإسرائيلية بان الخزانات الجوفية في الجليل ومرتفعات الجولان تستخدم بصورة غير صحيحة وان اغلب آبارها أصبحت خاوية حيث ان منسوب المياه في بحرية طبرية قد انخفض الى أدنى مستوى له في عام ١٩٩٩ إذ وصل الى ٢١٣ متر تحت سطح البحر قد زاد من المشكلة أيضا . وبلغت الحصة المائية للفرد في إسرائيل عام ١٩٩٩ (٤٦١) متر مكعب سنويا ، ومن المتوقع ان تنخفض الى (٢٦٤) متر مكعب سنويا عام ٢٠٢٥ .

ان استمرار تدفق هجرة اليهود إلى الدولة العبرية جعل إمكانية حل المشكلة بالطرق الكلاسيكية المتبعة سابقا أمر متعذر ، كالعمل على إصدار التشريعات المختلفة واستغلال القنوات الإعلامية لغرض تخفيض الاستهلاك ، وإعادة معالجة المياه ، وتحلية مياه البحر ، وغيرها٩ .

أما إذا انتقلنا الى الجانب التركي فإننا نلاحظ إنها البلد الوحيد في المنطقة الذي لديه فائض مائي وباعتراف حتى الكتاب الغربيين المتعاطفين معها ، وما طرح المسئولون الأتراك لمشاريعهم المتعلقة ببيع المياه الى العرب وإسرائيل كمشروع أنابيب السلام الا دليل على وجود مياه فائضة عن الحاجة التركية ، فوقوع نهري دجلة والفرات وروافدهما داخل أراضيها ، وكذلك طبيعة تضاريسها حيث المناطق الجبلية التي تساعد على إقامة السدود على سفوحها لغرض حجز مياه الأمطار والثلوج الذائبة (التي تسقط بكثرة) بغية الاستفادة منها لري المحاصيل الزراعية القريبة وتوليد الطاقة الكهربائية . وبقدر المعروض المائي التركي بحدود (١٨٦) مليار متر مكعب سنويا المتاح منها للاستهلاك (١١٠) مليار متر مكعب سنويا وتبلغ حصة الفرد (١٨٣٠) متر مكعب سنويا١٠.

ثالثا: التعاون الإسرائيلي-التركي ومشكلة المياه في دول المشرق العربي

تعد تركيا أول دولة آسيوية وإسلامية تعترف بإسرائيل ، وذلك عام ١٩٤٩ بعهد الرئيس التركي (عصمت اينونو) وقد تجاوزت العلاقات بينهما التمثيل الدبلوماسي حينما سمحت السلطات التركية لـ(٤١)ألف يهودي تركي بالهجرة الى إسرائيل خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي . ورغم تطور العلاقات بين البلدين إلا إنها بقيت علاقات غير مستقرة حيث تراوحت بين الصعود والهبوط حتى عام ١٩٨٠ حيث شهدت تلك السنة تعمق العلاقات بينهما١١. اذ حققت العلاقات التجارية الإسرائيلية-التركية تطورا ملحوظا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ، فبعد ان كانت الصادرات التركية إلى إسرائيل في عام ١٩٨٠ تبلغ (١٦,٤) مليون دولار أمريكي والاستيرادات التركية في نفس

العام (١٠,٤) مليون دولار ٢ اتضاعفت في عام ١٩٩٧ الى ما يقارب ٢٦ مرة لتبلغ (٤٢٤) مليـون دولار اما الاستيرادات فقد تضاعفت هي الأخرى الى ما يقارب ٤٦ مرة لتصل الى (٤٧٦) مليـون دولار ٣ اوكما مبين في الجدول (٣) .

جدول(٣)

حجم التبادل التجاري التركي-الإسرائيلي للمدة ١٩٨٠-١٩٩٧ (مليون دولار)

السنوات	الصادرات التركية	الاستيرادات
١٩٨٠	١٦,٤	١٠,٤
١٩٨١	١٨,٤	١١,٣
١٩٨٢	٢١,٤	١٢,٣
١٩٨٣	٢٦,٨	١٣,٦
١٩٨٤	٢٨,٧	٩,٤
١٩٨٥	٣٤,٤	١٢,٧
١٩٨٦	٣٤,٠	١٨,٥
١٩٨٧	٣١,٥	١٩,٩
١٩٨٨	٤٢,١	٣٤,٤
١٩٨٩	٦٥,٤	٣٧,٨
١٩٩٠	٨٩,٠	٣٦,٠
١٩٩١	١٠٧,٠	٨٢,٠
١٩٩٢	١٠٥,٠	٨٠,٠
١٩٩٣	١٢٩,٠	٩٢,٠
١٩٩٤	١٠٩,٠	١٦١,٠
١٩٩٥	١٧٠,٠	٢٦٢,٠
١٩٩٦	٣٩١,٠	٣٥٢,٠
١٩٩٧	٤٢٤,٠	٤٧٦,٠

المصدر:

1-I.M.F:direction of trade :statistics year book , 1990 ,p233 .
2- I.M.F:direction of trade :statistics year book , 1997 , p264 .

ففيما يتعلق بالجانب الإسرائيلي فان فشل الإجراءات الاسرائيلية السابقة الذكر في حل مشكلة نقص المياه أدت بها الى البحث عن يد تمد لها المساعدة اللازمة لحل المشكلة ، ومن الطبيعي فان تركيا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع حل المشكلة الصهيونية وذلك لكونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتمتع بفائض مائي كبير كما بينا سابقا ، لذا فان إسرائيل قامت بالتحرك نحو الاتجاه التركي بصورة سريعة وبإسناد مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وبعض الدول الموالية للغرب كاليابان وغيرها . وقد أصبحت قضية المياه دافع مهم لإسرائيل لتقوية علاقاتها الاقتصادية مع تركيا ، حيث أن تركيا بحاجة ماسة الى الدعم الأمريكي لتسهيل عملية قبولها في البيت الأوربي عبر نموذجها العلماني وعلاقة الدين بالدولة ، وكذلك فهي بحاجة الى المساعدات الاقتصادية لدعم اقتصادها الذي يعاني من اختناقات عديدة كارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة التركية عبر تدهور سعر صرفها إزاء العملات الأخرى وارتفاع معدلات البطالة وغيرها١٤. وكذلك فهي بحاجة الى التكنولوجيا الإسرائيلية والغربية المتطورة لتنفيذ مشاريعها المائية المختلفة لاقامة السدود والخزانات ومحطات توليد الطاقة ، وكذلك فهي بحاجة اليها لتصريف منتجاتها عبرها الى أوربا بدون رسوم جمركية على غرار ما فعلته إسرائيل مع الهند عندما عملت وسيطا للمنتجات الهندية وبيعها في أسواق دول اتفاقية التجارة الحرة١٥، وكذلك فان إسرائيل هي الأخرى بحاجة الى تركيا لإعادة تصدير منتجاتها الى الدول العربية [لاسيما أثناء المقاطعة العربية] . وقد كان للجالية اليهودية دورا أيضا في هذا المجال اذ رغم قلة عددها إلا إنها تعد من الطبقات الاجتماعية المتميزة وتمتلك ثروات طائلة وتسكن في أرقى المناطق ولها تأثير ملموس في صنع القرار السياسي في تركيا ، وقد قامت بتأسيس (مجلس العمل التركي-الإسرائيلي) في عام ١٩٩٢ الذي يضم ٩٠ شركة تركية و ٤٠ شركة إسرائيلية وبرئاسة يالم ارز رئيس الغرف التجارية التركية وهذا المركز يعد حلقة الاتصال التركية بيهود العالم وإسرائيل .

أما فيما يتعلق بالتعاون الصهيوني -التركي في المجال المائي فيمكن حصر أهم أوجهه بالنقاط التالية١٦:

١-تعهد الجانب التركي للصهاينة بإعطائهم حصة مائية من خط أنابيب السلام المقترح المار عبر الأراضي الأردنية الى الأراضي السعودية ودول الخليج العربي ، وكما سنبين في الأسطر التالية من البحث .

٢-تقوم تركيا بتزويد إسرائيل بكميات من المياه العذبة تتراوح ما بين(٢٥٠-٤٠٠) مليون متر مربع سنويا ، وتتم عملية نقل هذه الكميات الى إسرائيل عن طريق البحر وذلك من خلال الاستعانة بالحاويات(البالونات)التي أعدت لهذا الغرض بالتعاون مع شركة كندية ، وتتسع الحاوية الواحدة ٨٠٠ ألف متر مكعب ، حيث تملئ الحاويات بالماء من خلال أنابيب خاصة ثم تنقل بالبحر الى إسرائيل عن طريق سحبها بواسطة السفن ، وتبلغ كلفة المشروع ٢٠٠ مليون دولار تساهم تركية بنسبة ٢٥% فقط من التكلفة والباقي يتحمله الجانب الاسرائيلي.

ومن الجدير بالذكر ان إسرائيل لم تكتفي بالالتفاف حول الجانب التركي في تزويده بالمياه بل ذهبت إلى أكثر من ذلك حينما قامت العصابات الصهيونية بسرقة المياه العربية بطرق مختلفة ، اذ ان ما يسرقه الكيان الغاصب من نهر الأردن فقط ما يقارب ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً١٧، ويعد القطر الأردني من أكثر الدول العربية تضررا من السياسة المائية لاسرائيل ، حيث انه يعاني من نقص شديد في إمدادات المياه الصالحة للشرب اذ تقدر احتياجاته من المياه بما يقارب ٥ مليار متر مكعب سنويا . وكذلك سرقتها المياه من سوريا ومصر بالإضافة الى فلسطين المحتلة اذ ان نحو ٩٥% من آبار الضفة الغربية مستغلة من الجانب الإسرائيلي بصورة مفرطة ، ففي الوقت الذي يمنع فيه العرب من حفر آبار يزيد عمقها عن ١٤٠ متر فان الجانب الإسرائيلي يقوم بحفر آبار يزيد عمقها على ٨٠٠ متر !

أما إذا انتقلنا الى الجانب التركي فنلاحظ ان الأتراك فضلا عن تعاونهم مع إسرائيل فإنهم يرون بان المياه سلعة استراتيجية مهمة تباع كما يباع النفط وان نهري دجلة والفرات هما ملك تركيا فقط ولا يحق لأي طرف ثاني(العراق وسوريا) التدخل في السياسة التركية بهما . وقد شرعت تركيا بإقامة العديد من السدود والخزانات (٢٢ سدا و ١٩ محطة كهربائية) عليهما وذلك ابتداء منذ عام ١٩٨٣ ، ومن بين أهم السدود التركية التي أنجزت او المخططة هي١٨:

١-سد كيبان تم إنجازه عام ١٩٧٣ بطاقة استيعابية تبلغ ٣١ مليار متر مكعب .

٢-سد قرة-قابا تم إنجازه بطاقة استيعابية تبلغ ١١ مليار متر مكعب .

٣-سد أتاتورك وهو منجز أيضا منذ عام ١٩٩٠ ويعد من السدود الضخمة في المنطقة حيث تبلغ طاقته الاستيعابية ٥٥ مليار متر مكعب .

٤-سد بيرجك وهو سد يفترض انه قد أنجز وبطاقة استيعابية تبلغ ١,٢٢ مليار متر مكعب .

٥-سد قره قاش وهو يعد من السدود المخططة بطاقة استيعابية تبلغ ٠,٧٥ مليار متر مكعب.

بالإضافة الى ذلك فان تركيا ماضية في إنشاء اخطر مشروع مائي وهو مشروع جنوب شرق الأناضول(الغاب G.A.B) المؤمل إنجازه في عام ١٩٢٠٢٥الذي تقول عنه تركيا بأنه سيزيد من رقعة الأرض الزراعية بتركيا بـ(٦,٨)مليون دونم وانه يوفر للخزانة التركية ما يقارب ٤٤٢ مليار ليرة تركية كعوائد للمنتجات الزراعية لأراضي المشروع بالإضافة الى الطاقة الكهربائية التي يوفرها لتركيا والتي تقدر قيمتها بـ(٩٤٠) مليار ليرة تركية . وهذا يعني ان مشكلة المياه العربية مع تركيا لن تكون من الناحية الكمية فقط وانما من ناحية نوعية المياه أيضا ، فالمياه التي تأتي من الجانب التركي تكون ملوثة وتحمل بين طياتها تهديدا للإنسان والحيوان والنبات جراء احتوائها على نسب خطيرة من الفوسفات والكالسيوم والبيكربونات والمواد العضوية الطيارة فضلا عن وجود الأكسجين الحيوي الممتص BOD فيها بنسبة ٧٠٠ ملغ/لتر٢٠. كذلك قيام رئيس وزراء تركيا عام ١٩٨٧ بطرح فكرة مشروع أنابيب السلام التركي لتزويد الدول العربية وإسرائيل بالمياه وذلك في المؤتمر الثالث لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS الذي عقد في جامعة جورج تاون الأمريكية

لبحث مشكلة المياه في المنطقة العربية ، حيث يتكون المشروع من خطين من الأنابيب الأول يدعى بالخط العربي تبلغ طاقته اليومية ٣٠٥ مليون متر مكعب ويبلغ طوله ٢٧٠٠ كيلو متر وتقدر تكاليفه بـ(٨,٥) مليار دولار ، ويمر الخط بسوريا والأردن وغرب السعودية الى تبوك والمدينة المنورة ومكة المكرمة ، على ان يتفرع من هذا الخط فرع يمد إسرائيل بالمياه . والثاني يدعى بخط الخليج (الخط الشرقي) وبطول ٣٩٠٠ كيلو متر وتبلغ طاقته اليومية ٢,٥ مليون متر مكعب وتقدر تكاليفه بـ(١٢,٥) مليار دولار ، ويمر الخط بسوريا والأردن أيضا ويمر بشمال السعودية الى دول الخليج العربي من الكويت إلى عمان . كما تقام محطات لتوليد الطاقة الكهربائية ومحطات ضخ على طول الطريق لدفع المياه الى الأراضي المرتفعة ، وينجز المشروع من قبل شركة (براون اند روت انترناشونال) خلال ما يقارب عشر سنوات على ان تتحمل الدول العربية فقط مجموع تكاليف الخطين والبالغة ٢١ مليار دولار٢١.

ورغم الأهداف الإنسانية المعلنة من وراء المشروع الا ان الدول العربية المعنية لم تبدي أي تحمسا اتجاهه ، وذلك لان امتلاك تركيا لمصادر مياه هذا المشروع يجعل بيدها ورقة ضغط سياسية تستخدمها في أي وقت تشاء ، وكذلك فان الخط العربي من المشروع يزود إسرائيل بالمياه أيضا ، بالإضافة الى ان التكلفة المقدرة للمشروع تتحملها الدول العربية فقط .

رابعا: الاستنتاجات والتوصيات

١-تبين من خلال البحث ان معظم سكان الوطن العربي يقعون تحت الخط العالمي للفقر المائي.

٢- ارتفاع نسبة الضائعات المائية حيث وصلت الى ٦٧% من مجموع الكميات المتاحة من المياه.

٣-قيام إسرائيل بعمل علاقات تجارية مع تركيا بغية الاستفادة منها في الحصول على المياه على حساب العراق وسوريا.

٤-قيام إسرائيل بسرقة المياه العربية من دول الأردن وسوريا ومصر وفلسطين المحتلة بوسائل مختلفة.

٥-على الدول العربية اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن لها تخفيض استهلاك المياه في الاستخدامات المختلفة (الزراعية ، الصناعية ، المنزلية) كاستغلال القنوات الإعلامية وسن القوانين والتشريعات التي تساعد على تقليل نسب هدر المياه.

٦-على الدول العربية عمل علاقات اقتصادية مع تركيا وذلك لغرض الحد من التعاون التركي-الإسرائيلي ، وإقناع تركيا بان مصلحتها الحقيقية هي مع الدول العربية وليس مع إسرائيل.

٧-الطلب من المجتمع الدولي الضغط على تركيا بشتى الوسائل وإجبارها بتنفيذ الاتفاقات المائية مع دول الجوار.

الهوامش والمصادر:

* تضم دول المشرق العربي كل من (العراق ، الأردن ، سورية ، لبنان ، فلسطين) .

[1] الأنبياء : ٣٠

[2] د. صبري فالح الحمداني ، مشكلة شحة المياه الأردنية والدور الصهيوني فيها ، مجلة الزحف الكبير ، العدد(٢) ، تموز/آب ١٩٩٩ ، ص١٢٤ .

[3] حسن حمدان الحكيم ، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، العدد(٣) ، السنة(٢٣) ، ١٩٩٥ ، ص٧ .

٤ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ، ص٣٠١ .

٥ سامر مخيمر ، خالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية : الحقائق والبدائل الممكنة ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مايو ١٩٩٦ ، ص٣٣٥ .

٦ الدار العربية للنشر والترجمة ، نشرات متفرقة ، ١٩٩٩ .

٧ د. علي عبد الهادي ، العلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية وأثرها في الأمن الاقتصادي العربي ، مجلة الحكمة ، العدد (٢) ، السنة الثانية ، شباط ١٩٩٩ ، ص٣٨ .

٨ د. عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية: التحدي والاستجابة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ ص٩٣ .

٩ د. عبد المالك خلف التميمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨ .

١٠ د. منذر خدام ، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١ ، ص٢٤٢ .

١١ د. علي عبد الهادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٢٩-٣٠ .

12. I.M.F:direction of trade :statistics ytear book , 1990 ,p233 .

13. I.M.F:direction of trade :statistics year book , 1997 , p264 .

١٤ للمزيد حول مشاكل الاقتصاد التركي انظر في: د. رواء يونس الطويل ، الحصار الاقتصادي على العراق وأثر نتائج برامج الاستقرار والتكييف الهيكلي في تركيا ١٩٨٠-١٩٩٦ ، دراسات اقتصادية ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، شتاء ٢٠٠١ ، ص ص١٧-٤١ .

١٥ المجلة الإسرائيلية (بولتيكا) ، العدد (١) ، كانون الثاني ١٩٨٧ .

١٦ د. علي عبد علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٨-٣٩ .

١٧ د. صبري فالح الحمدي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٤ .

١٨ حسن شاطي عبد ، وآخرون ، واقع زراعة الرز في النجف والآفاق المستقبلية في ظلة شحة المياه ، مجلة النهضة الزراعية ، العدد الأول ، السنة الاولى ، كانون الأول ١٩٩٩ ، ص١٨.

١٩ من المستبعد ان يتم انجاز المشروع بجميع مراحله في العام المذكور رغم الدعم الغربي والإسرائيلي له ، وذلك للضائقة المالية التي تعاني منها تركيا أولا ولوجود بعض الضغوط العربية ثانيا وللنشاط الذي يقوم به الأكراد المناهضين للحكومة في جنوب تركيا ثالثا .

٢٠ د. عبد الملك خلف التميمي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥ .

٢١ ستار جويس ، دانييل ستول ، سياسات الندرة: المياه في الشرق الأوسط ، ترجمة احمد خضير ، القاهرة ، مؤسسة الشراع العربي ، ١٩٩٥ ، ص ص١٢١-١٢٢ .

التقدير الحصين لمعلمة الموقع في حالة المتغير الواحد Uni veriate

أ.د. شلال حبيب الجبوري ايهاب عبد السلام

١- المقدمة :-

ان لمعلمة الموقع Location Parameter اهمية كبرى في الاستدلال والتحليل الاحصائي والتي من خلالها يمكن تمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة (او بموجه (vector) من القيم في حالة متعدد المتغيرات) لتسهيل عملية البحث ، غير ان هذه القيمة تكون مجهولة عادة ، لذا يتم تقديرها وفق اسلوب معين وحسب طبيعة البيانات وتوزيعها .

ان الطرائق الكلاسيكية للتقدير تنهار امام وجود القيم الشاذة (Outliers) وخاصة عندما تكون كمية الشذوذ كبيرة ، لذا فقد اتبع الباحثون اسلوبين لمعالجة هذه المشكلة هما : اكتشاف القيم الشاذة وتعديلها ومن ثم اتباع الطرائق الكلاسيكية للتقدير ، والاسلوب الاخر هو اتباع الطرائق الحصينة للتقدير (Robust Estimation Methods) (الحصانه اصطلاح استعمل لاول مرة من قبل Box عام ١٩٥٣) التي تمتاز بكفاءتها العالية لتقليل تاثير القيم الشاذة بحيث تجعل مستويات الثقة تقترب للمستوى الحقيقي او على الاقل تكون في جانب الامان ، ان افضل تقدير حصين هو الذي تكون نقطة انهياره (% ٥٠) واذا ما ازداد عن هذه النسبة يصعب في مثل هذه الحالة تمييز اي المشاهدة جيدة واي منها شاذة.

٢- هدف البحث:-

ان هدف البحث يتركز حول دراسة بيانات واقعية عن سرعة تخثر الدم وعدد كريات الدم البيضاء واتباع بعض الطرائق الحصينة لتقدير معلمة الموقع ، واقتراح معيار للمفاضلة لبيان اي من الطرائق الحصينة اعطت افضل تقدير.

٣- الجانب النظري :-

ان بيانات اي مجتمع موضوع على بساط البحث قد يحتوي على بعض القيم الغريبة (الشاذة) ، ومن البديهي فان وجود مثل هذه القيم يؤدي الى ضعف دقة النتائج وبذلك تكون هذه النتائج غير واقعية وغير مرضية ، لذا ولتحسين دقة هذه النتائج يفضل اتباع طرائق معينة لاكتشاف مثل هذه القيم وتشخيصها ومعالجة وجودها اما بحذفها او تعديلها ان امكن او اتباع احد الطرائق الحصينة ، وفي هذا البحث سيتم اتباع الطرائق الحصينة بعد ان يتم اكتشاف القيم الشاذة.

يوجد عدد كبير من الطرائق لاكتشاف القيم الشاذة وطرائق التقدير الحصين ، لكن سيتم التطرق الى واحدة فقط من طرائق الاكتشاف والى عدد من الطرائق الحصينة مع ذكر الاسلوب المقترح الذي يستعمل كمعيار للمقارنة بين الطرائق الحصينة.

طريقة رسم الصندوق والقطع الشعرية: **Box & Whisker Plot**

وهي الطريقة المكتشفة من قبل Tukey والتي تستعمل بصورة واسعة لاكتشاف القيم الشاذة المتعددة في حالة المتغير الواحد وحسب الخطوات الاتية :

i. يتم ترتيب البيانات تصاعديا.

ii. يحسب الوسيط.

iii. يحسب الربيع الادنى Q_1 والربيع الاعلى Q_3 ، ثم يحسب انتشار الربيعين (H. Spread).

$$Spread = Q_3 - Q_1 \quad (1,3)$$

iv. تحسب الخطوة (Step)

$$Step = 1.5\ (Q_3 - Q_1) \quad (2,3)$$

v. يحدد السياج الداخلي (Inner Fences) حسب الصيغتين الاتيتين :

$Q_1 - Step$
$Q_3 + Step$

vi. يحدد السياج الخارجي (Outer Fences) حسب الصيغتين الاتيتين :

$Q_1 - 2 * Step$
$Q_3 + 2 * Step$

يتم تشخيص القيم كالاتي :

- القيم الشاذة : وهي القيم التي تقع بين حدود السياج الداخلي والخارجي.
- القيم الشاذة البعيدة (Far Outliers): وهي القيم التي تقع خارج حدود السياج الخارجي.

اما اهم الطرائق الحصينة فهي :

١. الوســـيط :

Median

وهو احد المقدرات الحصينة المتبعة لتقدير معلمة الموقع ويمثل قيمة المشاهدة التي ترتيبها [(n+1) / 2] في حالة كون عدد مفردات العينة فرديا بعد ان ترتب تصاعديا او تنازليا، اما في حالة كون عدد مفردات زوجيا فان الوسيط يمثل الوسط الحسابي للمشاهدتين اللتين ترتيبهما (n /2) و (n /2+1) .

٢. الوسط الحسابي المشذب : **Trimmed – Mean**

ان هذه الطريقة تهدف الى حذف المشاهدات المتطرفة في الصغر او الكبر فاذا افترض ان عدد مشاهدات المتطرفة في الصغر هو (r) وان عدد المشاهدات المتطرفة في الكبر هو (s) فان حجم العينة الجديد مشذب سيصبح (n-r-s) وان الوسط الحسابي المشذب هو :

$$\overline{X_t}=(X_{(r+1)} + ... + X_{(n-s)}) / (n - r - s). \qquad (٣,٣)$$

وهنالك اسلوب اخر وهو ابدال القيم المتطرفة في الصغر (r) باقرب قيمة لها وهي القيمة ذات التسلسل (r+1)

(بعد ترتيب البيانات تصاعديا) والقيم المتطرفة في الكبر (s) باقرب قيمه لها وهي القيمة ذات التسلسل (n–s) فعندئذ يتم الحصول على الوسط الحسابي الذي يطلق عليه (Winsorized Mean) حسب الصيغة الاتية :

$$\overline{X}_w=(rX_{(r+1)} + X_{(r+1)} + ... + X_{(n-s)} + sX_{(n-s)}) / n. \qquad (٤,٣)$$

ولكن غالبا ما يكون (r = s) عندئذ تصبح المعادلة (٣,٣) كالاتي :

$$\overline{X_t}=(X_{(r+1)} + ... + X_{(n-r)}) / (n - 2r). \qquad (٥,٣)$$

والمعادلة (٤,٣) تصبح :

$$\overline{X}_w=(rX_{(r+1)} + X_{(r+1)} + ... + X_{(n-r)} + rX_{(n-r)}) / n. \qquad (٦,٣)$$

عندما (r) تمثل (١/٤) المشاهدات فان الوسط المشذب $\overline{X_t}$ يطلق عليه متوسط الوسيط (Mid Mean) ، وفي هذه الحالة قد تكون (r) عدد غير صحيح ولتكن(r = m + f)

حيث ان : (m) عدد صحيح و (0 < f < 1) فان $\overline{X_t}$ يحتسب كالاتي :

$$\overline{X_t}=((1 - f) X_{(m+1)} + X_{(m+2)} + ... + X_{(n- m - 1)} + (1 - f) X_{(n- m)}) /(n - 2r) \qquad (٧,٣)$$

وان $\overline{X}_w$ لا تتغير صيغته سواء كانت (r) عدد صحيح او غير صحيح وهذا ما سيتم اعتماده في التطبيق ، كما يلاحظ انه اذا كانت (r=0) فان $\overline{X_t}$ و $\overline{X}_w$ سيمثل كل منهما الوسط الحسابي.

٣- مقدر Utts & Hettmansperger :-

وهو احد المقدرات الحصينة لتقدير معلمة الموقع والذي يعتمد على حساب معدلات وولش (Walsh Averages) ويتم ايجاده كالاتي :

١. ترتيب البيانات تصاعديا.

٢. حساب معدلات وولش حسب الصيغة (٨,٣):

$$1 \le i \le j \le n \qquad (٨,٣)$$

$$W_{ij} = \frac{X_i + X_j}{2}$$

ويتم من خلالها ايجاد (n (n+1) / 2) من المعدلات .

٣. تشذيب (Trimming) معدلات وولش التي لا تحقق المعادلة الاتية :

$$T = (W_{ij}: 0 \le j - i \le (1 - v) n) \qquad (٩,٣)$$

حيث ان $0 \le v \le 1$

٤. بعد ترتيب معدلات وولش تصاعديا ، فان التقدير الحصين يحسب كالاتي :

$$\hat{\theta} = \begin{cases} W_{ij} \text{ وسيط} & V = 0 \\ X_i \text{ وسيط} & V = ١ \\ \text{وسيط المجموعة المشذبة لمعدلات وولش} & o.w \end{cases} \qquad (١٠,٣)$$

وحيث انه اذا كانت (v = 0.3) فان نقطة الانهيار ستكون (٥٠ %) ، وعليه فسيتم اعتماد هذه القيمة في التطبيق.

٤- مقدر المربعات المشذبة الصغرى : Least Trimmed Squares Estimator

لايجاد التقدير الحصين يتم اتباع ما يلي :-

١. ترتيب البيانات تصاعديا.

٢. تجزئة العينة الى (n – h + 1) من العينات الجزئية وحجم كل عينة جزئية هو (h) وفق الاسلوب التالي:

$$(X_{(1)}, \ldots, X_{(h)}), (X_{(2)}, \ldots, X_{(h+1)}), \ldots, (X_{(n-h+1)}, \ldots, X_{(n)})$$

وحيث ان :

$$h = n / 2+1 \qquad (١١,٣)$$

٣. حساب متوسط ومجموع مربعات الانحرافات للعينات الجزئية.

٤. ان مقدر المربعات المشذبة الصغرى(LTS) يقابل المتوسط لا صغر مجموع مربعات.

الطريقة المقترحة :-

ان مجموع مربعات الانحرافات عن المقدر هو احد معايير المفاضلة في التحليلات الاحصائية ، وعليه فان الطريقة المقترحة تعتمد بالدرجة الاساس على هذا المعيار بعد ان يتم ترتيب البيانات بطريقة خاصة وكما يلي :

جدول رقم (١).
بيانات سرعة تخثر الدم (E.S.R) وعدد كريات الدم البيضاء (W.B.C).

ت	E.S.R	W.B.C
١.	٨	٣٥٠٠
٢.	١٠	٤٥٠٠
٣.	١٠	٥٠٠٠
٤.	١٢	٦٥٠٠
٥.	١٥	١٠٠٠٠٠
٦.	٦٥	٩٠٠٠٠
٧.	٥٥	٣٠٠٠٠
٨.	٣٠	٢٠٠٠٠
٩.	٣٠	١٥٠٠٠
١٠.	٢٠	١٢٥٠٠
١١.	١٥	١٠٠٠٠
١٢.	٨	٤٠٠٠
١٣.	٦٥	٥٠٠٠٠
١٤.	٨	٤٠٠٠
١٥.	٦٠	٤٠٠٠٠
١٦.	١٠	٤٥٠٠
١٧.	٥٠	٢٥٠٠٠
١٨.	٥٠	٢٠٠٠٠
١٩.	١٠	٥٠٠٠
٢٠.	١٠	٥٠٠٠
٢١.	١٢	٦٠٠٠
٢٢.	١٣	٨٠٠٠
٢٣.	١٥	١٠٠٠٠
٢٤.	٢٠	١٠٠٠٠
٢٥.	٢٥	١٣٥٠٠
٢٦.	٣٠	١٥٠٠٠
٢٧.	١٤	٨٥٠٠
٢٨.	١٥	١٢٠٠٠
٢٩.	٢٥	١٣٥٠٠
٣٠.	٣٠	٢٠٠٠٠

المصدر :- مستشفى الحلة الجمهوري.

لتطبيق طريقة اكتشاف القيم الشاذة لكل متغير يتم حساب المؤشرات الضرورية وتحديد السياجين الداخلي والخارجي وكما ورد في الجانب النظري.

يتم ترتيب البيانات تصاعديا وكما موضح في الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢).

بيانات (E.S.R) و(W.B.C) بعد ترتيبها تصاعديا.

ت	E.S.R	W.B.C
١.	٨	٣٥٠٠
٢.	٨	٤٠٠٠
٣.	٨	٤٠٠٠
٤.	١٠	٤٥٠٠
٥.	١٠	٤٥٠٠
٦.	١٠	٥٠٠٠
٧.	١٠	٥٠٠٠
٨.	١٠	٥٠٠٠
٩.	١٢	٦٠٠٠
١٠.	١٢	٦٥٠٠
١١.	١٣	٨٠٠٠
١٢.	١٤	٨٥٠٠
١٣.	١٥	١٠٠٠٠
١٤.	١٥	١٠٠٠٠
١٥.	١٥	١٠٠٠٠
ت	E.S.R	W.B.C
١٦.	١٥	١٠٠٠٠
١٧.	٢٠	١٢٠٠٠
١٨.	٢٠	١٢٥٠٠
١٩.	٢٥	١٣٥٠٠
٢٠.	٢٥	١٣٥٠٠
٢١.	٣٠	١٥٠٠٠
٢٢.	٣٠	١٥٠٠٠
٢٣.	٣٠	٢٠٠٠٠
٢٤.	٣٠	٢٠٠٠٠
٢٥.	٥٠	٢٠٠٠٠
٢٦.	٥٠	٢٥٠٠٠
٢٧.	٥٥	٣٠٠٠٠
٢٨.	٦٠	٤٠٠٠٠
٢٩.	٦٥	٥٠٠٠٠
٣٠.	٦٥	٦٠٠٠٠

ان المؤشرات الخاصة بالمتغير (E.S.R) هي :

Med (E.S.R) =15
Q_1 = 10
Q_3 = 30
H. Spread = 20
Step = 30

ان القيمتين الدنيا والعليا للسياج الداخلي هما (20- ، ٦٠) على التوالي ، والقيمتين الدنيا والعليا للسياج الخارجي هما (50- ، ٩٠) على التوالي.

اما المؤشرات الخاصة بالمتغير (W.B.C) فهي :

Med (W.B.C) =10000
Q_1 = 5000
Q_3 = 20000
H. Spread = 15000
Step = 22500

ان القيمتين الدنيا والعليا للسياج الداخلي هما (17500- ، ٤٢٥٠٠) على التوالي ، والقيمتين الدنيا والعليا للسياج الخارجي هما (40000- ، ٦٥٠٠٠) على التوالي.

وبمقارنة بيانات كل متغير مع حدود السياج المناظر له ، يلاحظ ان اخر قيمتين من كل متغير هي قيم شاذة ، وعليه فسيتم اتباع الطرائق الحصينة لتقدير معلمة الموقع.

١- الوسيط : تم حسابه مسبقا.

٢- الوسط الحسابي المشذب :

r = (n/4) = 7.5

وسيتم اتباع الصيغتين (٧,٣) و (٦,٣) لتقدير (Tri Mean) و (Win ,Mean) على التوالي لكل من (E.S.R) و (W.B.C) وكالاتي :-

$(E.S.R)_t$ = 19
$(E.S.R)_w$ = 19
$(W.B.C)_t$ = 10867
$(W.B.C)_w$ = 11683

٣- Utts & Hettmansperger :

ان عدد معدلات (Walsh) التي يتم حسابها وفق الصيغة (٨,٣) هو ($\frac{30\ (30+1)}{2} = 465$) وتشذب معدلات (Walsh) التي لا تحقق الصيغة (٩,٣) وهي :

$T = \{ W_{ij} : 0 \le j - i \le 21 \}$

وبذلك يكون عدد معدلات (Walsh) التي تم تشذيبها هو (٣٦) وعدد معدلات (Walsh) المشذبة (المتبقية) هو (٤٢٩) وبترتيبها تصاعديا يتم ايجاد الوسيط وقد كان مقداره لكل من (E.S.R) و (W.B.C) كالاتي :

$(E.S.R)_{Walsh} = 20$
$(W.B.C)_{Walsh} = 11375$

٤- LTS :

تم ايجاد حجم العينة الجزئية وفق الصيغة (١١,٣) فكانت (h = 16) ويكون هناك (30 – 16 + 1 = 15) من العينات الجزئية لكل من (E.S.R) و(W.B.C) وكما موضح في الجدولين (٣) و (٤) على التوالي :

جدول رقم (٣). نتائج طريقة (LTS) للمتغير (E.S.R)

	العينات الجزئية														
	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشرة	الحادية عشر	الثانية عشر	الثالثة عشر	الرابعة عشر	الخامسة عشر
	٨	٨	٨	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥
	٨	٨	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	١٥
	٨	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	١٥	٢٠
	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٠
	١٠	١٠	١٠	١٠	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٥
	١٠	١٠	١٠	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٢٥
	١٠	١٠	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٢٥	٣٠
	١٠	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠
	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
	١٢	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٥٠
	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٥٠	٥٠
	١٤	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٥٠	٥٠	٥٥
	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٥٠	٥٠	٥٥	٦٠
	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٥٠	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥
	١٥	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٦٥
المتوسط	١٢	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٨	١٩	٢٠	٢٢	٢٥	٢٧	٣٠	٣٣	٣٧
مجموع مربعات انحراف القيم	١٠٦	١٥٥	١٨٧	٢٨٦	٣٧٣	٥٤٥	٦٦٨	٧٤٠	٧٦٣	١٥٠٤	٢٠٦٤	٢٧٢٦	٣٤٧٣	٤٢٨٦	٤٧٨٦

جدول رقم (٤). نتائج طريقة (LTS) للمتغير (W.B.C)

	المعيدات الجزئية														
	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشرة	الحادية عشر	الثانية عشر	الثالثة عشر	الرابعة عشر	الخامسة عشر
	٣٥٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٦٥٠٠	٨٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٦٥٠٠	٨٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
	٤٠٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٦٥٠٠	٨٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠
	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٦٥٠٠	٨٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٥٠٠
	٤٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٦٥٠٠	٨٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٥٠٠	١٣٥٠٠
	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٦٥٠٠	٨٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٥٠٠	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠
	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٦٥٠٠	٨٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٥٠٠	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠	١٥٠٠٠
	٦٠٠٠	٦٥٠٠	٨٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
	٦٥٠٠	٨٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٥٠٠	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
	٨٠٠٠	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٥٠٠	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
	٨٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٥٠٠	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٥٠٠	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٥٠٠	١٣٥٠٠	١٣٥٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
المتوسط	٦٥٣١	٧٠٦٣	٧٥٩٤	٨١٨٨	٨٧٥٠	٩٤٠٦	١٠٠٣١	١٠٩٦٩	١١٩٠٦	١٢٧٨١	١٣٩٣٨	١٥٣١٣	١٧٢٨١	١٩٧٨١	٢٢٩٠٦
مجموع مربعات الحراف القيم	٩١٧٢٤٣٧٥	١٠٧٩٣٧٥٠٠	١٢٣١٠٩٣٧٥	١٣٩٩٣٧٥٠٠	١٤٩٥٠٠٠٠٠	١٦٣٦٠٩٣٧٥	١٦٩٢٣٤٣٧٥	٢٢٩٢٤٣٧٥	٢٦١١٠٩٣٧٥	٢٧٩٤٨٤٣٧٥	٣٦٧٩٣٧٥٠٠	٥٦٠٤٣٧٥٠٠	١٠٦١٤٨٤٣٧٥	١٩٧٨٩٨٤٣٧٥	٣٢٤٤٦٠٩٣٧٥

ان اصغر مجموع لمربعات الانحرافات للمتغير (E.S.R) هو للعينة الجزئية الاولى وبذلك فان :

$(E.S.R)_{LIS} = 12$

وان اصغر مجموع لمربعات الانحراف للمتغير (W.B.C) هو للعينة الجزئية الاولى وبذلك فان :

$(W.B.C)_{LIS} = 6531$

ولاختيار افضل تقدير من هذه التقديرات سيتم اتباع الطريقة المقترحة وذلك بتجزئة البيانات بصورة تقريبية بحيث نحصل على (١٤) مشاهدة لكل متغير ، وكما موضح في الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)

البيانات المعتمدة للطريقة المقترحة

ت	E.S.R	W.B.C
.١	١٢	٦٠٠٠
.٢	١٢	٦٥٠٠
.٣	١٣	٨٠٠٠
.٤	١٤	٨٥٠٠
.٥	١٥	١٠٠٠٠
.٦	١٥	١٠٠٠٠
.٧	١٥	١٠٠٠٠
.٨	١٥	١٠٠٠٠
.٩	٢٠	١٢٠٠٠
.١٠	٢٠	١٢٥٠٠
.١١	٢٥	١٣٥٠٠
.١٢	٢٥	١٣٥٠٠
.١٣	٣٠	١٥٠٠٠
.١٤	٣٠	١٥٠٠٠

يتم بعد ذلك ايجاد مجموع الانحرافات المطلقة بين هذه البيانات والقيم التي تم تقديرها وفق كل طريقة ، والنتائج موضحة في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

نتائج الطريقة المقترحة

مجموع الانحرافات المطلقة (E.S.R)	$\bar{x}$	Med	Tri.	Win.	Walsh	LTS
	١٠٩	٦٩	٧١	٧١	٧٩	٩٣
مجموع الانحرافات المطلقة (W.B.C)	٥٩٩٦٢	٥٠٠	١١٦٣٨	٢٣٠٦٢	١٨٧٥٠	٤٩٠٦٦

ويلاحظ ان مجموع الانحرافات المطلقة لـ Med انها اعطت افضل النتائج لكلا المتغيرين وكما يلاحظ ان مجموع الانحرافات المطلقة لـ (.Tri) و (.Win) اعطت نتائج قريبة لـ (Med) بالنسبة للمتغير (E.S.R) ، في حين يلاحظ أن الوسط الحسابي اعطى نتائج غير مرضية جدا كونه انهار امام وجود القيم الشاذة.

٥- الاستنتاجات والتوصيات :

١,٥ - الاستنتاجات :

١. بصورة عامة يمكن اعتبار (Med) هو افضل مقدر لمعلمة الموقع لكلا المتغيرين بالنسبة للبيانات المدروسة.
٢. بالنسبة للمتغير (E.S.R) فان الطرائق (.Tri) و (.Win) اعطت نتائج مقاربة لنتائج (Med).
٣. انهيار الوسط الحسابي لوجود القيم الشاذة.

٢,٥ - التوصيات :

١. اتباع عدد من الطرائق الحصينة الاخرى واجراء المقارنة مع ما تم التوصل اليه.
٢. اتباع نفس الطرائق السابقة لمتغيرات اخرى واجراء المقارنة.

6- المصادر :

١,٦- المصادر العربية :

١- فائزة ، نبيلة عبد الهادي. (١٩٩٨) ، " بعض التقديرات الحصينة لمعلمة الموقع في متعدد المتغيرات مع تطبيق عملي " ، رسالة الماجستير – كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

٢,٦ – المصادر الاجنبية :

1. Barnett, V. and Lewis, T. (1984), "Outliers in Statistical Data", Second Edition, Wiley, New York.
2. Keller, Gerald and Warrack, Brian. (1997), "Statistics for Management and Economics", Fourth Ed., U.S.A.
3. Moore, D.S. and McCabe, G.P. (1989), "Introduction to the Practice of statistics",U.S.A.
4. Rousseeuw, Peter J. (1984), " Least Median of Squares Regression" , JASA,79, 871-880.
5. Atkinson, A.C.(1994), " Fast Very ", Jasa,89,1329 – 1335.

نحو امكانية تطبيق نظام الـــHaccp دراسة حالة في مصنع البان القادسية

د.يوسف حجيم سلطان الطائي

المقدمة:

يعد نظام الـــــHACCP من الأنظمة الحديثة والخاصة بإدارة الجودة الشاملة، حيث بعد التطور الـــذي حصل في مجال استخدام الجودة ونظام ISO 9000 و ISO 9001 و ISO 9002 و ISO 9003 و ISO 9004. وأصبحت المنظمات التي لا تمتلك هذه الأنظمة ليس بمقدورها أن تحقق ميزة تنافسية بعد أن أصبح الزبون يمتلك وعي استهلاكي أكثر مما سبق ونتيجة لتعدد المنظمات المنافسة باتت المنظمات تتسابق للحصول على اكبـــر شريحة من الزبائن

لذا تعد هذه الدراسة الأولى حسب علم الباحث في نظم الجودة والمتعلقة بصناعة الغذاء والذي يعد الركن الأساســـي ومن الممكن أن يؤثر على صحة البشر ونشاطهم لذا تسعى المنظمات إلى كسب ثقة الزبائن عن طريـــق اقتنـــائهم لمنتجاتها دون المنتجات الأخرى .

ومن الجدير بالذكر إن هذا النظام من السهولة تطبيقية في حالة تطبيق نظام ISO 9002 وبالرغم من المنظمات العراقية الغذائية لم تطبق ISO 9002 لحد الآن لذا افترضنا إن المنظمة المبحوثة مطبقة ISO 9002 ليتسنى لنـــا تطبيق هذا النظام الفعال الحيوي الذي بدأت الدول المتقدمة صناعيا بتطبيقه وهذا ما سنورده لاحقا .

منهجية البحث

١.الأهمية:

وكما هو متعارف عليه في الآونة الأخيرة كتبت العديد من البحوث والدراسات التي تناولت إدارة الجودة الشـــاملة وبالذات أنظمة الجودة و المتعلقة بعائلة الأيزو وغيرها لذا جاءت هذه الدراسة كمساهمة لتطبيق نظام جديـــد أخـــر ويختص هذا النظام بالأمن الغذائي الذي تقدمه المنظمات إلى المستهلك الخارجي وتستمد أهمية هذه الدراســـة مـــن الأتي:-

أ. تطبيق أحدث النظم الخاصة بإدارة الجودة الشاملة وخاصة نظام ألHACCP

ب. يوفر هذا النظام الأمان والحفاظ على المستهلكين من الأخطار المحتملة التي قد تصيبهم نتيجة سوء استخدام المنتجات الغذائية

ج. تعريف الباحثين والدارسين بمتطلبات تطبيق هذا النظام والبيئة الفعالة لتطبيقه

د. كسب ثقة الزبون الخارجي وتحقيق ميزة تنافسية على المستوى المحلي والعربي والدولي عند تقـــديم منتجـــات تتسم بالجودة العالية .

٢.مشكلة الدراسة :

في الحقيقة المشكلة التي يتعرض لها المعمل قيد الدراسة هو كيفية تطبيق هذا النظام وما هي المتطلبات الأساســـية لتطبيقه والاحتياجات المادية والبشرية الكفوءة والقادرة على التطبيق لذا تكمن مشكلتنا في الإجابة علـــى التســـاؤل الأتي:-

أ.هل من الممكن تطبيق نظام HACCP في المنظمات العراقية وخاصة مصنع ألبان القادسية. ولأجل الإجابة على هذا التساؤل سنخوض في غمار هذا الموضوع لأجل تحديد الإجابة الضيقة عن السؤال.

٣. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

أ. توضيح فكرة نظام الـــــ HACCP للشركات الغذائية وخاصة معمل ألبان القادسية.

ب. إعطاء فكرة أساسية والتنويه إلى هكذا نظم من الممكن الاستفادة منها حالياً وفي المستقبل
ج. تحديد الأخطار المحتملة التي قد تصيب الأفراد نتيجة الاستخدام السيئ للمنتجات الغذائية
د. تطبيق نظام الـ HACCP في الشركة قيد الدراسة وبالتالي تعميمه على الشركات المماثلة.
هـ. تهدف الدراسة ايضاً إلى توفير غذاء سليم ويتسم بالأمان الصحي وكسب ثقة الزبون والعمل على المحافظة عليه
و .تحليل البيئة الداخلية والخارجية لأجل تحقيق النجاح في هذا النظام.

٤ .منهج الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا هذه على منهج دراسة الحالة (Case Study) كونه يجمع بين أكثر من أسلوب بحثي معاً في آن واحد إذ تتمثل بالملاحظة والاستفسار والاستبيان والمقابلة الشخصية التي تؤدي للوصول إلى المعلومات بشكل مباشر ووعليه تعرف دراسة الحالة بأنها تحليل شامل وعميق لظاهرة ما فهي تحاول الحصول على معلومات كافية عن الحالة موضوع البحث مع التركيز على جانب معين منها . وتجمع البيانات عن الحالة المبحوثة على وفق اسلوب عملي منظم بهدف تحديد الفجوة بين الدراسات الأكاديمية وواقع الحال والعمل على غلق هذه الفجوة أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن من خلال وضع الحلول المناسبة بوصفه الهدف الرئيسي للمشكلة (مبارك/ ٢٠٠٢ /٨)

٥. الحدود الزما نية والمكانية للدراسة:

أ. **الحدود الزمانية:** امتدت حدود الدراسة الزما نية للفترة من ٢٠٠٢/١/١٥-٢٠٠٢/٤/١٥.

ب. **الحدود المكانية:** كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو كيفية تطبيق نظام الـ HACCP في الشركة العامة لصناعة الألبان وخاصة مصنع ألبان القادسية وتم الاختيار بسبب.

١. الدور الواضح الذي يلعبه هذا المصنع في محافظة القادسية والمحافظات المجاورة ولكونه يكتسب أهمية كبيرة لإنتاجه المواد الغذائية المختلفة كالحليب ومشتقاته
٢. أهمية صناعة الألبان محلياً وكيفية المحافظة على الأمن الغذائي والصحي للأفراد المستهلكين
٣. تنوع منتجات هذا المصنع وهي بتماس مباشر مع حياة الآف المستهلكين .
٤. يعد المصنع الوحيد في منطقة الباحث لصناعة الأغذية ومن الممكن تطبيق هذا النظام فيه .

الجـــــــانب النظري

أولاً: فهوم الجودة:

من المعروف إن الجودة هي وليدة الحضارات الإنسانية القديمة وان أول حضارة طبقت مبادئ الجودة وأرست الدعائم الأساسية لتطبيقها وسنت القوانين لذلك هي حضارة بابل القديمة وعلى يد ملكها حمو رابي وبعدها جاءت الحضارة الفرعونية لتؤكد ذلك من خلال ما وصل إلينا من دهان جدران المعابد وهندسة الأهرامات وغيرها من الشواخص لذا فأن الجودة قديمة قدم الإنسان ذاته ولكنها كانت تحت مسميات وعناوين تختلف عن الوقت الراهن إلى أن وصلت إلى ما عليه الآن وهي مسؤولية جميع الأفراد العاملين وأطلق عليها في القرن الماضي بإدارة الجودة الشاملة على يد الباحث فجنباوم عام ١٩٣٥ لذا وردت عدة تعاريف للجودة . وكما عرفها Juran الجودة هي الملائمة للاستعمال

(Ross;1995;5)

وايضاً عرفت من قبل Davis الجودة هي الحالة المتحركة أو الديناميكية المتغيرة والمتعلقة بالخدمات والمنتجات والأفراد والعمليات والبيئة لغرض سد حاجة أو مواجهة متطلبات متوقعة .

(Gotesch & Davis ;1997:3)

وقد عرفها العلي، حيث عرف المعهد الوطني الأمريكي لمعايير الجودة على إنها (مجموعة الخصائص والمفردات للسلع والخدمات التي تعتمد على مقدرتها في إرضاء الحاجات المحددة)

(العلي ،٢٠٠٠، ٤٩٦)

أما الطائي فقد عرف الجودة على إنها (تقديم لشئ ملموس أو غير ملموس بشكل مقبول بحيث تكون إيجابياته الو صفية والضمنية أكثر من سلبياته أو كونه قد حاز على مواصفات ايجابية بمستوى معين من المستويات المختلفة للقبول أو الرفض).

(الطائي،٢٠٠١، ٢٤)

أما Heizer فقد عرفها بأنها ((القدرة للمنتج أو الخدمة لمقابلة احتياجات المستهلك)).

(Heizer & Render; 1999;79)

مما سبق يتضح لنا إن هنالك العديد من التعاريف الخاصة بمفهوم الجودة وكل شخص يرى الجودة بمنظار يختلف عن الشخص الأخر اذا فهي ((تقديم المنتج أو الخدمة بحيث تحقق رضى الزبائن)).

وبما انه نحن بصدد دراسة جودة المواد الغذائية لذلك فان هنالك اشياء مرئية من الممكن إن يتحسسها الفرد ويدركها ويستطيع ان يحكم على جودة المنتجات وايضا هنالك اشياء غير محسوسة مثل الاخطار البايلوجية والكيميائية والفيزيائية التي لا يمكن للمستهلك معرفتها وانما هنالك اشخاص متخصصون في هذا المجال . من الممكن تحديد اثر هذة الاخطار على حياة المستهلك وهذا ما يحققة لنا نظام HACCP.

ثانياً: مفهوم ادارة الجودة الشاملة:

نتيجة التطور التاريخي للجودة والذي مر بمراحل متعددة ومن الممكن الرجوع الى المصادر الاتية لاجل التعرف الى هذه المراحل :

-((الطائي ،٢٠٠١، ٢٨)) -((عباس ،٢٠٠١، ٦)) -((ال يحيى ،١٩٩٩، ٧))-((SLAEKETAL;1998;765))

اغلب الباحثين في اعلاة حددوا تطور الجودة ووصولها الى ادارة الجودة بالمراحل الاتية :

١. مرحلة التفتيس .
٢. ضبط الجودة احصائيا.
٣. ضمان الجودة .
٤. ادارة الجودة الشاملة .
٥. حقوق الزبائن.

من هذا المنطلق يمكن تعريف الجودة الشاملة وكما عرفها Ronald&Stenen فقد قاما بفصل مفردات المفهوم الاساسية الى:

الادارة: تعني التطور والكيفية التي تمكن المنظمة من المحافظة على تحسين الجودة بشكل مستمر.

الجودة: تعني الالتزام او الوفاء باحتياجات المستفيد بل وتجاوزها .

الشاملة: التي تتبنى تطبيق مبدا البحث عن الجودة في أي مكان من العمل بدا بالتعرف على حاجات المستفيد وانتهاءا بتقييم ما اذا كان المستفيد راضيا عن المنتج او الخدمة ومشاركة جميع الافراد داخل المنظمة لتحقيق هذا الهدف.

((Stenen& Ronald,1993,X1-X11))

من هذا المنطلق يتضح بان ادارة الجودة الشاملة هي فلسفة ومنهج عمل شامل يبدا من المستهلك وينتهي بالمستهلك وهي مسؤولية جميع الافراد العاملين اذ يقع على كل فرد مسؤولية انجاز المهام الموكلة اليه بالجودة اللازمة.

ثالثاً: نظم ادارة الجودة:

اصبح الاهتمام بالجودة في الوقت الحاضر اكثر من أي وقت سابق وحازت نظم الجودة على قبول عالمي من بين الدول المهتمة بمعايير الجودة وهي:

١. معيار الصناعة اليابانية.

٢. المعيار الاوربي ISO9000,9001,9002,9003,9004.
٣. معيار ادارة البيئة ISO14000.
٤. معيار U.S.
((Heizer&Rander 1999,80-82))
٥. معهد المعايير الالماني DIN.
٦. الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية COSQC.
٧. نظام الـــــHaccp وهو موضوع بحثنا والذي سيتم التطرق اليه فيما يلي:

رابعاً: نظام الـــــHACCP:

ومثلما متعارف عليه فان اغلب المنظمات الغذائية اصبحت تتسابق لاجل الحصول على اكبر شريحة من المستهلكين لذا فان هذه المنظمات تتمثل بالاتي:

((عريش والعجي ،، ٢٩٢٠٠٠-٣٢))

اطالة فترة الصلاحية للغذاء وزيادة التنوع فيه وان يتميز الغذاء بجودة عالية وكذلك تمتعت بصفات حسية جيدة كالرائحة والمظهر والطعم الشهي وغيرها لذا جاءت مواصفة HACCPوهي المواصفة المعدة لضمان ملائمة الغذاء والوقاية من الاخطار التي يمكن ان تضر بالمستهلك .لذلك فان هذه الفقرة تقسم الى ما يأتي:

ا: ما معنى مصطلح HACCP وتطوره:

ان مصطلح الـــ HACCP يمثل الاحرف الاولى للجملة التالية :

((Hazard Analysis and Critical Control Point))

أي تحليل الاخطار والسيطرة على النقاط الحرجة وتلفظ هذه الكلمة بطريقة مغايرة لكتابتها فتلفظ (HASSAP) (هساب) وهي مواصفة عالمية خاصة بمصانع الاغذية حصرا والهدف من تطبيقها ضمان سلامة المنتجات الغذائية المصنعة من أي اخطار يتعرض لها المستهلك .

وبدأ هذا النظام بالتطور في بداية الستينيات من خلال التعاون بينPillsbary Army Natick &NHSA Company &Laboraties united States والغرض منها انتاج منتجات غذائية خاصة ببرنامج الفضاء بحيث تكون خالية تماما من أي تلوث بيولوجي او فيزيائي او كيميائي ،أي انها تحقق شرط العيب الصفري Zero detect لذا قامت Pillsbary Company بتطوير نظام لضمان جودة المنتجات المطلوبة في كافة مراحل الانتاج ، ابتداءً بالمواد الاولية مرورا بعمليات التصنيع والتخزين ، وحتى مرحلة الاستهلاك وأطلقت علية اسم (Haccp) وتم اعتماد هذا النظام في بداية السبعينات من قبل إدارة الأدوية والأغذية في امريكا (.F.D.A) واستخدم في بداية الثمانينات من قبل اللجنة الاستشارية الوطنية لمقاييس الميكروبيولوجية للاغذية في امريكا (NACMCF) وأوصت بتطبيق هذا النظام أي نظام الـــــHaccp.

وفي عام ١٩٩٥ نشرت الـــــFsis القواعد المقترحة لتطبيق انظمة الهساب في مصانع اللحوم بأمريكا وأيضا اعتمد من قبل كندا في عام ١٩٩٦ وتم تطبيقه في مصانع الاغذية لديها اما في سوريا تم الاعتماد على هذه المواصفة عام ١٩٩٩ . ومن الممكن تطبيقه في العراق واعتباره احد الأنظمة الأساسية في المصانع الغذائية الذي يعد الخطوة الأولى لهكذا مواصفات قياسية خاصة بالمنتجات الغذائية ونسال الله ان يوفقنا في تطبيق هذا النظام خدمة لوطننا الغالي وخاصة بعد العدوان الامريكي الذي خلف الكثير من الاشعاعات النووية التي قد تكون اثرت على المنتجات الزراعية وغيرها.

ب- مبادئ نظام الهسب:

يعتمد انشاء وتطبيق هذا النظام على سبعة مبادئ واردة في المواصفة سوف نعمل هنا على شرحها وإظهار ابعاد محتواها والطرق والادوات المساعدة على تطبيقها وتحقيقها لذلك ينبغي على الشركة الهادفة للعمل بحسب مواصفة

الـــ HACCP تطبيق هذه المبادئ على جميع المنتجات التي يشملها النظام كل على حدة ، وفق اسلوب وطريقة خاصة بكل منتج وهذه المبادئ هي :

١- تحليل الاخطار:

يتصف كل منتج غذائي بمجموعة من الخواص الكيميائية والفيزيائية والبايلوجية التي يجب المحافظة عليها او ضبطها ضمن حدود معينة حتى يكون المنتج قابلا للاستخدام البشري . ويظهر الخطر عند عدم ضبط هذه الخواص وتجاوز الحدود المسموح بها . وان التحليل الجيد للاخطار يجب ان يحقق غايات ثلاثة هي:

-تحديد الاخطار واساليب الضبط والقياس المرتبطة بها.

-تحديد التغيرات اللازم اجراؤها على المنتج او العمليات لتحقيق شروط الامان.

-توفير قاعدة مرجعية يتم على اساسها تحديد النقاط الحرجة.

لذا تعد هذه الخطوة الاولى في تحديد الاخطار لاجل وضع خطة ضبط فعالة.

٢- تحديد النقاط الحرجة ((لضمان كون الغذاء الذي يتم انتاجه امنا)):

ان النقطة الحرجة ، هي مرحلة محددة يمكن ان يطبق عندها نوع من الضبط الضروري لازالة الاخطار او تخفيضها للحدود المسموح بها وهذه المرحلة تعتمد على المرحلة السابقة حيث ان النقطة الحرجة تعتمد على مدى تعرض المنتج لأحد هذه الاخطار . وان أي نقطة في سلسلة الانتاج من المادة الاولية وحتى المنتج النهائي ، يمكن فيها تخفيض او ضبط وإزالة الأخطار ويجب ان تخضع النقاط الحرجة المحددة الى تحليل دقيق وكافي وان توثق وسوف نشرح ذلك لاحقاً.

٣. تعيين الحدود الحرجة ((حدود القبول)):

ان الحد الحرج، هو الحد الأعلى أو الأدنى الذي يجب ان لا تتجاوزه قيمة احد المعايير البيولوجية أو الكيميائية أو الفيزيائية في نقطة حرجة ،وذلك لتجنب وقوع الخطر أو التقليل من احتمال وقوعه في هذه النقطة الى الحد الأدنى ،ويشكل الحد الحرج الفاصل بين العملية الآمنة والعملية غير الآمنة.

يتضح ان كل نقطة حرجة يمكن ان تحتوي على حد واحد أو اكثر من قياسات الضبط، وانه يمكن ان يكون لكل قياس حداً حرجاً واحد أو اكثر .وتتناول الحدود الحرجة مثل، درجة الحرارة، الزمن ،القياسات ، درجة الرطوبة،مستوى الفطريات، قوة الحموضة PH، فاعلية الماء WA تركيز الملح ،تركيز المواد الحافظة وكذلك الخواص المحسوسة للمنتج و مثل الطعم والمنظر ... الخ.

ويجب الاعتماد على المعلومات العلمية الدقيقة في تعيين اعتماد الحدود الحرجة ، اذ يمكن الرجوع بهذا الصدد الى القوانين والأنظمة المطبقة والمعمول بها .

٤.انشاء نظام المراقبة والضبط لكل نقطة حرجة :

ان المراقبة هي مجموعة من الملاحظات أو القياسات المخططة والمتتابعة ، الهادفة الى تقويم فيما اذا كانت النقطة الحرجة المعينة تحت الضبط. والى انشاء مجموعة من السجلات المناسبة والمساعدة في عمليات التحقيق المستقبلية وتخدم عملية المراقبة ثلاث اهداف رئيسية وهي:

متابعة العمليات عبر الزمن .

تحديد متى تم تجاوز احد الحدود الحرجة .

توفير السجلات المكتوبة عن العمليات .

وكل عملية خاضعة للرقابة بالشكل الصحيح والمناسب يمكن ان تنتج منتجاً خطراً من الناحية الصحية . وان اغلب عمليات المراقبة تحتاج الى تجهيزات معايرة ودقيقة بالقدر المطلوب .

٥.اتخاذ الأفعال التصحيحية (لمعالجة الانحرافات):

ان الهدف من وضع نظام الـــHACCP وتطبيقه هو تحديد الأخطار المؤثرة على صحة،ووضع استراتيجيات لكيفية تجنبها أو ازالتها أو التقليل من تكرار ظهورها .

يزود هذا المبدأ الـــHACCP ،بخطوات موثقة للأفعال التصميمية التي يجب ان تتخذ عند وجود انحرف عن الحدود الحرجة . لذا فهي تعنى بمعالجة النقاط التالية :

-تحديد وتصحيح سبب عدم المطابقة .

-تحديد مصير المنتج غير المطابق .

-تسجيل الافعال التصحيحية خاصة التي تم اتخاذها .

ولا بد من تحديد افعال تصحيحية خاصة بكل نقطة حرجة بشكل مسبق وتوثيقها في خطة الـــHACCP وهذا وفق الاتي :

-ما يتم فعلة في حالة حدوث انحراف.

-المسؤول عن تنفيذ الافعال التصحيحية.

-سجلات الافعال المتخذة الواجب وضعها وحفظها .

٦- وضع اجراءات التحقيق:

ان التحقيق هو مجموعة النشاطات المختلفة عن نشاطات المراقبة التي يتم فيها تحديد صحة خطة الـــHACCP الموضوعة وامكانية تطبيقها والتاكد من التنفيذ وفق الخطة .

الاول هو مراجعة خطة الـــHACCP واقرارها للتطبيق بعد التاكد من انها معدة بشكل جيد علميا وتقنيا .

الثاني: التحقق من تنفيذ الاعمال وفق ما هو مخطط له في خطة الـــHACCP حيث ان نظام الـــHACCP الفعال لا يحتاج الا القليل من الاختبارات النهائية للمنتج .

٧-التوثيق:

ان للتوثيق في نظام الـــHACCP كما في غيره من انظمة ضمان الجودة اهمية خاصة ، حيث ان الوثائق التي تم انشاؤها تدل على معالجة جميع النقاط الواردة في المواصفة وعلى الية العمل لتحقيق المتطلبات المحددة . ان طبيعة هذه الوثائق وحجمها ينبع من طبيعة الاعمال في المنظمة ويجب ان تظم كحد ادنى ما يلي :

-قائمة بفريق الـــHACCP والمسؤولية الفردية لكل عنصر فيه .

-وصفا تفصيليا لتدفق العمليات الانتاجية .

-تحليلا شاملا للمخاطر .

-الطرق المتبعة لمراقبة النقاط .

-الاجراءات والطرق المتبعة في عمليات التحقيق .

-الاجراءات والطرق المتبعة لتحديد لافعال التصحيحية المتخذة.

اما السجلات فتشمل الاتي:

-سجلات مراقبة النقاط الحرجة واخذ القياسات اللازمة .

-سجلات الافعال التصحيحية المتخذة واعمال التصرف بالمنتج غير المطابق.

-سجلات التعديلات .

-سجلات التدابير الوقائية المتبعة للوصول الى منتج مطابق للمواصفة وخالي من أي اضرار او ملوثات.

((عريش والعجي ،، ٢٠٠٠-٣٦-٤٣))

وكما هو واضح من خلال ما تقدم بان هنالك سبعة خطوات اساسية او المبادئ الاساسية لتطبيق نظام الـــHACCP التي لا بد من تطبيقها لاجل انتاج منتجات مطابقة للمواصفات ومن الجدير بالذكر بان هذا النظام

يمكن تطبيق إجراءاته في جميع مراحل الانتاج أي من نمو المحصول الزراعي الى مرحلة الحصـــاد ومـــن ثـــم التصنيع الى اخر مرحلة وهي التوزيع ووصول المنتج الغذائي الى المستهلك بصورة جيدة .

ج- متطلبات نظام الـــــHACCP :

ومثلما سبق ذكرة بان هذا النظام يكون ناجحا عندما المنظمة تطبق انظمة الايزو المتعارف عليها وكما تطرقنا الية بان هذا يساعدنا في تحليل وتحديد الاخطار الممكنة التي يمكن ان تتعرض لها المنتجات وتحديد النقاط الحرجة مع تعيين الحدود الممكنة ومراقبة النقاط الحرجة واتخاذ الافعال الصحيحة و الحفاظ بالسجلات واعمال التحقق ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي :

شكل (١) يوضح مبادئ نظام الهسب.

وكما واضح من خلال الشكل اعلاه بان نجاح هذا النظام يتوقف على مدى تطبيق انظمة الايزو وبافتراض المنظمة التي تطبق هذا النظام بأنها حاصلة على شهادة الايزو. وفيما يلي متطلبات تطبيق هذا النظام:

١- مسؤولية الادارة:

يجب ان تحتوي سياسة الجودة في المنظمة وذلك عن طريق التزام الادارة العليا بتطبيق نظـــام الـــــHACCP وتحديد المسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بتطبيق هذا النظام ومناقشة النتائج واجراء عمليات التـــدقيق وشـــكاوى الزبائن والتدريب وغيرها.

٢- نظام الجودة :

ان الـــــHACCP هو بحد ذاته نظام جودة لكن هذا المتطلب من متطلبات مواصفة ISO9001 يعـــالج جميـــع النشاطات التي تؤثر على جودة وأمان المنتج ويساعد على التأكد من انها موثقة بشكل كاف أي بعبارة اخرى المنتج الجيد هو منتج امن .

٣- مراجعة العقد:

ان هذا يحتم على المنظمة مراجعة العقود والتاكد من القدرة على تلبية متطلباتها ويعـــالج ايضـــا كيفيـــة اجـــراء التعديلات على العقود وايصالها للشخص المعني ومن المستحسن ان تاخذ اعمال تحديد النقطة الحرجة او الحـــدود الحرجة.

٤- ضبط التصميم:

ان هذا المتطلب لا يعتبر حجر عثرة في طريق تطبيق نظام الـــHACCP علة الرغم من اعتقادنـــا بـــان هـــذا النظام يبدا من مرحلة التصميم الخاصة بالمنتج وان ضبط هذه العملية سيعطي فوائد حقيقية كبيرة . وبهذه المرحلة يتوجب على المنظمة ضبط التصميم لديها كتحليل الاخطار وتقويمها في هذه المرحلة أي سيكون عليها التاكد مـــن ان التصميم المعني يجعل الخطر في حدودة الدنيا وهذا ما ينعكس على امان المنتجات .

٥- ضبط الوثائق:

تشكل وثائق نظام الـــHACCP جزءا من وثائق نظام الجودة المطبق في الشركة لذلك ينطبق عليها كل ما ينطبق على وثائق نظام ضمان الجودة بحسب هذا البند من مواصفة ISO9001.

٦- المشتريات:

يعطي هذا البند كل شيء من المواد الاولية حتى الموردين الفرعيين ولن تضطر المنظمـــة الـــى أي تغييـــر فـــي ممارستها بشانه .ولكن يجب الانتباه هنا الى ان نظام الـــHACCP يعتبر بعض المواد الاولية بمثابة نقاط حرجة ويجب عندها التشديد على تحديد خواص ما يتم شراؤه منها بشكل مكتوب ودقيق وواضح.

٧- المنتج المورد من الزبون :

بما ان المنتجات الموردة من الزبائن يمكن ان تظم مواد تضاف الى المنتج او مواد تعبئه وتغليف، يوردها الزبون لاستخدامها في تصنيع المنتج فانه يجب التاكد من ان التقويم بحسب الـــHACCP يشملها وان جميع المعلومات اللازمة عنها متوفره.

٨- تمييز المنتج وتتبعه:

ينطبق ما تنص علية المواصفة ISO 9001 بشان التميز على الـــHACCP ولكـــن المهـــم بالنســـبة لنظـــام الـــHACCP ان تتوفر امكانية تتبع الدفعات من المواد الاولية والمنتجات، وذلك تحسبا لوقوع فشل في احـــدى النقاط الحرجة .

٩- ضبط العمليات:

ان الشروط التي يمليها هذا المتطلب من مواصفة الـــISO 9001 كافية بالنسبة الى ما يجب فعلة في هذا الصدد عند تطبيق مواصفة الـــHACCP ولكن زيادة التركيز في ذلك على النواحي الصحية والوقاية من الاصابات في جميع مراحل العمليات فيما يخص الاتي:

- الابنية: حيث يجب توفر الاجواء المناسبة بدا بتخزين المواد وحتى ارسالها الى الزبون .
- المعمل والتجهيزات : الصيانه الوقائية للتصميم الصحي والنظافة ، ضمان مقدرة العمليات والصيانة .
- العاملين : التدريب ، المسح الصحي، التطابق مع القوانين .
- العدوى : اتخاذ جميع الاجراءات الوقائية لعدم حدوثها في جميع المراحل.
- المواد التالفة : حيث يجب تمييزها وعزلها.
- اعطال واخفاقات الحاسوب والاجهزة المؤتمنة.
- ضبط البيئة : سلامة الهواء والماء من الناحية الصحية.

١٠-التفتيش والاختبار :

وتبدا عملية التقييس والاختبار من المادة الاولية حتى يتم التاكد على مطابقتها ويجب ان تكون قابلة للتتبع ويجـــب الحجر على المنتجات المنتهية ويجب الاحتفاظ بسجلات لجميع نتائج التفتيش والاختبار.

١١-ضبط المعدات الخاصة بالتفتيش والقياس والاختبار:

ان الضبط الفعال للنقاط الحرجة يعتمد على دقة طرق او معدات القياس وان ما ينطبق على المواصفة ISO 9001 يكفي بالنسبة للمواصفة الـــHACCP اذ يجب:

- ان تخضع المعدات المستخدمة لمراقبة نقطة حرجة بدقة معروفة ومناسبة .
- ان يتم تمييز حالة جميع معدات القياس بحيث تكون واضحة لجميع الافراد العاملين .
- المحافظة على المعدات وتخزينها بشكل صحيح خلال الفترات الفاصلة بين المعايرة:
- الاحتفاظ بسجلات المعايرة .

اضافة الى هذا يجب وضع طريقة واضحة ومحددة لتمييز حالة التفتيش والاختبار لكل مادة اولية او منتج او معدة وذلك لتجنب الاستخدام الخاطيء لها.

١٢- ضبط المنتج غير المطابق:

لضمان التطبيق الجيد للمواصفة الـــHACCP شرط ان تعنى الاجراءات والممارسات بهذا الصدد بشـكل جيـد بالنقاط الحرجة وبنتائج الفحص والاختبار فيها وان تحدد :

- من سيكون المسؤول عن الافعال التصحيحية في حالة حدوث انحراف .
- تحديد المنتج الذي يعد خارج حدود السيطرة هل يصحح او يعزل او يعاد تصنيعه.
- التاكد من تسجيل جميع حالات عدم المطابقة المكتشفة من النقاط الحرجة .

١٣- الافعال التصحيحية :

يتطلب تطبيق هذا البند في مواصفة الـــHACCP ، شرط ان يؤكد دليل الاجراءات والممارسـات المنصـوص عليها بهذا الشان وهي :تحديد السبب الرئيس اذا كانت احدى النقاط الحرجة خارج حدود الضبط لغرض المعالجة.

-يجب ان تؤخذ الافعال التصحيحية ايضا بنظر الاعتبار نتائج اختبارات العدوى والوباء والكشف الصحي المطبقة على الموظفين.

-يجب ان يتخذ الفعل التصحيحي لمعالجة مشكلة معينة واذا اتخذ الفعل بالخطا ستظهر مشاكل اخرى .

-ان يتم تسجيل جميع الافعال التصحيحية التي يتم اتخاذها .

١٤- المناولة والتخزين والتعبئة والتسليم:

يمكن ان تنتج الاخطار من المناولة والتخزين السيء للمنتج او للمواد الاولية وكذلك عن التعبئـة غيـر الملائمـة لاعمال التوزيع لذا يجب التركيز على ما يلي:

- ملامسة الطعام للعبوة .
- ضبط الاعمال (استخدام التعليمات ، المكونات والمعلومات الخاصة بالغذاء).
- درجات حرارة التخزين .
- دوران المخزون .
- مدة صلاحية المنتج .
- اخطار التلوث.
- الوسط المحيط ومبنى العمل .
- الضبط الصحي وضبط الوباء.

١٥- سجلات الجوددة:

يجب الاحتفاظ بسجلات الـــHACCP بطريقة مضبوطة ، ويكفي هنا تطبيق ما نص عليه المواصفة ISO 9001 تشكل هذه السجلات دليلا على على الجدية في العمل ، وتظهر الحاجة اليها خلال المراجعات النظمة للبرهنة على الادارة الفعالة والامان الغذائي.

ويجب ان تحتوي هذه السجلات على :

- مواصفات المنتج والمواد الاولية .

- خطط نظام الـــHACCP.
- ضبط العمليات وخاصة السجلات اليومية .
- اداء النقاط الحرجة .
- سجلات المعايرة .
- سجلات التدقيق واجتماعات فريق الـــHACCP.

١٦- التدقيق الداخلي للجودة :

- يجب ان يتم التدقيق على نظام الـــHACCP من قبل فريق الـــHACCP نفسه وهنا يجري الفحص الصحي للنظام .
- تصحيح حالات عدم المطابقة الموثقة وهذا يسمح بالتحسين المستمر للنظام الـــHACCPوالتدقيق.

يجب ان يكون المدققون مدربين ومستقلين عن الجهة المدقق عليها ويجب الاحتفاظ بسجلات التدقيق.

١٧- التدريب:

تعتمد عليه الـــHACCP على مشاركة الاشخاص العارفين والمدربين في سجلات واختصاصات عديدة لذا يجب :

- الاستمرار في تدريب الافراد لان هذا النظام سيكون له مستقبل وبالتالي ستكون هنالك احتياجات تدريب المستقبل .
- يجب وضع سجلات خاصة للتدريب.
- يجب ان يشمل التدريب على التغيرات في النظام وكل ما هو جديد يخص الامان الغذائي.

١٨- الخدمة :

يجب التركيز هنا عند وضع دليل اجراءات خاص بنظام الـــHACCP أي التزام المنظمة باستبعاد المنتج غير الطابق وكيفية الاجابة على استفسارات الزبون والاستجابة لشكاوية.

١٩- التقنيات الاحصائية :

ان وضع وثيقة ضبط الـــHACCP يتطلب نطاقا لاخذ العينات عند كل نقطة حرجة وهنا لا بد ان تكون هذه العملية مبنية على اسس رياضية أي يجب استخدام خطط احصائية لاعمال اخذ العينات .

نبذة تاريخية عن صناعة الالبان:

يعد العراق من اوائل الدول التي عرفت صناعة الالبان في العالم . وبالرجوع الى المصادر التاريخية حيث ان السومريون وقبل (٤٥٠٠) سنة صنعوا الزبد من الحليب وهذا ما تم ملاحظته في الاثر السومري الموجود في المتحف العراقي والذي عثر عليه في المعبد المكرس لعبادة ((ان خرساك)) في تل العبيد ويعود تاريخه الى سلالات النصف الاول من الالف الثالثة للميلاد قرابة ((٢٦٠٠.ق.م)) وكما هو معروف وادي الرافدين سباق دائما للابداع والابتكار وعرفت اول صناعة للالبان في ارض الرافدين ، اذ لا بد من تفعيل هذه الصناعة بما يلائم ومتطلبات العصر الحالي لذا اختصرت دراستنا على مصنع البان القادسية والتابع الى الشركة العامة لصناعة الالبان حيث بدء الانتاج الفعلي لهذه الشركة عام ١٩٦٠ وكان انتاجهم آنذاك للحليب المعقم فقط . وتعد هذه الصناعة ذات مساس مباشر بحياة المستهلكين لذا لابد من توافر شروط الامن الغذائي والصحي ووصول المنتجات الى المستهلك الاخير بأقل الاخطار والأمراض والأوبئة .

لكون صناعة الالبان كسائر الصناعات الغذائية فإنها تتعرض للتلف وكذلك قد تصبح خطرا حقيقيا يهدد حياة الاف المستهلكين . فكانت لنا الوقفة مع هذا المصنع المعطاء والذي يضم بين طياته مجموعة من الخطوط الانتاجية المتنوعة مثل ((الحليب المعقم، الأجبان على اختلاف انواعها ، الرائب ،الزبد..وغيرها)) ويغذي هذا المصنع

محافظة القادسية والمحافظات المجاورة وفي الفترة الاخيرة بدء يصدر منتجاته الى محافظة بغداد واعـدت لهـذا الغرض قائمة فحص والمتكونة من سبع درجات التي توضح مدى تطبيق مبـادئ نظـام الـ HACCP وأهـم المتطلبات الأساسية لتطبيقه ووزعت هذه القائمة على الافراد والإدارة العليا لمعرفة نسبة التطبيق وكما يوضـحها التحليل الآتي. هذه الدراسة لتوضح لمتخذ القرار اهم نظم الجودة التي يمكن تطبيقهـا لتحقيـق الامـان الغـذائي والصحي وتقليل الاخطار والنقاط الحرجة التي قد يتعرض اليها المنتج والمستهلك على حد سواء .

اولا: مبادئ نظام الـ HACCP

جدول (١) مدى توافر مبدأ تحليل الاخطار

الاوزان	مطبق وموثق	مطبق وموثق جزئيا	مطبق وغير موثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق جزئيا وموثق جزئيا	مطبق جزئي وغير موثق	غير مطبق وغير موثق
١-تحليل الاخطار : يتميز كل منتج بخصائص معينة كان تكون بايلوجية او كيميائية او فيزيائية التي يجب المحافظة عليها ضمن حدود معينة حتى يكون المنتج قابل للاستهلاك وياتي الخطر نتيجة عدم ضبط هذة الخواص.							
١-اجراء عمليات لتحديد الاخطار واساليب الضبط والقياس المرتبطة بها.					•		
٢- اجراء التغيرات اللازمة على المنتج او العملية لتحقيق شروط الامان.					•		
٣- توافر قاعدة مرجعية يتم على اساسها تحديد النقاط الحرجة.					•		
الاوزان wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑Fi	0	0	0	0	3	0	7
النقاط ∑Fi.wi	0	0	0	0	6	0	0
النسبة المئوية	20%						

من خلال الجدول اعلاه وبعد تفريغ استمارات الاستبيان والخاصة بمبادئ نظام الـHACCP وكما تم التطرق الية هناك سبعة مبادئ اساسية لهذا النظام . حيث كان اول مبدأ وهو تحليل الاخطار اذ حصل هذا المبدأ على نسبة تطبيق في الشركة المبحوثة نسبة 20% وكان جل اهتمام هذا المبدأ بتحديد الاخطار وأساليب الضـبط وتحديـدها بصورة دقيقة وذلك لأجل تحديد التغيرات اللازمة وإجراءها على المنتج.

جدول (٢) مدى توافر تحديد النقاط الحرجة

الاوزان	مطبق وموثق	مطبق وموثق جزئيا	مطبق وغير موثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق جزئيا وموثق جزئيا	مطبق جزئي وغير موثق	غير مطبق وغير موثق
ب-تحديد النقاط الحرجة . ان النقاط الحرجة هي مرحلة محددة يمكن ان يطبق عندها نوع من الضبط الضروري لازالة الاخطار وتخفيظها .							
٤- ضبط المعالجات الحرارية .		•					
٥- اختبار محتويات المنتج.		•					
٦- اختبار التلوث الفيزيائي.						•	
٧-عمليات تسخين المنتج.		•					
٨-تحديد درجة الـ PH المناسبة لمنع نمو الاحياء.	•						
الاوزان wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑Fi	0	1	3	0	0	1	15
النقاط ∑Fi.wi	0	5	12	0	0	1	0
النسبة المئوية	45%						

ركز هذا المبدأ على ان الغذاء الذي يتم انتاجه امنا وهذا المبدأ يعتمد على المبدأ الاول وهو تحليل الاخطار واتضح من خلال التحليل بان الشركة تطبق هذا المبدأ بنسبة 45% وذلك لأجل تحديد النقاط الحرجة وتحقيقها للحدود المسموح بها وهذه النسبة جيدة قياسا بالمبدأ الاول .

جدول (٣) مدى توافر تعيين الحدود الحرجة

الاوزان	مطبق وموثق	مطبق وموثق جزئيا	مطبق وغير موثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق جزئيا وموثق جزئيا	مطبق جزئي وغير موثق	غير مطبق وغير موثق
جـ- تعيين الحدود الحرجة وهو الحد الاعلى او الادنى الذي يجب ان لا تتجاوزة قيمة احد المعايير البايلوجية او الفيزيائية في نقطة حرجة.							
٩- درجات الحرارة المسموح بها ..	•						
١٠- الوقت.	•						
١١- درجة الرطوبة مستوى القطريات		•					
١٢- قوة الحموضة وفاعلية الماء.	•						
١٣- تركيز الملح والمواد الحافظة.	•						
١٤- الخواص المحسوسة للمنتج مثل الطعم والمنظر.			•				
تعيين الحدود الحرجة							
الاوزان wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑Fi	4	1	1	-	-	-	-
النقاط ∑Fi.wi	24	5	4	-	-	-	-
النسبة المئوية	55%						

أي المقصود هنا حدود القبول وهو الحد الاعلى والادنى الذي لا يجوز تجاوزه حسب المعايير البايولوجية والفيزيائية والكيميائية وتحديد قياسات الضبط مثل درجة الحرارة والرطوبة والوقت وقوة الحموضة وغيرها حيث حصل هذا المبدأ على نسبة تطبيق 55% وهي نسبة جيدة في الشركة قيد الدرس.

جدول(٤) مدى توافر إنشاء نظام المراقبة و الضبط لكل نقطة

الأوزان	مطبق وموثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق وغير موثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق جزئيا وغير موثق	غير مطبق وغير موثق
د- انشاء نظام المراقبة والضبط: ان المراقبة هي مجموعة من الملاحظات و القياسات المخططة والمتابعة والهادفة الى تقويم فيما اذا كانت النقطة الحرجة المعينة تحت الضبط ام لا.							
١٥.متابعة العمليات عبر الزمن .					•		
١٦.تحديد اذا ما تم تجاوز احد الحدود الحرجة					•		
١٧. توفير السجلات المكتوبة عن العملية.						•	
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
التكرارات ∑ Fi	0	0	0	0	2	1	17
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	0	0	4	1	0
النسبة المئوية	%٢٦						

وهذا المبدأ يركز على الملاحظة والقياس والمتابعة فيما اذا كانت النقطة الحرجة تحت السيطرة ام لا. وهذا يتم من خلال انشاء مجموعة السجلات الأساسية والمساعدة حيث حصل هذا المبدأ على نسبة تطبيق 16% وهي نسبة قليلة قياسا بالمبادئ السابقة لذا لابد من الرجوع الى سياسات الشركة وإستراتيجيتها والعمل على زيادة تطبيق هذه المبادئ الأساسية لنظام HACCP .

جدول (٥) مدى توافر اتخاذ الأفعال الصحيحة

الأوزان	مطبق وموثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق وغير موثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق جزئيا وغير موثق	غير مطبق جزئيا	غير مطبق وغير مطبق
جـ- اتخاذ الأفعال التصحيحية وهو منع المنتج وصول المنتج الخطر الى المستهلك.							
١٨.تحديد وتصحيح سبب عدم المطابقة .					•		
١٩. تحديد المنتج غير المطابق .			•				
٢٠.تسجيل الأفعال التصحيحية التي تم اتخاذها					•		
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	1	0	2	0	17
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	4	0	4	0	0
النسبة المئوية	26%						

يركز هذا المبدأ على كيفية إجراء التصحيحات على المنتج وكيفية تنفيذها و ماهي الأفعال التصحيحية في حالة حدوث انحراف معين وهل هنالك سجلات معدة لهذا الغرض حيث حصل هذا المبدأ على نسبة تطبيق 26% في الشركة قيد الدرس إذ لابد من اخذ أفعال تصحيحية خاصة بكل نقطة حرجة وتحسينها باستمرار للوصول الى التطبيق الكلي الخاص بهذا النظام.

جدول (٦) مدى توافر وضع إجراءات التحقيق والتوثيق

الأوزان	مطبق وموثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق وغير موثق	مطبق جزئيا وموثق جزئيا	مطبق جزئيا وغير موثق	غير مطبق وغير موثق
و. وضع إجراءات التحقيق والتوثيق: مجموعة النشاطات التي يتم من خلالها تحديد صحة خطة الـHACCP الموضوعة وإمكانية تطبيقها وهذه يجب توثيقها والتي تدل على معالجة جميع النقاط الواردة في المواصفة.						
٢١. إجراء تحقيق عن الخطة الموضوعة بالاعتماد على الخبراء أو الملاحظة والقياس .				*		
٢٢. مراجعة النظام وتطبيقه.					*	
٢٣.مراجعة حالات الانحراف والتصرف بالمنتجات المخالفة.				*		
٢٤. هناك إجراءات متبعة للتوثيق وهذه الإجراءات تأخذ بنظر الاعتبار جميع العمليات السابقة وتوثق تفصيليا .				*		
وضع إجراءات التحقيق والتوثيق.						
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	0	0	3	0	17
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	0	0	6	0	0
النسبة المئوية	% 20						

تتكون هذه النقاط من مبدأين أساسين وهما إجراءات التحقيق والتوثيق حيث حصل هذا المبدأ على نسبة تطبيق كانت 20% والمتعلقة بالتأكد من تطبيق خطة الـHACCP والتحقق من تنفيذها كما تتضمن التوثيق لنظام الـHACCP كما في أنظمة الجودة الأخرى.

ثانياً : متطلبات تطبيق المواصفة الـHACCP

جدول (٧)مدى التزام الشركة بمسؤولية الإدارة

الأوزان	مطبق وموثق	مطبق وموثق جزئيا	مطبق وغير موثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق جزئيا وموثق جزئيا	مطبق جزئيا وغير موثق	غير مطبق وغير موثق
مسؤولية الإدارة							
١.هنالك تبني واضح لنظم الجودة وخاصة عائلة ISO							*
٢.التزام الإدارة بتطبيق نظام الـHACCP							*
٣.حصول المسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بنظام الـHACCP من قبل الإدارة العليا							*
٤. هنالك مراجعة دورية من قبل الإدارة بنظم الجودة.					*		
٥. تأخذ الإدارة جميع التطورات الخارجية الحاصلة في مجال نظم الجودة.						*	
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	0	0	1	1	18
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	0	0	2	1	0
النسبة المئوية	% 15						

من خلال الجدول أعلاه حصلت الشركة درجات تقويم متدنية حيث بلغت النسبة المئوية 15% أي الشركة تطبق هذا المتطلب بنسبة 15% وهذه النسبة قليلة لذا لابد من إعادة النظر في سياستها وبكون الشركة لم تطبق هكذا مواصفات ولكن على الرغم من ذلك فأن هنالك تطبيق وله نسبة كما ذكرت سابقا لذلك يتحتم على الشركة التزام الإدارة العليا بتطبيق نظام الـHACCP وتحديد المسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بتطبيق هذا النظام.

جدول (٨) مدى التزام الشركة بنظم الجود

الأوزان	مطبق وموثق	مطبق وموثق جزئيا	مطبق وغير موثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق جزئيا وموثق جزئيا	مطبق جزئيا وغير موثق	غير مطبق وغير موثق
٢. نظام الجودة							
٦. يعد نظام الهسب بحد ذاته نظام للجودة							*
٧.يساعد هذا النظام على توثيق جميع النشاطات التي تؤثر على الجودة وأمان المنتج .							*
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	0	0	0	0	20
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	0	0	0	0	0
النسبة المئوية	ZERO %						

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن الشركة لم تحقق أي إنجاز يذكر في هذا المجال حيث حصلت على نسبة صفر لتطبيق هذا المتطلب يكون الشركة لم تطبق نظام الجودة لذا لابد من الانتباه إلى هذه الفقرة وإعادة النظر من قبل الشركة إذ تبين إن الشركة لم تتبنى فلسفة نظام الجودة وهذا أدى إلى عدم تطبيق هذه النظم .

جدول (٩) مدى التزام الشركة بمراجعة العقـــد

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق وموثوق جزئيا	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئيا وموثوق	مطبق جزئيا وموثوق جزئيا	مطبق جزئيا وغير موثوق	غير مطبق وغير موثوق
٣. مراجعة العقد							
٨. المراجعة الدورية للعقود والتأكد من القدرة على تلبية متطلباتها.					*		
٩.طرق إجراء التعديلات على العقود						*	
١٠. تحديد النقاط الحرجة والحدود الحرجة في نتائج نشاطات مراجعة العقد .					*		
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	0	0	2	1	0
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	0	0	4	1	0
النسبة المئوية	% 16						

اتضح من الجدول السابق إن الشركة تقوم بمراجعة العقود ولكن هذا المتطلب ايضا كانت نسبة تطبيقه ضعيفة جداً ألا وهي 16% ويتحتم على الشركة مراجعة العقود والقدرة على تلبية متطلباتها وكيفية إجراء العقود لذا لابد مـــن دراسة جميع العقود المقدمة وتحديد النقاط الحرجة.

جدول (١٠) مدى التزام الشركة بضبط التصميم

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق وموثوق جزئيا	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئيا وموثوق	مطبق جزئيا وموثوق جزئيا	مطبق جزئيا وغير موثوق	غير مطبق وغير موثوق
٤. ضبط التصميم							
١١.تحليل الأخطار وتقويمها في هذه المرحلة							*
١٢. التأكد من التصميم المعني بجعل الخطر في حدوده الدنيا							*
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	0	0	0	0	20
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	0	0	0	0	0
النسبة المئوية	ZERO %						

يتعلق هذا المتطلب بتحديد التصميم المناسب لمنتج بحيث يكون المنتج في أمان وفي الحدود الدنيا من الخطر ومـــن خلال التحليل اتضح إن هذا المتطلب كانت نسبة تطبيقه صفر ولم تحصل الشركة على أي نسبة تذكر وذلك يعود لأسباب خاصة بالشركة نفسها لأنها لم تأخذ بالجهات الواصفة القياسية HACCP .

جدول (١١) مدى التزام الشركة بضبط الوثائق

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق وموثوق جزئياً	مطبق جزئياً وموثوق جزئياً	مطبق جزئياً وموثوق	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئياً وغير موثوق	غير مطبق وغير موثوق
الأوزان	6	5	4	3	2	1	0
٥. ضبط الوثائق							
١٣.مراجعة الوثائق وموقع عليها ومؤرخة من قبل أشخاص مخولين		*					
١٤. توافر رقم لكل وثيقة لضمان القدرة على تحديد التقاطع المرجعي مع لوائح تحديد النقاط الحرجة .		*					
١٥. عند تغير خطط النظام توزع الإصدارات الجديدة على النسخ المضبوطة منها.			*				
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	2	0	0	1	0	17
النقاط ∑ Fi . Wi	0	10	0	0	2	0	0
النسبة المئوية	% 40						

ومن خلال الجدول أعلاه حصل هذا المتطلب على أعلى نسبة قياساً بالمتطلبات التي سبقته حيث المنظمة وضعت إجراءات معينة للسيطرة على الوثائق المطلوبة ولكنها نسبة لا بأس بها وحددت الشركة الضوابط اللازمة للسيطرة على هذه الوثائق حيث ظهرت النسبة المئوية تطبيق جزئي لهذا المتطلب إذ بلغت النسبة 40% لمتطلب ضبط الوثائق.

جدول (١٢) مدى التزام الشركة بالمشتريات

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق وموثوق جزئياً	مطبق جزئياً وموثوق	مطبق جزئياً وموثوق جزئياً	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئياً وغير موثوق	غير مطبق وغير موثوق
٦- المشتريات							
١٦- اعتبار المواد الاولية نقاط حرجة وتحديد خواص مالية شراؤه منها وبشكل مكتوب ودقيق وواضح.					*		
١٧- تقويم الموردين وحفظ هذا التقويم في سجلات خاصة .				*			
١٨. توافر خدمات الفحص الصحي وفحوص الوباء وغيرها.				*			
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	1	0	2	0	17
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	4	0	4	0	0
النسبة المئوية	% 26						

يركز هذا المتطلب إلى تحديد مصادر الشراء والموردين الرئيسيين والفرعيين واعتبار عملية الشراء نقطة حرجة يجب الانتباه إليها حيث إن المادة الأولية يجب ان تطابق المواصفات الفنية والكيميائية والفيزيائية للمادة المشتراة وكلما كانت المادة ذات جودة عالية كلما انعكس على جودة المنتج النهائي وخاصة نظام الحساب يطبق مبدأ التركيز من المنشأ إلى الزبون وقد حصل هذا المتطلب على نسبة 26% وهي نسبة لا باس بها.

جدول (١٣) مدى التزام الشركة بالمنتج المورد من الزبون

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق وموثوق جزئيا	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئيا وموثوق	مطبق جزئيا وغير موثوق	مطبق وغير موثوق
الأوزان	6	5	4	3	2	1	0
٧- المنتج المورد من الزبون.							
١٩- توافر جميع المعلومات عن المنتجات الموردة من الزبائن.							*
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	0	0	0	0	20
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	0	0	0	0	0
النسبة المئوية	ZERO						

اتضح من خلال الجدول أعلاه ان الشركة لم تعطي اهمية لهذا المتطلب وقد حصل على نسبة صفر عن التطبيق لذا يتطلب على الشركة البحث والتقصي عن المنتجات الموردة وكيفية تعيينها وأيضاً إلى الشركة بأقل الاخطار لذا لابد على الشركة النظر إلى هذا المتطلب بحذر وهو في المنتجات الموردة بصوره جيدة .

جدول (١٤) مدى التزام الشركة بتمييز المنتج وتتبعه

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق وموثوق جزئيا	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئيا وموثوق	مطبق جزئيا وغير موثوق	غير مطبق وغير موثوق
٨- تمييز المنتج وتتبعه.						
٢٠- امكانية تتبع الدفعات من المواد الاولية والمنتجات تحسبا لوقوع فشل في احدى النقاط الحرجة.						
٢١-توفر خطة مكتوبة لكيفية إعادة الطلب.						
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	0	0	1	1	18
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	0	0	2	1	0
النسبة المئوية	% 15						

في هذا المتطلب يتحتم على الشركة متابعة منتجاتها من المادة الاولية وحتى الصنع النهائي تحسبا لأي نقطة حرجة من الممكن ان تؤدي إلى فشل المنتج وأيضاً الاخذ بنظر الاعتبار كيفية تمييز منتجاتها حيث حصل هذا المتطلب

على نسبة مئوية 15% لتطبق هذا المتطلب فلا بد من إجراء الدراسات الاولية لتحسين هذا المتطلب والمتطلبات الاخرى وحسب الشروط التي تحتمها هذه المواصفة .

جدول (١٥) مدى التزام الشركة بضبط العمليات

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق وموثوق جزئيا	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئيا وموثوق	مطبق جزئيا وموثوق جزئيا	مطبق جزئيا وغير موثوق	غير مطبق وغير موثوق
٥. ضبط العمليات.							
٢٢-التركيز على ضبط العمليات الصحية والوقاية من الإصابات في جميع مراحل العمليات.					*		
٢٣-الأبنية وتوفر الأجواء المناسبة والتسهيلات بدا من التخزين وحتى الإرسال إلى الزبون.				*			
٢٤- المعمل والتجهيزات لغرض ضمان مقدرة العمليات والصيانة الوقائية التصميم الصحي والنظافة .				*			
٢٥- العاملين : توفر التدريب والوضع الصحي				*			
٢٦- العدوى : إجراءات وقائية لضمان عدم حدوثها ف بجميع المراحل .				*			
٢٧- المواد التالفة تميز بوضوح وتعزل.			*				
٢٨- ضبط البيئة من حيث سلامة الهواء والماء من الناحية الصحية				*			
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	1	5	1	0	20
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	4	15	2	0	0
النسبة المئوية	% 30						

ايضا هذا المتطلب يعد من المتطلبات الاساسية حيث حصل على نسبة تطبيق 30% وهي نسبة جيدة ويركز هذا المتطلب على توفير الأجواء المناسبة لتخزين المادة والصيانة الوقائية والتجهيز وكذلك تدريب الافراد والعاملين والمسح الصحي لهم ومراقبة ومكافحة العدوى وابعاد المواد التالفة وضبط البيئة الخارجة من حيث سلامة الهواء والماء من الناحية الصحية حيث اتضح وكما سبق ذكره بان هذا المتطلب مطبق جزئيا ويضاف إلى ذلك الشروط الخاصة بالمواصفة القياسية ISO 9001 حيث تكون كافية بهذا الصدد.

جدول (١٦) مدى التزام الشركة بالتقييس والاختبار

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق وموثوق جزئيا	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئيا وموثوق	مطبق جزئيا وغير موثوق	غير مطبق وغير موثوق
١٠- التقييس والاختبار.						
٢٩- مطابقة المواد للمواصفات .		*				
٣٠- عزل المنتجات المنتهية .			*			
٣١- الاحتفاظ بسجلات لجميع نتائج التفتيش والاختبار.					*	
٣٢- تدريب الافراد القائمين على اعمال الاختبار.			*			
الأوزان \Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	1	2	0	1	0	19
النقاط ∑ Fi . Wi	0	5	8	0	2	0	0
النسبة المئوية	% 38						

يركز هذا المتطلب على مدى التزام الشركة المبحوثة بضبط التفتيش والاختبار من المادة الاولية إلى المنتج النهائي ومطابقته للمواصفة القياسية ومن خلال الجدول أعلاه ان نسبة التطبق كانت 38 % وهي نسبة لا بأس بها والمواصفة ضمن هذا المتطلب مطبقة جزئيا.

جدول (١٧) مدى التزام الشركة بضبط معدات التفتيش والقياس والاختبار.

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق وموثوق جزئيا	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئيا وموثوق	مطبق جزئيا وغير موثوق	غير مطبق وغير موثوق
١١- ضبط معدات التفتيش والقياس والاختبار.						
٣٣- المعدات مهيأة لمراقبة نقطة حرجة ------		*				
٣٤- التمييز بين المعدات ايهما معايرة وايهما غير قابلة للاستخدام .		*				
٣٥- المحافظة على المعدات وتخزينها بشكل صحيح.		*				
الأوزان \Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	3	0	0	0	0	17
النقاط ∑ Fi . Wi	0	15	0	0	2	0	0
النسبة المئوية	% 50						

ويشمل هذا المتطلب مدى ضبط المعدات الخاصة بالتفتيش والقياس والاختبار حيث ان الضبط الدقيق للنقاط الحرجة تعتمد على دقة طرق او معدات القياس حيث حصل هذا المتطلب على نسبة تطبق 50 % وهي اعلى نسبة حصلت عليها المواصفة والمتعلقة باخضاع جميع المعدات للمراقبة وتميز جميع المعدات للافراد بحيث تكون واضحة وسهلة الاستعمال اضافة إلى الاحتفاظ بسجلات المعايرة لهذه المعدات .

جدول (١٨) مدى التزام الشركة بضبط المنتج غير المطابق

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق وموثوق جزئيا	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئيا وموثوق	مطبق جزئيا وموثوق جزئيا	مطبق وغير موثوق	غير مطبق وغير موثوق
١٢- ضبط المنتج غير المطابق..							
٣٦- هنالك مسئولين عن اتخاذ الأفعال التصحيحية في حالة حدوث انحراف.	*						
٣٧- يتم تسجيل جميع حالات عدم المطابقة.		*					
٣٨- يجري إعادة فحص أي منتج غير مطابق ثم تصحيح الخلل فيه.				*			
الأوزان \Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	1	1	0	0	1	0	17
النقاط ∑ Fi . Wi	6	5	0	0	2	0	0
النسبة المئوية	% 43						

في الجدول اعلاه حيث حصل هذا المتطلب على نسبة تطبيق 43 % وهي نسبة جيدة ايضا والخاص بمسئولية تحديد الشخص عن الافعال التصحيحية للمنتجات غير المطابقة وتحديدها واخراجها خارج حدود السيطرة وهذا المتطلب هو مطبق في الشركة قيد الدراسة ولكن لا بد من تحسينه باستمرار للوصول إلى التطبيق الكامل.

جدول (١٩) مدى التزام الشركة بالافعال التصحيحية

الأوزان	مطبق وموثق	مطبق وموثق جزئيا	مطبق وغير موثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق جزئيا وموثق جزئيا	مطبق وغير موثق جزئيا	غير مطبق وغير موثق
١٣- الأفعال التصحيحية							
٣٩- تحديد ما هي الأسباب اذا كانت أحدى النقاط الحرجة خارج حدود الضبط.			*				
٤٠- يدخل ضمن الأفعال التصحيحية نتائج اختبارات العدوى والوباء والكشف الصحي.			*				
٤١- مراجعة كل فعل تصحيحي وذلك للتاكد من فاعليته.					*		
٤٢- يتم تسجيل جميع الأفعال التصحيحية التي يتم اتخاذها .						*	
الأوزان \Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	2	0	1	1	16
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	8	0	2	1	0
النسبة المئوية	% 28						

يركز هذا المتطلب على الكيفية التي يتم بها اخذ الأفعال التصحيحية بنظر الاعتبار واختبارات نتائج العدوى والوباء والكشف الصحي عن الموظفين وايضا حصل على نسبة تطبق كانت 28% وهي نسبة جيدة لتطبيق نظام الـ HACCP في الشركة قيد الدرس.

جدول (٢٠) مدى التزام الشركة بالمناولة والتخزين والتعبئة .

الأوزان	مطبق وموثق	مطبق وموثق جزئيا	مطبق وغير موثق	مطبق جزئيا وموثق	مطبق جزئيا وموثق جزئيا	مطبق جزئيا وغير موثق	غير مطبق وغير موثق
١٤- المناولة والتخزين والتعبئة .							
٤٣- إجراء ضبط الاعمال باستخدام التعليمات والمكونات والمعلومات الخاصة بالغذاء .		*					
٤٤- ضبط درجات الحرارة الخاصة بالتخزين والتوزيع .			*				
٤٥- مراجعة دورات المخزون ومدة صلاحية المنتج وأخطار التلوث.		*					
٤٦- العمل على ضبط المحيط ومبنى العمل والضبط الصحي وضبط الوباء.				*			
الأوزان \Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	2	1	1	0	0	16
النقاط ∑ Fi . Wi	0	10	4	3	0	0	0
النسبة المئوية	% 43						

يركز هذا المتطلب على معدات المناولة والتخزين والتعبئة والتغليف وقد يعد هذا المتطلب من النقاط الحرجة اذا استخدمت بصورة سيئة وعدم ملائمة للتخزين او التعبئة او التغليف حيث حصل هذا المتطلب على نسبة تطبيق جيدة حيث كانت 43 % وحسب المواصفة يهتم هذا المتطلب بضبط درجات الحرارة والمخزون ومدة الصلاحية وأخطار التلوث وغيرها.

جدول (٢١) مدى التزام الشركة بسجلات الجودة والتدقيق الداخلي

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق جزئيا وموثوق	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئيا وموثوق	مطبق جزئيا وغير موثوق	غير مطبق وغير موثوق
١٥- سجلات الجودة والتدقيق الداخلي.						
٤٧- تضم السجلات الخاصة بالجودة مواصفات المنتج والمواد الاولية وخطط الـــHACCP.					*	
٤٨- سجلات خاصة باداء النقطة الحرجة.						*
٤٩- سجلات خاصة بالمعايرة وجداول اصال الاجتماعات الخاصة بـــHACCP.						*
٥٠- إجراء عمليات التدقيق بصورة منتظمة من قبل فريق الـــHACCP.						*
٥١- تصحيح حالات عدم المطابقة الموثقة.					*	
٥٢- تدريب الأفراد القائمين بعمليات التدقيق.						*
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات ∑ Fi	0	0	0	0	2	2	16
النقاط ∑ Fi . Wi	0	0	0	0	4	2	0
النسبة المئوية	% 10						

يركز هذا المتطلب على كيفية الاحتفاظ بسجلات نظام الـ HACCP بطريقة جيدة وتحتوي هذه السجلات على مواصفات المنتج والمواد الأولية وجميع السجلات الخاصة بالمنتج من المادة الأولية وحتى يصبح منتجا جاهزا وايضا التركيز على أنظمة التدقيق ويجب ان يكون التدقيق منظم من قبل فريق يسمى بفريق الـــHACCP وقد حصل هذا المتطلب على نسبة تطبيق 10% وهي نسبة ضعيفة فلا بد على الشركة قيد الدرس ان تعطي اهمية لهذا المتطلب.

جدول (٢٢) مدى التزام الشركة بالتدريب والخدمة والتقنيات الاحصائية

الأوزان	مطبق وموثوق	مطبق وموثوق جزئيا	مطبق وغير موثوق	مطبق جزئيا وموثوق	مطبق جزئيا وموثوق جزئيا	مطبق جزئيا وغير موثوق	غير مطبق وغير موثوق
١٦-التدريب والخدمة والتقنيات الاحصائية.							
٥٣-إجراء عمليات تدريب للنظام الجديد.							*
٥٤- اعتماد سجلات خاصة للتدريب.						*	
٥٥-لا بد من اشتمال التدريب على التغيرات في النظام واي شيء جديد فيما يخص الامن الغذائي وغيرها.							*
٥٦- الاستماع لصوت الزبون والاستجابة لشكاويه.							*
٥٧-اعتماد أسلوب العينات عند كل نقطة حرجة.		*					
٥٨- استخدام الأسس العلمية والإحصائية والفيزيائية والكيميائية وغيرها.						*	
الأوزان Wi	6	5	4	3	2	1	0
مجموع التكرارات $\sum Fi$	0	1	0	0	0	2	18
النقاط $\sum Fi \cdot Wi$	0	5	0	0	0	2	0
النسبة المئوية	% 14						

في الحقيقة هذا المتطلب يتفرع إلى ثلاثة متطلبات وهي متطلب التدريب والخدمة والتقنيات الإحصائية حيث ركز الأول على الاستمرار في التدريب للإفراد العاملين ووضع سجلات خاصة لهم وان يشمل التدريب كل ما يخص الامان الغذائي . اما الخدمة التزام المنظمة باستبعاد المنتج غير المطابق والاستماع لصوت الزبون والاستجابة لشكاوية . أما التقنيات الإحصائية لا بد من وضع وثيقة لضبط الـHACCP واخذ العينات ونقاط السيطرة وفق أسس رياضية وإحصائية حيث كانت نسبة التطبيق لهذا المتطلب 14 % وهي نسبة ضعيفة ايضا فلا بد من تحسينها من قبل الشركة المبحوثة.

يمكن توضيح ذلك من خلال الملخص الاتي الذي يوضح مبادئ تطبيق نظام الـHACCP والمتطلبات الاساسية للتطبيق وتم استخراج هذا الجدول بالاعتماد على الجداول السابقة والغرض منه توضيح خلاصة تطبيق نظام الـHACCP في الشركة المبحوثة.

جدول (٢٣) ملخص تطبيق مبادئ ومتطلبات نظام الـHACCP.

اولا : المبادئ		
	نسبة التطبيق	مدى التطبيق
تحليل الاخطار	%20	مطبق بشكل اولي
تحديد النقاط الحرجة	%45	مطبق جزئيا وغير موثق بشكل مناسب
تعيين الحدود الحرجة	%55	مطبق جزئيا وغير موثق بشكل مناسب
إنشاء نظام المراقبة والضبط	%16	مطبق بشكل اولي
اتخاذ الأفعال التصحيحة	%26	مطبق بشكل اولي
وضع إجراءات التحقيق والتوثيق	%20	مطبق بشكل اولي
ثانيا: متطلبات تطبيق نظام الـ HACCP		
مسؤولية الإدارة	%15	مطبق بشكل اولي
نظام الجودة	ZERO	غير مطبق كليا
مراجعة العقد	%10	مطبق بشكل اولي
ضبط التنظيم	ZERO	غير مطبق كليا
ضبط الوثائق	%40	مطبق جزئيا وهنالك انحرافات
المشتريات	%26	مطبق بشكل اولي
المنتج المورد من الزبون	ZERO	غير مطبق كليا
تمييز المنتج وتتبعيته	%15	مطبق بشكل اولي
ضبط العمليات	%30	مطبق بشكل اولي
التفتيش والاختبار	%38	مطبق جزئيا وهنالك انحرافات
ضبط معدات التفتيش والقياس والاختبار	%50	مطبق جزئيا وغير موثق
ضبط المنتج غير المطابق	%43	مطبق جزئيا وهنالك انحرافات
الأفعال التصحيحية	%28	مطبق بشكل اولي
المناولة والتخزين والتعبئة	%43	مطبق جزئيا وهنالك انحرافات
سجلات الجودة والتدقيق الداخلي	%10	مطبق بشكل اولي
التدريب والخدمة والتقنيات الاحصائية	%14	مطبق بشكل اولي
المناولة والتخزين والتعبئة	43%	مطبق جزئيا وهنالك انحرافات
سجلات الجودة والتدقيق الداخلي	10%	مطبق بشكل اولي
التدريب والخدمة والتقنيات الاحصائية	14%	مطبق بشكل اولي

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد تمخض عن الدراسة السابقة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات العلمية التي توصلت إليها الدراسة في امكانية تطبيق نظام الـــHaccp في المصنع قيد الدرس وهذا ما سنلاحظه في الفقرة التالية:

أولاً: الاستنتاجات:

أ- الاستنتاجات المتعلقة بمبادئ الـــHaccp:

١-ضعف الدراسات المقدم في المصنع بخصوص مبدأ تحليل الاخطار اذ لابد من وضـــع السياســـات والمســـياقات المعينة بتحديد الاخطار واساس ضبطها.

٢-سبق بأن الشركة تهتم بتحديد النقاط الحرجة وتعيين الحدود لحرجة لمنتجاتها حيث هذا المبدأ حصل على نســـبة مئوية اعلى من المبدأ السابق والخاص بتحديد المعايير البايولوجية والكيمياوية والفيزياوية وغيرها.

٣-ضعف وقلة الاهتمام بإنشاء نظام المراقبة والضبط لكل نقطة حرجة وكانت النسبة متدنية في هذا المبدأ.
٤-هنالك دور واضح للافعال التصحيحية في حالة حدوث انحراف معين في المصنع وحصل هذا المبدأ على نسبة مئوية لا بأس بها.
٥-ان عملية التوثيق متدنية أيضاً لابد من التحقق من توثيق وتطبيق اجراءاتها وفق متطلبات نظام الـHaccp.

ب- الاستنتاجات المتعلقة بتطبيق متطلبات نظام الـHaccp:

١-قلة اطلاع الادارة العليا بمفاهيم انظمة الجودة وخاصة الـHaccp.
٢-عدم وجود قسم متخصص بأنظمة الجودة او تأكيد الجودة في المصنع قيد الدرس.
٣-تبين عند تطبيق نظام الـHaccp ان هنالك متطلبات مطبقة بشكل اولي لابد من اعادة النظر في سياقات عمل المصنع وكيفية تحسين هذه المتطلبات وهي "مسؤولية الادارة" مراجعة العقد، المشتريات، تمييز المنتج وتتبعه، ضبط العمليات، الاعمال التصحيحية، سجلات الجودة والتدقيق الداخلي، تدريب الخدمة، التقنيات الاحصائية.
٤-أيضاً ظهر عند تطبيق نظام الـHaccp هنالك متطلبات مطبقة جزئياً وغير موثقة مثل "ضبط معدات التفتيش والقياس والاختبار".
٥-تبين وجود بعض المتطلبات كان تطبيقها صفر وهي نظام الجودة ضبط التقييم المنتج المورد من الزبون.
٦-أما بعض المتطلبات ونتيجة التحليل كانت مطبقة جزئياً وغير موثقة بشكل مناسب او وجود انحرافات وأخطاء فيها مثل "ضبط الوثائق، التفتيش والاختبار وضبط المنتج غير المطابق المقاولة والتخزين والتقنية.

ثانياً: التوصيات:

١-اعتماد المصنع على المواصفة القياسية الـHaccp الموجودة في الدراسة للتأكيد على التزامه بمتطلباتها وكيفية تسخيرها لخدمة الزبون الخارجي وايصال المنتج بأقل الاخطار التي قد تصيبه.
٢-العمل بآليات الاستنتاجات التي تم تقديمها في الفقرة "أولاً" وذلك لتفحص ومعرفة أي المتطلبات مطبقة وأيها يحتاج إلى تحسين وما هي اجراءاتها الاساسية في عملية التطبيق.
٣-فتح ابواب التعاون بين المصنع والجامعات العراقية وخاصة الكليات والمؤسسات التي تؤهل انظمة الجودة وإعداد الدورات التدريبية لذلك وإطلاع الادارة في هذا المجال.
٤-رفع وعي العاملين وبث ثقافة الجودة فيهم وإخضاعهم للفحص الطبي المستمر وكذلك فحص الاجهزة والمعدات والمادة الاولية قبل وصولها الى الصناعة الانتاجية لتحديد لنقاط الحرجة ومعالجتها فور اكتشافها.
٥-العمل على دراسة انظمة الجودة وكيفية ضبط التصميم وعملية توريد المنتج من الزبون حيث حصلت على نسبة تطبيق صفر.
٦-الاهتمام بمعدات الضبط والتفتيش وادوات الضبط الاحصائي واستخدام ادوات ادارة الجودة في ذلك.
٧-انشاء قسم خاص في المعمل المذكور تكون مهمته هي معرفة انظمة الجودة وكيفية تطبيقها وفق الممكن ومد جسور التعاون مع المنظمات الاخرى.
٨-الاسراع في تطبيق نظام الـHaccp وذلك لتحقيق الامن الغذائي والصحي وزيادة رضا المستهلك وتحقيق موقع تنافسي في السوق المحلية والعربية.
٩-دراسة استبدال بعض الاجهزة المستخدمة في المعايرة الفنية والبايولوجية والكيميائية والفيزيائية بأجهزة حديثة متطورة لاكتشاف الانحرافات والاخطار المحتملة لأجل تقليل مدة هذه الاخطار.
١٠-دراسة المادة الاولية التي تصل الى موقع المصنع من قبل فلاحين وتهيئة الاواني المناسبة لذلك باعتبار المادة الاولية نقطة حرجة جداً او معرفة كيفية تعبئة هذه المادة وتخزينها وتفريغها بالصورة السليمة وهذا له الدور الاساسي في ضمان سلامة المادة الاولية عند استلامها من قبل المصنع.

المصـــــــادر:

أولاً: المصادر العربية:

١-العلي، عبد الستار "ادارة الانتاج والعمليات – مدخل كمي"، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠.

٢-الطائي، يوسف حجيم، "دور تطبق ادارة الجودة الشائعة في تحقيق الكفاءة الانتاجية"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١.

٣-عباس، بشرى عبد الحمزة، "استخدام ISO 9001/٢٠٠٠ واثره على رضا الزبون الخارجي"، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية، ٢٠٠١.

٤-عربش، ميلاد ايوب والعجي، ماهر، "الدليل لاعلمي لتطبيق نظام الـHaccp في الصـناعات الغذائيـة"، دار الرضا، ٢٠٠٠.

٥-مبارك، احمد عوض احمد، "تصميم انموذج تكاملي لتقويم نظـامي ادارة الجـودة والبيئـة وفقـاً لمتطلبـات المواصفتين الوركتيف ٤٠٠١، ISO و ISO 9001"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

1. Ross, Joel E. "Total quality management, taxt, casse & readings", Pub. Florida. 1995.
2. Gotesch, David, Stanley: David "Introduction to total equality productivity, competitiveness" p. Hill, 1997.
3. Heizer, Jay & Render Barry, Principles of operations manangement", 3rd p. Hill, 1999.
4. Slack, Nigel, Stuart, Chambers, Chambers, Christine, Harland, Hlan & Robert Johnston "Operation management", p-pitman, 1998.
5. Steven, Conn & Ronald Brard, "total quality management", Government A practical guide for the Real world", San Francisco, 1993.

الفرص ألاستثماريه كخيارات مالية

الدكتور
جليل كاظم مدلول العارضي

المقدمة:

تكتسب المشتقات اهميتها في انها تبتدع طرقا جديدة لفهم وقياس وادارة المخاطر المالية وتقليل الكلفة لكل من المصدرين والمستثمرين وترفع من العوائد الى جانب توزيع مجموعة بدائل التمويل والاستثمار المتاحة لهم، كما وتعد الخيارات احد اهم انواع المشتقات كونها تعطي المستثمر فرصة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها من خلال استبدال موجود معين بموجود آخر بسعر محدد وفي موعد او قبل موعد محدد في المستقبل، وبما ان الخيارات تتكون من نوعين اساسيين هما خيار الشراء (call option) وخيار البيع (put option) لذا فان الدراسة الحالية قد ركزت في مضمونها ومحتواها على خيارات الشراء لاهميتها في المشاريع الاستثمارية وتحديد الفرص المربحة فيها وهذا ناجما عن اهمية تلك الخيارات واستعمالها لاغراض استثمارية.

وقد سعى الباحث في هذا البحث المتواضع الى التطرق بشيء من التفصيل لبعض مفردات الخيارات الاساسية وكيفية تسعير تلك الخيارات باستعمال نموذج (Black & Scholes) مع تحديد قيم بعض المقاييس الهامة ذات الفائدة الكبيرة في مجال الربط بين الخيارات والفرص الاستثمارية ومن هذه المقاييس ، مقياس القيمة الى الكلفة ، التقلب في الاسعار مع تحديد صافي القيمة الحالية، الانحراف المعياري وكذلك سعر السهم وسعر التنفيذ ووقت الانتهاء، والتي على ضوءها يمكن تحديد أولوية تنفيذ الخيارات المحددة والتي تعبر عن اولوية الفرص الاستثمارية للمشاريع وتحديد مناطقها بدقة في مجال الخيارات باستعمال (TG) ، ومن خلالها يمكن تحديد حركية هذه الخيارات في مجال الخيار وفقا للزمن، وكذلك عمل مقارنات بين هذا المدخل والمدخل التقليدي المعتمد على التدفق النقدي (CF) وقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث اساسية، يشتمل المبحث الاول على الاطار النظري للبحث في حين خصص الثاني للجانب التطبيقي حيث تم اخذ عينة تتكون من اربعة مشاريع مسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية، اما المبحث الأخير فقد تناول أهم الاستنتاجات النظرية والتطبيقية وكذلك التوصيات الضرورية بنظر الباحث والتي تفيد لاغراض نظرية وميدانية في الجانب المحلي.

والحمد لله رب العالمين

المبحث الاول

المفاهيم النظرية للبحث

اولا: الخيارات:

ظهرت عقود الخيار في بورصة لندن للاسهم في القرن التاسع عشر الا ان المتاجرة بهذه العقود بشكل منظم بدأت عام ١٩٧٣ من قبل بورصة شيكاغو Chicago Board Option Exchange (BOE) ومن ثم تطورت حقوق الخيار مع تطور تقلبات الاسعار في اسواق المال واسواق العملات واسواق السلع الاستهلاكية، حيث يستفيد المتعامل من صحة توقعاته بانخفاض او ارتفاع الاسعار وذلك بشراء حق خيار يعطي لصاحبه الحق في الشراء او الحق في البيع حسب توقع اتجاه الاسعار، وتعتبر الخيارات (Option) أحد اهم انواع المشتقات والتي تعطي المستثمر فيها فرصة مهمة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها (الحناوي، ٢٠٠٠ ، ٣٣١) باعتماد الية استبدال موجود معين بموجود آخر (غالبا ما يكون ذلك نقدا) بسعر محدد وفي موعد او قبل موعد محدد في المستقبل (Bell, 1993, 1-3) ومنهم يتبين بان هناك عقد بين طرفين هما طرف مشتري حق الخيار وطرف بائع هذا الحق ولمشتري هذا الحق الحرية المطلقة في ممارسة هذا الحق او عدم ممارسته مقابل دفعه لثمن محدد يطلق عليه (علاوة Premium) الى البائع لحق الخيار مقابل تحمله الخسائر التي قد يتحملها المشتري أثناء ممارسته لهذا الحق (حبش، ١٩٩٨، ١٧٣-١٧٥) وعلى هذا الاساس فان الخيار عبارة عن عقد ثانوي يعطي لحامله الحق في شراء او بيع كمية محددة من موجود محدد بسعر متفق عليه وفي موعد محدد ويكون لحامل العقد (حق البيع او حق الشراء) الحرية في تنفيذ او عدم تنفيذ العقد لكن يجب على محرر عقد الخيار التنفيذ اذا رغب مشتري عقد الخيار ذلك، كما ان الخيار عبارة عن ورقة مالية مشتقة ليس لها قيمة في ذاتها وانما قيمتها مستمدة من الورقة المالية التي ابرم عقد الخيار عليها ولا يعطي الخيار لحامله الحق في جزء من ملكية الشركة الا بعقد تنفيذ الخيار (هندي ، ١٩٩٤، ١٨١).

وهناك نوعان من الخيارات هما الخيار الامريكي والخيار الاوربي اذ يمكن تنفيذ الخيار الاوربي عند تاريخ الاستحقاق فقط (وقد اعتمد هذا النوع من الخيار في الدراسة الحالية)، بينما يمكن تنفيذ الخيار الامريكي في أي موعد قبل تاريخ الاستحقاق او عند ذلك التاريخ علما ان هذه التسمية لا ترتبط بالبلد الذي يتم التعامل فيه بهذه العقود أي ان هناك خيارات اوربية يتعامل بها في امريكا وبالعكس كما يوجد خيار بيع (Put Option) وخيار شراء (Call Option).

يشير خيار الشراء (Call Option) الى الخيار الذي يسمح لماسكه بشراء موجود معين بسعر محدد في المستقبل (Rao, 1992,773) او انه عقد يتيح لحامله (مشتري حق الخيار) شراء عدد من الاوراق المالية او السلع او المؤشرات او العملات الاجنبية بسعر محدد يتفق عليه (سعر التنفيذ) أما في اليوم الاخير للعقد (الخيار الاوربي) او قبل انقضاء تاريخ محدد (الخيار الامريكي) ولمشتري خيار الشراء الحق في تنفيذ او عدم تنفيذ الاتفاق، لكن على محرر الخيار التنفيذ اذا رغب مشتري الخيار ذلك، ويدفع مشتري الخيار لمحرره تعويضا او مكافأة لقاء ذلك الحق، ويعتبر خيار الشراء للمشتقات في الاوراق المالية اتفاقية قابلة للتداول في سوق الاوراق المالية (جركس، ٢٠٠١، ١٠٤). (Bain, 2000, 297).

ويستعمل خيار الشراء للاغراض الآتية: (حبش،١٩٩٨، ١٨٢)

١- أغراض المضاربة: Speculative

يحقق المضارب ربحا نتيجة شراء حق الشراء اذا ما تحققت توقعاته وهي ارتفاع سعر الاصل في السوق باكثر من سعر التنفيذ.

٢- اغراض التحوط: Hedging

وهنا يكون المتعامل (Dealer) صاحب مركز مكشوف من العملة المنوي حق شراءها او ملتزم بدفعات مستقبلية من هذه العملات مع خشيته من ارتفاع الاسعار والتي قد ترتفع كثيرا هذا مع حقه في الاستفادة من فرصة انخفاض الاسعار في حالة حدوثها.

٣- أغراض استثمارية: Investment

يعتبر شراء حق الشراء اداة استثمارية بديلة عن حيازة الاصل بشكل مؤقت وذلك بانتظار توقع ارتفاع السعر في وقت استحقاق عقد الخيار وامكانية الشراء والاستثمار بالسعر الاقل وهو سعر التنفيذ، لهذا فان المتعامل المستثمر يمتلك السهولة اللازمة لتنفيذ شراء الاصل الفعلي، وسوف يكون تركيز الدراسة الحالية على الاغراض الاستثمارية دون غيرها.

ويمكن الوقوف على تنفيذ او عدم تنفيذ الخيار (خيار الشراء) من خلال اعتماد المخطط الآتي:

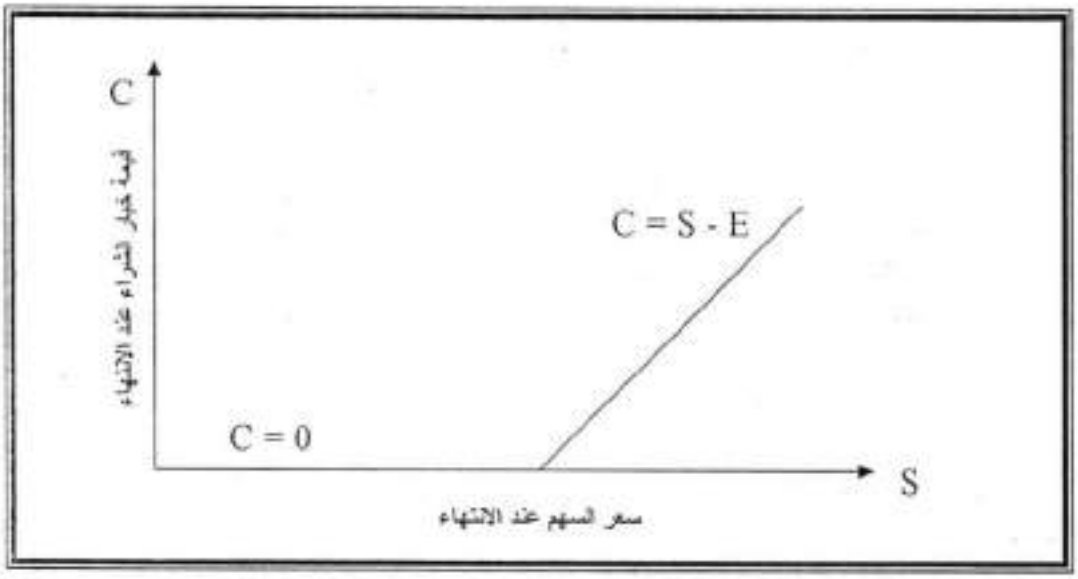

شكل (١)
خيارات الشراء عند الانتهاء
(Rao, 1992, 779)

١- اذا كان سعر السهم عند الانتهاء (S) اكبر من سعر التنفيذ (E) للخيار فان المستثمر يعمد على تنفيذ الخيار والحصول على ارباح للسهم تساوي الفرق بين (S-E) (سعر السهم – سعر التنفيذ). وهنا يجب ان تتساوى قيمة الخيار مع الارباح المتحققة وذلك عند سعر الانتهاء (S – E) =C ((قيمة الخيار = (سعر السهم – سعر التنفيذ)).

٢- اما اذا كان سعر السهم (S) يساوي او اقل من سعر التنفيذ، فان الخيار لا يحقق اية مزية ويكون خيار الشراء مساويا للصفر C = 0.

اما عند المزج بين الأحتمالين اعلاه فان قيمة خيار الشراء عند الانتهاء تكون C = max (0 , S – E) أي انها اما ان تكون مساوية للصفر او انها تحقق ارباحا معينة.

اما خيار البيع (Put option). فهو الخيار الذي يسمح لماسكه ببيع موجود معين بسعر محدد في موعد محدد في المستقبل. كما انه عقد او اتفاقية يتيح لحامله (مشتري حق الخيار) ببيع عدد من

الموجودات او الاوراق المالية بسعر محدد يتفق عليه بين مشتري خيار البيع ومحرره، اما في تاريخ او يوم محدد عادة آخر يوم (الخيار الاوربي) او قبل انقضاء تاريخ محدد في المستقبل (الخيار الامريكي) ولمشتري خيار البيع الحق في تنفيذ او عدم تنفيذ العقد، لكن على محرر العقد التنفيذ اذا رغب مشتري خيار البيع ذلك، واتفاق خيار البيع قابل للتداول في سوق الاوراق المالية. (جركس، ٢٠٠١ ، ١٠٤).

وتجدر الاشارة الى ان مشتري خيار الشراء يحقق ارباحا عندما يرتفع سعر الموجود في السوق عند تنفيذ العقد بينما يخسر فقط قيمة التعويض عند انخفاض سعر ذلك الموجود لانه لن ينفذ العقد، اما مشتري خيار البيع فسوف يحقق ارباحا عندما ينخفض سعر الموجود في السوق عند تنفيذ العقد، ويخسر فقط قيمة التعويض او المكافئة عند ارتفاع السعر لانه ليس من مصلحته تنفيذ العقد وليس مجبرا على التنفيذ. ويمكن ايجاد العوامل المختلفة ذات الاثر على اسعار الخيارات كما في الجدول (١) أدناه :

جدول (١)
أثر المتغيرات المختلفة على أسعار الخيارات

المتغيرات	خيار الشراء Calls	خيار البيع Puts
سعر السهم	+	-
سعر التنفيذ	-	+
زمن الانتهاء	+	+
تقلب اسعار السهم	+	+
معدلات الفائدة	+	+
العرض	-	-
الطلب	+	+

(Jones, 1999, 467), (Rao, 1992, 776)

يمثل سعر التنفيذ (Exercise or Striking Price) السعر المحدد للورقة المالية او الموجود عند ابرام الاتفاقية بين مشتري الخيار ومحرره وهو السعر الذي سوف يتم تنفيذ العقد او الاتفاق عليه.

أما تاريخ او زمن الانتهاء (Expiration Date) وهو التاريخ الذي يقوم به المشتري لحق الخيار بتنفيذ الخيار كما في الخيار الاوربي الذي يمثل آخر يوم للاتفاق بينما في الخيار الامريكي خلال الفترة الممتدة من تاريخ ابرام الاتفاق حتى تاريخ انتهائه كما ذكر الباحث سابقا.

ثانيا: تقويم الخيار وحساب المتغيرات:

من النماذج الشائعة الاستخدام والمستعملة في تقويم خيارات الشراء هو ذلك النموذج الذي طرحه كل من (Fischer Black & Myron Scholes) والذي سمي باسمائهم (Jones , 1999, 463) , (Rao, 1992, 784).

يستند نموذج (Black – Scholes) على خمسة متغيرات لحساب قيمة خيار الشراء وهي:

١- سعر السهم.
٢- سعر التنفيذ للخيار.
٣- الوقت المتبقي لتنفيذ الخيار.

٤- معدلات الفائدة.
٥- التقلب في سعر السهم.

ويمكن التعبير عن النموذج اعلاه بالصيغة الاتية:

$$CP = CMP[N(d_1)] - \frac{EP}{e^{rt}}[N(d_2)]$$

Where:

CP = سعر خيار الشراء.
CMP = سعر السوق الحالي للسهم الاعتيادي.
$N(d_1)$ = دالة الكثافة.
EP = سعر تنفيذ الخيار.
e = اساس اللوغارتم الطبيعي= ٢,٧١٨٢٨.
r = معدل الفائدة للمخاطرة المركبة المتعاقبة على اساس سنوي.
t = الوقت المتبقي قبل تنفيذ الخيار وغالبا ما يعبر عنه بالسنة.
$N(d_2)$ = دالة الكثافة لـ d_2

ويمكن ايجاد قيم (d_2 , d_1) بالمعادلات الآتية:

$$d_1 = \frac{\ln(CMP/EP) + (r + 0.5\sigma^2)\ t}{\left(\sigma\left[(t)^{\frac{1}{2}}\right]\right)}$$

$$d_2 = d_1 - \left(\sigma\left[t^{\frac{1}{2}}\right]\right)$$

Where:

ln(CMP/Ep) = اللوغاريتم الطبيعي لـ (CMP/Ep)
σ = الانحراف المعياري لمعدل العائد السنوي على سعر السهم.

أما بقية المتغيرات الاخرى المعتمد عليها في هذه الدراسة فانها تحسب كما يأتي: (Luehrman , 1998, 52-57)

1- NPV = PVA - RCE
Where:

NPV = صافي القيمة الحالية.
PVA = القيمة الحالية للموجودات.
RCE = النفقات الراسمالية المطلوبة.

2- NPV = S – X
Where:

S = قيمة الموجودات الاساسية
X = سعر التنفيذ.

3- OV = S – X عند وقت التنفيذ

Where:

OV = قيمة الخيار.

4- $PV(X) = X \div (1+rf)^t$

rf = العائد الخالي من المخاطرة.
t = الزمن المتبقي لتنفيذ الخيار.

5- NPV = S – PV(X)
6- NPV_q = S ÷ PV(X)

Where:

NPV_q= مقياس القيمة الى التكلفة.

7- $C.V = \sigma \sqrt{t}$

C.V = مقياس التقلب التجميعي لفترة زمنية معينة.

ثالثا: تقسيم مجال الخيارات الى مناطق:

يمكن تقسيم مجال الخيارات (Option Space) الى مناطق محددة اعتمادا على مقياسين اساسيين هما مقياس القيمة الى التكلفة (Value - to - Cost) وكذلك تقلب الاسعار (Volatility) هذا بالاضافة الى صافي القيمة الحالية (NPV) وعلى هذا الاساس يمكن تحديد ستة مناطق اساسية ، كما هي محددة في الشكل (٢) الأتي:

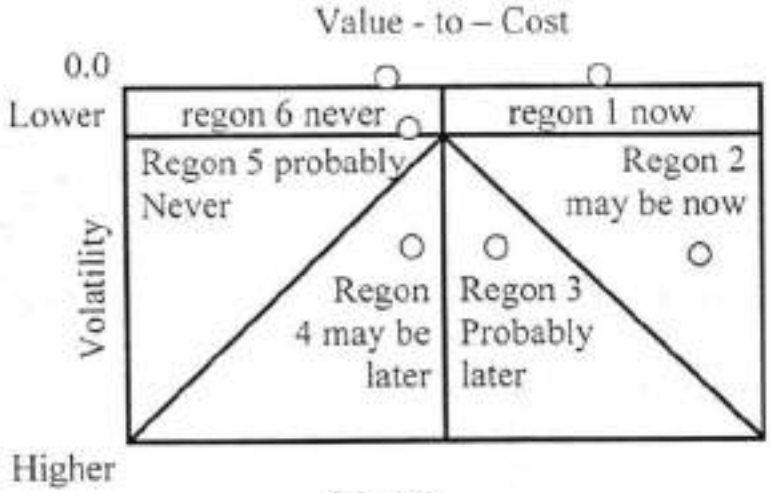

شكل (٢)
مواقع المشاريع في (Tomato Garden) (TG)
(Luherman , 1998)

نلاحظ من الشكل (٢) بان المنطقة (١) الى (٣) تتميز بارتفاع مقياس القيمة الى التكلفة الى اكبر من واحد كحد أدنى، اضافة الى ان المنطقتين (١) ، (٢) تتسمان بارتفاع قيم الموجودات اكبر من سعر التنفيذ بحيث تكون صافي القيمة الحالية موجبة، اما المناطق من (٤) الى (٦) فانها تتصف بانخفاض القيمة الى التكلفة دون (١) ، كذلك انخفاض صافي القيمة الحالية دون الصفر (قيمة سالبة). ويمكن تلخيص صفات هذه المناطق وما يترتب عليه من تحديد موعد الاستثمار في الجدول (٢) الأتي:

جدول (٢)
تقسيم مجال الخيارات الى مناطق وتحديد مواعيد الاستثمار

المناطق	مقياس القيمة الى التكلفة	صافي القيمة الحالية	موعد الاستثمار	
١	١ <	موجبة	الآن	Now
٢	١ <	موجبة	ربما الآن	May be now
٣	١ <	سالبة	من المحتمل فيما بعد	Probably later
٤	١ >	سالبة	ربما فيما بعد	May be later
٥	١ >	سالبة	من المحتمل الرفض	Probably never
٦	١ >	سالبة	الرفض قطعا	Never

رابعا: منهجية البحث:

١- مشكلة البحث:

حظي موضوع الهندسة المالية بشكل عام وموضوع الخيارات بشكل خاص في العقدين الاخيرين باهتمام العديد من الباحثين،الا ان هذا الاهتمام كان يتركز اساسا على المستوى العالمي حيث الاسواق الكفوءة، الا ان الاهتمام بهذا المجال الحيوي ضمن مفاهيم الادارة المالية جاء بدراسات محدودة جدا على المستوى المحلي، الامر الذي يتطلب بذل جهود كبيرة ودراسات متعمقة، ميدانية بهدف تفهم اليات وادوات الهندسة المالية ومدى تاثيرها على مستوى الاقتصاد المحلي.

وعلى هذا الاساس جاء هذا البحث المتواضع للمساهمة في القاء المزيد من الضوء والاهتمام بالخيارات وكيفية تسعيرها والتعرف على مفرداتها المختلفة وتحديد مديات الفرق بينها وبين الاساليب التقليدية في الاختيار بين المشاريع.

٢- اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من خلال اعتمادها اطار يعمل على وضع جسور على الفجوة الفاصلة بين المشاريع الاستثمارية الحقيقية ونظرية تسعير الخيارات لغرض الوصول الى مخرجات كمية يمكن على اساسها تقييم المشاريع المختلفة من خلال تحديد قيم خياراتها والتي تعتبر التدفق النقدي (DCF) القلب النابض فيها ، كما ان الباحث يسعى من خلال هذه الدراسة الى اثارة اهتمام الباحثين في العراق الى دراسة عمل النماذج الكمية المطبقة في الاسواق المالية الكفوءة في الدول المتقدمة ومحاولة تطبيقها في سوق بغداد للاوراق المالية كمقدمة لفهم الخيارات والية عملها في الجانب الوطني.

٣- هدف الدراسة:

يحاول البحث تسليط الضوء على المداخل العامة المعتمدة في تحديد الفرص الاستثمارية وما يترتب عليها من ترتيب خيار الشراء (Call Option) لهذه المشاريع، بعدها يعمد البحث الى المقارنة بين مدخل التدفق النقدي (DCF) مع مدخل تسعير الخيارات (Options) لتقييم المشاريع ولا يقتصر

الامر على تحديد هذه الاختلافات وانما يتعداها للوقوف على النقاط العامة في مجال الخيارات والعمل على تحليلها بهدف التوصل الى اطار محدد من الفهم الواضح لها والعمل على تصنيفها الى مجاميع محددة اعتمادا على اساليب احصائية وكمية يستند عليها البحث في تحديد سعر الخيارات والاختيار فيما بينها من خلال توزيعها الى مناطق للاستثمار وفق مدى زمني محدد يبتدأ من (Now الأن وينتهي بـ Never عدم الاستثمار).

٤- الشكل الافتراضي للبحث وفرضيته:

تعد الفرص الاستثمارية للشركة بمثابة خيارات شراء (Call Option) وذلك لان الموجودات التشغيلية يترتب على وجودها اعمال جديدة يمكن على اساسها تحديد خيارات الشراء وفقا للفرص الاستثمارية بحيث ان قيمة الخيار يدلل على قيمة الفرصة الاستثمارية ووفقا لذلك يجد الباحث تلازم وثيق بين الفرص الاستثمارية والخيارات.

ان الكثير من المشاريع تتضمن (أموال) لشراء او لبناء موجودات انتاجية ، ان هذه الاموال تمثل فرصة لاعمال جديدة تتطلب تنفيذ الخيارات عليها، حيث ان الاموال المصروفة لتنفيذ هذه الاعمال يطلق عليها (سعر التنفيذ للخيار) (Option's Exercise Price) والذي يرمز له بـ (X) كما ان صافي القيمة الحالية (NPV) تبنى على اساس سعر السهم (S) ، وان الفترة الزمنية التي يؤجل تنفيذ القرار فيها دون فقدان الفرصة الاستثمارية تسمى بـ (انتهاء وقت الخيار) (Option's Time Expiration) (t) ، ويعبر عن القيمة الزمنية للنقود بالعائد الخالي من المخاطرة (rf) واخيرا يعبر عن المخاطرة المرافقة لموجودات المشروع بالانحراف المعياري (σ^2) كما في الشكل (٣) ادناه:

فرضية البحث الرئيسة: تعبر الفرص الاستثمارية عن الخيارات المالية.

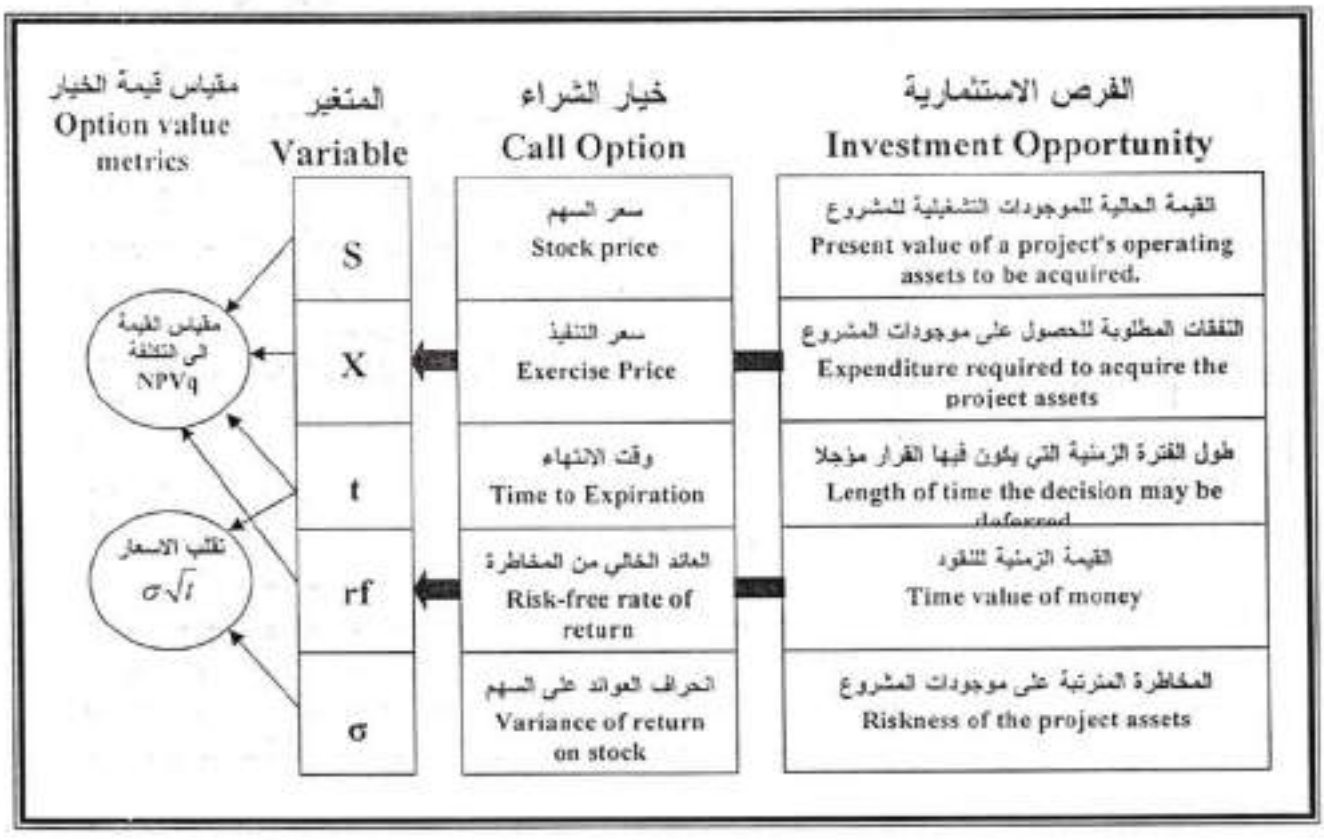

شكل (٣) الشكل الافتراضي للبحث

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي للبحث

أولا: عينة الدراسة:

قام الباحث باستخدام عينة من الشركات المدرجة في سوق بغداد للاوراق المالية والتي تمثل بدورها عينة من الشركات الفندقية ضمن قطاع الشركات السياحية (مساهمة، مختلطة) تمثل فنادق الدرجة الاولى والممتازة في محافظة بغداد، حيث تسهم الدولة بنسبة (٤٩%) والقطاع الخاص بنسبة (٥١%) من راسمالها الاسمي المصرح به. والجدول (٣) يوضح الشركات المكونة لعينة البحث كما في 31 / 12 / 1998

جدول (٣)

شركات الفنادق السياحية (مساهمة – مختلطة) كعينة للبحث كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

المبالغ بملايين الدنانير

ت	رمز الشركة	الشركة	تاريخ التاسيس	راس المال الاسمي	الموجودات الكلية	العائد /الاستثمار
١	A	بغداد	١٩٨٩/٨/١	٢٠	٣٣٦	٠,٢٢
٢	B	المنصور	١٩٨٩/٩/٣٠	٤٢	٣١٠	٠,١٨
٣	C	فلسطين	١٩٨٩/١٠/٨	٦٠	٣٨٥	٠,٢٤
٤	D	عشتار	١٩٨٩/٨/٢٢	٥٠	٣٥٣	٠,٢٢

يظهر الجدول (٣) شركات العينة الدراسية الاربع وهي شركة بغداد، المنصور، فلسطين وشركة عشتار، وقد تفاوتت الشركات من حيث اقيام الموجودات الكلية وكذلك راس المال الاسمي، حيث جاءت شركة فلسطين في مقدمة هذه العينة حيث استثمرت موجودات بقيمة (٣٨٥) مليون دينار وراس مال اسمي بمبلغ (٦٠) مليون دينار، في حين حققت شركة المنصور اقل قيمة لموجوداتها ضمن عينة البحث والتي بلغت (٣١٠) مليون دينار، اما أقل قيمة لراس المال الاسمي ضمن عينة البحث فقد كان لشركة بغداد والذي كان بمبلغ (٢٠) مليون دينار في حين جاءت بقية الشركات بينهما من حيث قيمة موجوداتها الكلية وراسمالها الاسمي . وكان أعلى مستوى للعائد على الاستثمار في شركة فلسطين اذ بلغ (٠,٢٤) اما في شركتي بغداد وعشتار فقد بلغ (٠,٢٢) لكلا الشركتين، في حين جاءت شركة المنصور في المستوى الاخير اذ بلغ فيها هذا المؤشر (٠,١٨).

ثانيا تحليل البيانات

أ- استخدام الاساليب التقليدية في تحديد الخيارات.

يظهر الجدول(٤) صافي التدفق النقدي للشركات المبحوثة وعامل الخصم (٠,١٢) وأخيرا القيمة الحالية الصافية للتدفق النقدي والتي حسبت لسنة واحدة هي (١٩٩٨) . ومنه نلاحظ ان اعلى ايرادات كانت قد تحققت في شركة (C) بعدها (B) ثم (D) ,(A). الا انه عند النظر الى الشكل البياني (٤) المتعلق بالتدفق النقدي الصافي للشركات المبحوثة، نلاحظ انه اعلى قيمة للتدفق النقدي الصافي كان للشركة (C) بعدها (D) ثم (A) و (B) ، وهذا ما يؤكد حقيقة اختلاف الرؤيا الاستراتيجية لهذه الشركات من حيث التفاوت في قدرتها على مدى استفادتها من الظروف الخارجية لصالحها من حيث ابتكار تسهيلات انتاجية او الدخول في استثمارات اضافية او التوسع في الطاقة الانتاجية وكذلك الدخول في اسواق جديدة او الحصول على زبائن جدد وهذا ما يساعد في خلق فرص لنمو متعاقب بفترات زمنية محددة كما ان الاستراتيجية المالية لم تحدد في ضوء الظروف الخارجية المذكورة ، لا

بل ان الامر يتعدى ذلك بعدم تحديد الأطر واستلهامها تلك المتعلقة بالظروف المالية الداخلية، لذلك كانت كلفة المبيعات عالية انعكست سلبا على الربح الاجمالي المتحقق في هذه الشركات باستثناء شركة (A) التي خفضت من تكاليفها كثيرا، ان زيادة تكاليف المبيعات انعكست بالشكل النهائي على القيمة الحالية المخصومة في الشركات المبحوثة وبشكل سلبي.

وعلى هذا الاساس يمكن القول ان هذا البرنامج لا يعطي بدائل للمنافسة في اختيار هذا المشروع او ذاك والذي يتوقف على مدة توسع الاستثمار الاولي من عدمه والذي سبق تحديده في جدول (٣).

ان تحديد الخيارات وفقا لهذا البرنامج يشوبه الكثير من التحفظ وذلك لان اختيار المشروع طبقا لهذه الآلية يكون ليس لاغراض الاستثمار بقدر ما يكون محددا بالنظرة المستقبلية لهذا المشروع وبناء الامال على خيارات التوسع التقليدي (Classic Expansion Option) والذي يسمى ايضا (Growth Option).

ومن خلال النظر الى الجدول (٣)و(٤) يتبين بان البرنامج الاستثماري يتضمن مشروعين اساسيين الاول يتعلق بانفاق مبلغ (٣١٠) مليون دينار الان بهدف الحصول على موجودات تشغيلية حالية . اما الثاني فيتعلق بالخيار صوب انفاق مبالغ اضافية الآن تصل الى (٣٨٥) مليون دينار لاكتساب طاقة اضافية والدخول الى اسواق جديدة وهذا الخيار يشير الى خيار الشراء (Call Option) الذي من الممكن استفادة المشروع منه في المستقبل وتحقيق تدفق نقدي كبير نسبيا،

جدول (٤)

التدفق النقدي المخصوم باستخدام صافي القيمة الحالية (NPV) لفترة سنة واحدة هي (١٩٩٨)

المبالغ بملايين الدنانير

المشاريع التشغيلية	A	B	C	D
الايرادات	٣٧٦	٥٦٣	٦١٢	٤٢٣
- كلفة المبيعات	٢٥٧	٤٨٧	٤٢٢	٣٠٥
= الربح الاجمالي	١١٩	٧٦	١٩٠	١١٨
+ الايرادات التحويلية الاخرى	٣٤	١٦	٣	٤
- المصروفات التحويلية الاخرى	٥	٨	١٨	٦
الارباح قبل الفوائد والضرائب	١٤٨	٨٤	١٧٥	١١٦
حساب التدفق النقدي Cash Flow Calculation				
- الضريبة	٥٠	٢٤	٥٩	٣٢
+ الاندثارات	٢	٩	٧	١٣
- نفقات الراسمال	٢٧	١٤	٣٢	١٨
التدفق النقدي الصافي	٧٣	٥٥	٩١	٧٩
خصم القيمة الحالية				
عامل خصم (١٢%)	٠,٨٩٣	٠,٨٩٣	٠,٨٩٣	٠,٨٩٣
القيمة الحالية (لكل سنة)	٦٥,١٨٩	٤٩,١١٥	٨١,٢٦٣	٧٠,٥٤٧
ترتيب المشاريع	٣	٤	١	٢

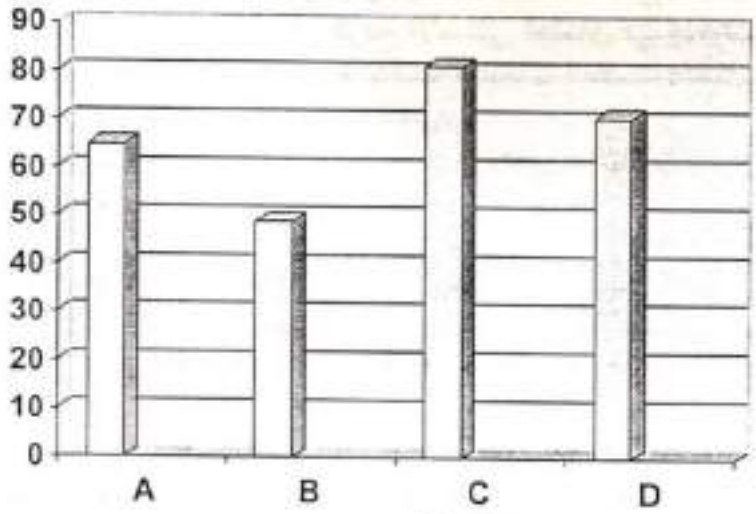

شكل (٤)
التدفق النقدي الصافي للشركات المبحوثة

يشتمل التحليل السابق على فترة محددة (سنة واحدة) توصل البحث من خلالها الى وجود بعض المشاريع التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق تدفق نقدي مستقبلا اما عند التوسع ليشمل التحليل عدة سنوات (١٩٩٦- ١٩٩٨) لغرض التوصل الى اثبات الحقيقة السابقة يلاحظ الباحث من الجدول (٥) ان اعلى استثمار مبدئي كان في المشروع (D) اذ بلغ (-٢٧٦) م.د بعده (B) بمبلغ (-٢٤١) م.د و (A) (-١٥٧) م.د وأخيرا (C) بمقدار (-١٥٤) م.د، الا ان اعلى تدفق نقدي كان من نصيب المشروع (A) بمقدار (٢٦٤) م.د و(C) بمقدار (٢٠٠) م.د، بعده (D) الذي بلغ فيه التدفق النقدي (١٩٠) م.د واخيرا مشروع (B) بمقدار (١٨٠) م.د .

وعند الاختيار بين هذه المشاريع، اعتمادا على التحليل اعلاه، فان المشروع (A) يكون ضمن الخيار الاول ثم (C) ، (D) واخيرا المشروع (B).

وعلى هذا الاساس فان اعتماد سنوات اكثر يعطي بيانات شاملة توصل الى نتائج دقيقة تؤكد ما ذهب اليه البحث بشأن المشروع (B) الذي يركز على النظرة الضيقة والتي لا تتعدى السنة الواحدة على العكس منه في المشروع (C) الذي يهدف الى اكتساب طاقة اضافية تمكنه من الدخول في اسواق جديدة وتحقيق تدفق نقدي كبير نسبيا.

جدول (٥)
الاستثمار المبدئي للتدفق النقدي للمشاريع عينة البحث (١٩٩٦ – ١٩٩٨)
المبالغ بملايين الدنانير

	A	B	C	D
الاستثمار المبدئي	- ١٥٧	- ٢٤١	- ١٥٤	- ٢٧٦
١٩٩٦	٧٩	٥٨	-	٣٦
١٩٩٧	٨٧	٦٣	٨٥	٧١
١٩٩٨	٩٨	٥٩	١١٥	٨٣
التدفق النقدي	٢٦٤	١٨٠	٢٠٠	١٩٠
عدد السنوات اللازمة لاسترجاع الاستثمار المبدئي	٢	٤	٣	٤
ترتيب المشاريع	١	٤	٢	٣

ب- استعمال التقنيات الحديثة في تحديد الخيارات.

١- استعمال التقنيات الحديثة لفترة لا تتجاوز السنة.

يشير الجدول (٦) الى الاحصائيات الاساسية للمشاريع الاربعة المعتمدة والذي يبين البيانات الاساسية لهذه المشاريع، والتي تتضمن قيمة الموجودات الضمنية (S) البالغة (٣٥٠) مليون دينار لكل مشروع (أقيام تقريبية) ، كما ان مشروعين من العينة يكون فيها سعر التنفيذ (X) بمقدار (٣٠٠) مليون كل من (A) ، (B) أما (C) ، (D) فكانت اسعار التنفيذ فيها (٤٠٠) مليون دينار. وكان الوقت النهائي للتنفيذ (t) سنة واحدة لكل مشروع ضمن عام ١٩٩٨، كما ان العائد الخالي من المخاطرة (Rfr) (٠,١٢) وهو يشير الى الفوائد على الودائع الثابتة في المصارف العراقية ، اما الانحراف المعياري الذي احتسب على اساس العوائد المتوقعة للاسهم فكان بمقدار (٠,٩٠) للمشروع (A) ، (٠,٤٠) للمشروع (B) ، (٠,٣٠) للمشروع (C) ، (٠,٨٠) للمشروع (D) ، والامر نفسه ينطبق على مقياس التقلب في الاسعار وذلك لانه يساوي حاصل ضرب الانحراف المعياري في الزمن وبما ان الزمن هنا يساوي واحد اذن تبقى أقيام الانحراف المعياري نفسها لتمثل هذا المقياس.

وبلغ مقياس القيمة الى التكلفة، (١,٣٠) للمشروع (A) ، (١,٤٦) للمشروع (B)، (١,٢٢) للمشروع (C) ، (١,٣٧) للمشروع (D) ، أما قيمة خيار الشراء فكانت اقصاها للمشروع (D) اذ بلغت (٥٤,٢)، وأدناها في المشروع (C) بمقدار (٢٦,١) في حين جاء المشروعان الاخران بينهما وبمقدار (٥٠,٧) للمشروع (A) ، (٥٠,٤) للمشروع (B) .

وكان صافي القيمة الحالية سالبة للمشروعين (D) , (C) وموجبة في المشروعين (B) , (A) . كما ان اختلاف القيمة الى التكلفة ومقياس التقلب يقود الى اختلاف منطقة ومجال الخيار كما هو الحال في الشكل (٥) الذي يشير الى موقع المشاريع في (TG) ، حيث يقع المشروع (A) في المنطقة (١) حيث ان مقياس التقلب قد بلغ (٠,٩٠) ، كما ان المشروع (B) هو من المشاريع الواعدة في التنفيذ ، حيث كان ، (NPV) قيمة موجبة وكان مقياس التقلب قد بلغ (٠,٤٠) وعلى هذا الاساس يعتبر مشروع (B) من الخيارات القابلة للتنفيذ وبشكل مبكر في حالة ثبات الظروف المستقبلية والمحافظة على قيمته أي انخفاض تكلفته وارتفاع نسبي في قيمته والملاحظ على المشروعين ان كلاهما مقياس للقيمة الى التكلفة اكبر من (١,٢٥) ، اما المشروع (D) فانه يقع ضمن المنطقة (٣) وهذا المشروع من المحتمل تنفيذه فيما بعد، ان عدم الوعد بتنفيذ هذا المشروع ناجما عن انخفاض (NPV) عن الصفر حيث جاءت بقيمة سالبة على الرغم من ارتفاع مقياس القيمة الى التكلفة فيها اكثر من (١,٢٥) وكذلك ارتفاع مقياس التقلب ليصل الى (٠,٨٠) وعلى هذا الاساس يمكن تقييمه على انه من الخيارات المحتمل تنفيذها في المستقبل.

يقع المشروع (C) في المنطقة (٤) ويتصف هذا المشروع بانخفاض مقياس القيمة الى التكلفة فيه دون (١,٢٥) وكذلك انخفاض مقياس التقلب في الاسعار ليصل الى (٠,٣٠) وسبب هذا الانخفاض يرجع الى انخفاض الانحراف المعياري فيه الذي بلغ فيه (٠,٣٠) مما يعطي فرصة اقل لتنفيذ هذا المشروع نسبة الى بقية المشاريع في العينة ، مما يدعو الى تصنيفه ضمن حالة (ربما فيما بعد) وذلك حسب المرونة وحالة التاكد.

وعلى هذا الاساس فان هذه المحفظة المتكونة من اربعة مشاريع مختلفة تحدد خيارات ضمن اطار هذه المحفظة، وضمن مدخل صافي التدفق النقدي الصافي فان هذه الطرق تعطي المحفظة قيمة تصل الى (١٠٠) مليون دينار، كما ان تسعير الخيارات يعطي المحفظة ايضا قيمة تصل الى (١٨١,٤) مليون دينار والاكثر من ذلك، تحديد الوقت، موقع المشاريع ضمن مصفوفة (TG) ، قرارات التنفيذ المختلفة بقبول مشروعين وترك الاثنين المتبقيين منها كخيارات نعمل على تحليلها لغرض قبوله للتنفيذ او بعضها وانتظار الظروف المؤاتية لتنفيذها في المستقبل.

جدول (٦)

الاحصائيات الاساسية للمشاريع الاربعة المعتمدة المبالغ بملايين الدنانير

	المتغيرات	A	B	C	D	Portfolio value
S	قيمة الموجودات الضمنية Underlying asset value	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	
X	سعر التنفيذ Exercise price	٣٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٤٠٠	
T	وقت الانتهاء (بالسنوات) Time to expiration	١	١	١	١	
σ	الانحراف المعياري (لكل سنة) Standard deviation	٠,٩٠	٠,٤٠	٠,٣٠	٠,٨٠	
Rf	العائد الخالي من المخاطرة (لكل سنة) Risk free rate of return	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٢	
NPV_q	مقياس القيمة–الى– التكلفة Value-to-cost metric	١,٣٠	١,٤٦	١,٢٢	١,٣٧	
$\sigma\sqrt{t}$	مقياس التقلب في الاسعار Volatility metric	٠,٩٠	٠,٤٠	٠,٣٠	٠,٨٠	
	قيمة خيار الشراء (Call value)	٥٠,٧	٥٠,٤	٢٦,١	٥٤,٢	١٨١,٤
S – X	صافي القيمة الحالية NPV Conventional	٥٠	٥٠	٥٠ –	٥٠ –	١٠٠
	المنطقة Region	١	٢	٤	٣	
	قرار التنفيذ Exercise decision	الآن Now	ربما الان May be now	ربما فيما بعد May be later	من المحتمل فيما بعد Probably later	

شكل (٥)

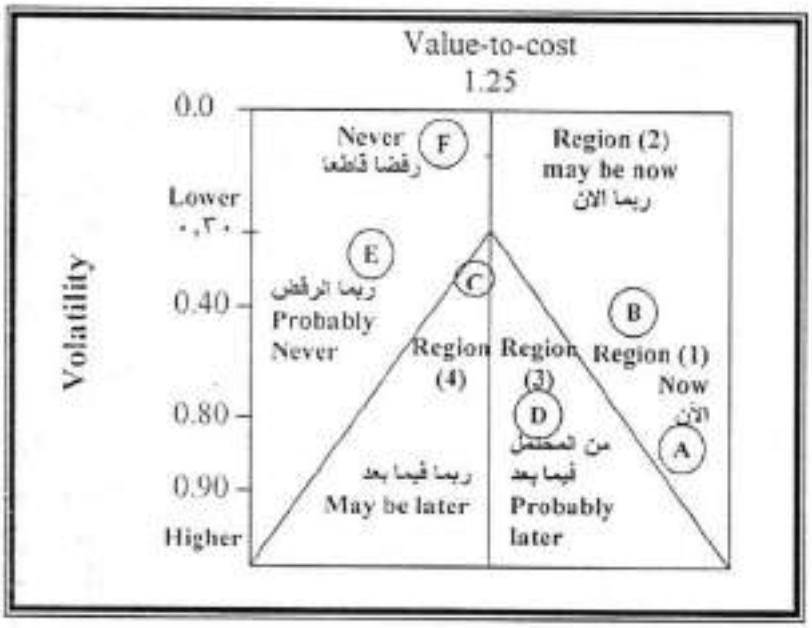

شكل (٥) موقع المشاريع على المصفوفة (TG)

ان استعمال التقنيات الحديثة في تحديد الخيارات ليست بالمدخل المفيد وانما يتسم بحريته وبقدرته التحليلية المستمرة لغرض الوقوف على طبيعة الخيار ومجاله وذلك باعتماد اليات مناسبة منها القوانين الاساسية للوقت والحركة وذلك باعتماد حقيقة في هذا المجال مفادها ان الاعم الاغلب من الخيارات تتحرك باتجاه التنفيذ تاركة (مجال الخيار Option Space) وبمرور الوقت صوب منطقة ابعد لقرار التنفيذ، وتفسير ذلك ان مقياس التقلب (Volatility) يتناقص بمرور الوقت بحسب القانون الخاص بحسابه ($\sigma\sqrt{t}$) وكذلك زيادة مقياس القيمة الى التكلفة.

وعلى هذا الاساس يتوجب على متخذ قرار التنفيذ القيام بوضع افتراضات محددة بشأن المشروع (C) بهدف تحديد ضروف واليات تنفيذه في المستقبل، حيث يقع هذا المشروع ضمن المنطقة(٤) وكان مقياس التقلب (٠,٣٠) ، ومقياس القيمة الى التكلفة (١,٢٢) وبعد مرور ستة اشهر، وبحسب الحقيقة اعلاه فان كل متغيرات هذا المشروع سوف تتغير بحسب تغير الزمن، مما يدعو الى اعادة حساب المتغيرات لهذا المشروع لزمن (٦) اشهر، حيث ينخفض مقياس التقلب من (٠,٣٠) الى (٠,٢١) وبذلك يتحرك (C) في مجال الخيار (Option Space)، كذلك ينخفض مقياس القيمة الى التكلفة من (١,٢٢) الى (٠,٩٣) [٣٥٠ ÷ ٤٠٠ ÷ (٠,١٢+١)^{٠,٥}].

ومن ثم انخفاض قيمة الخيار من (٢٦,١) الى (١٨,٩) مليون دينار وهكذا ينتقل الخيار من مجال الى اخر، ومن احتمال اولي للتنفيذ الى احتمال ابعد للتنفيذ الا انه بامكان المديرين الماليين ان يعملوا على زيادة قيمة الخيار او تخفيض التكاليف والتي تعمل على تحريك الخيار الى مجالا يكون فيه اقرب الى التنفيذ كذلك زيادة السعر ضمن حدود او زيادة حجم المبيعات وتخفيض متطلبات الراس مال

جميعها يساعد في الوصول الى تحديد اطار محدد لخيارات حقيقة. والشكل (٦) يوضح كيفية انتقال الخيار (c) ضمن مجال الخيار نتيجة تغير الزمن (ستة اشهر) حيث يلاحظ من هذا الشكل انتقال الخيار من منطقة (٤) والتي تشير الى (ربما ينفذ فيما بعد) الى منطقة (F) حيث رفض الخيار رفضا قاطعا (never) وبامكان المديرين الماليين عكس هذه الالية للوصول الى منطقة ضمن مجال الخيار يكون فيها الخيار (C) اقرب الى التنفيذ كما ذكر الباحث سابقا.

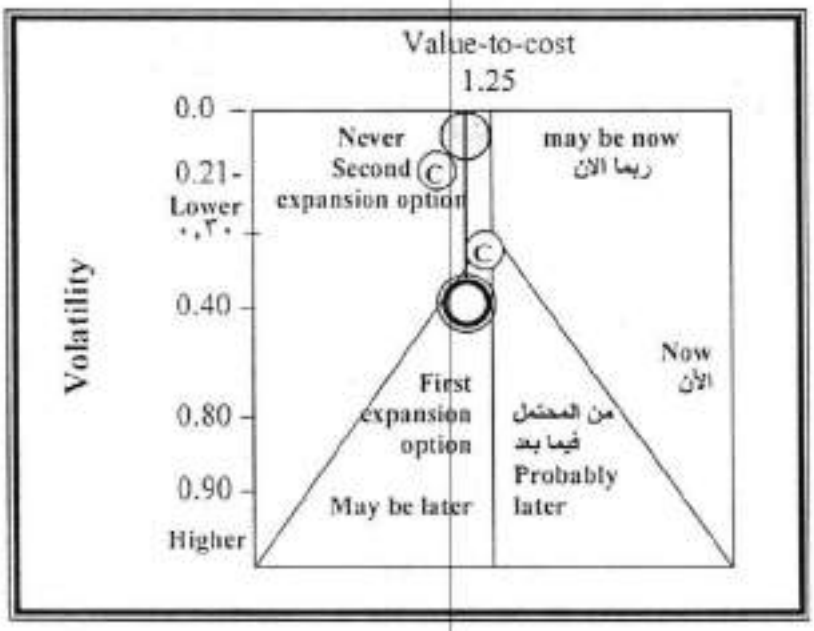

شكل (٦) انتقال المشروع (C) من مجال الى اخر نتيجة تغير الزمن

ومن الشكل نلاحظ ايضا مديات التوسع كخيارات تعتمدها المنظمات وكيفية انتقال المشاريع من مجال للخيار (Option Space) الى اخر، وذلك اعتمادا على مدى التوسع في الطاقة الاجمالية للمشروع تحديدا المتمثلة بقيمة الموجودات الضمنية (S) ونفقات الراسمال (X)، فعندما تتصاعد العوائد على منتوجات المشروع فان خيار التوسع الثاني يتحرك نحو الاسفل مما يدفع بخيار التوسع الاول نحو الاحسن وذلك لا ن الخيار الثاني للتوسع هو جزء من الموجودات الضمنية.

٢- استعمال التقنيات الحديثة لفترة اكثر من سنة واحدة:

يشير الجدول (٧) الى الاحصائيات الاساسية المعتمدة في المشاريع الاربعة، حيث تبين قيمة الموجودات الضمنية (S) البالغة (١٥٥) مليون دينار لكل المشاريع عينة البحث، كما يبلغ سعر التنفيذ (X) (١٥٠) مليون دينار للمشروعين (C) , (A) في حين تجاوزت هذا المبلغ في المشروعين , (D) (B) وبمبلغ (٢٠٠) ، (٣٠٠) مليون دينار على التوالي. وكان زمن التنفيذ (٣ سنوات) في المشاريع (D, C, B) سوى في المشروع (A) الذي كان فترة التنفيذ (٢ سنة) ، كذلك فان العائد الخالي من المخاطرة (rf) كان (٠,١٢) وكان مقدار الانحراف المعياري متقاربا كان في ادناه عند المشروع (D) الذي بلغ فيه (٠,٤٥) واقصاه عند المشروع (C) (٠,٥٥) وبينهما المشروعين (B , C) بمقدار (٠,٥٠) لكليهما.

أما مقياس القيمة الى التكلفة فقد ظهر باقيام مختلفة اذ بلغ (١,٢٥ ، ١,٠٥ ، ١,٤ ، ٠,٧) لكل المشاريع عينة البحث وبحسب الترتيب المعتمد. اما مقياس التقلب في الاسعار فقد كان في ادناه عند

المشروع (A) الذي بلغ (٠,٧٠) وأقصاه في المشروع (C) بمقدار (0.95) وكان المشروعين (D, B) فيما بينهما وبمقدار (٠,٨٥ ، ٠,٧٧) لكلا المشروعين وعلى التوالي.

وكان اعلى قيمة لخيار الشراء للمشروع (C) بمقدار (٧٩,٢) م.د وأدناه في المشروع (D) بمقدار (٣٥,٥٥) م.د وفي المشروعين (A , B) كانت (٦٢,١) ، (٥٢,٣٥) على التوالي.

وكانت صافي القيمة الحالية سالبة في المشروعين (B , D) وموجبة في المشروعين (A , C) عليه يكون المشروع (C) في المرتبة الاولى ويكون قرار التنفيذ (الآن) بعده المشروع (A) في المرتبة الثانية وقرار التنفيذ (ربما الان) اما المشروعين (B , D) فكانا في المرتبة (٣ ، ٤) وقرارات التنفيذ لهما (من المحتمل فيما بعد) ، (من المحتمل الرفض) وعلى التوالي.

وعند المقارنة بين الجدولين (٦) ، (٧) يتضح للباحث بان اعتماد سنة واحدة للتحليل يعطي مخرجات غير دقيقة يشوبها الكثير من الشك هذا بالمقارنة مع اسلوب التوسع في نطاق العينة لفترات زمنية اوسع، وهذا ما نتج باستعمال سنوات عدة حيث تم التوصل الى نتائج دقيقة تؤكد اهمية المشروعين (A , C) بخلاف المشروعين (B , D) حيث يمكن تنفيذ المشروع (B) في فترات زمنية مقبلة على العكس منه في المشروع (D) حيث يشير التحليل الى احتمالية الرفض، كما في الشكل (٧)

جدول (٧)

الاحصائيات الاساسية للمشاريع الاربعة المعتمدة المبالغ بملايين الدنانير

Portfolio value	D	C	B	A	المتغيرات	
	155	155	155	155	قيمة الموجودات الضمنية Underlying asset value	S
	٣٠٠	١٥٠	٢٠٠	١٥٠	سعر التنفيذ Exercise price	X
	٣	٣	٣	٢	وقت الانتهاء (بالسنوات) Time to expiration	T
	٠,٤٥	٠,٥٥	٠,٥٠	٠,٥٠	الانحراف المعياري (لكل سنة) Standard deviation	σ
	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٢	العائد الخالي من المخاطرة (لكل سنة) Risk free rate of return	Rf
	٠,٧	١,٤	١,٠٥	١,٢٥	مقياس القيمة-الى- التكلفة Value-to-cost metric	NPV_q
	٠,٧٧	٠,٩٥	٠,٨٥	٠,٧	مقياس التقلب في الاسعار Volatility metric	$\sigma\sqrt{t}$
٢٢٩,٢	٣٥,٥٥	٧٩,٢	٥٢,٣٥	٦٢,١	قيمة خيار الشراء (Call value)	
١٠	-١٤٥	٥	-٤٥	٥	صافي القيمة الحالية NPV Conventional	S – X
	4	1	3	2	Region المنطقة	
	من المحتمل الرفض Probably never	الآن now	من المحتمل فيما بعد Probably later	ربما الان May be now	قرار التنفيذ Exercise decision	

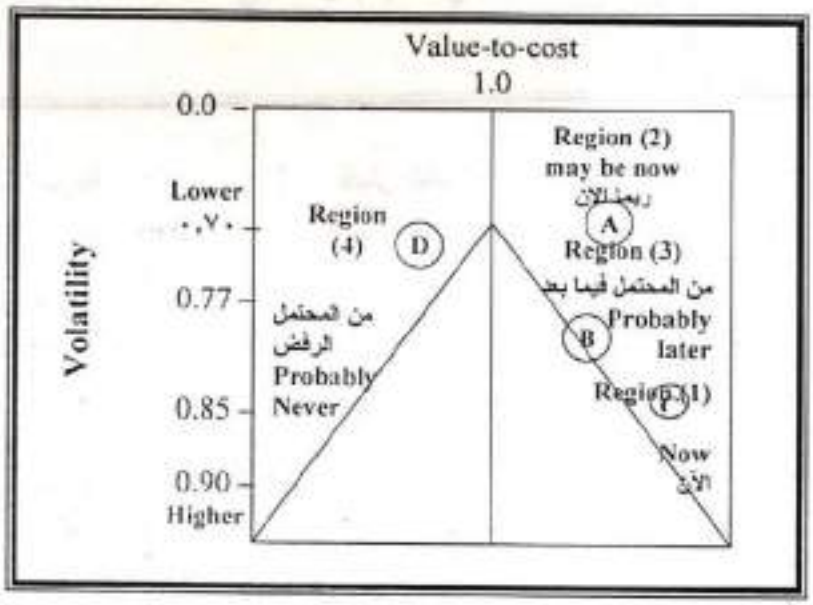

شكل (٧) موقع المشاريع على (TG)

ويمكن تمثيل المشروع (C) على الشكل الافتراضي للبحث باعتباره المشروع الواقع في المنطقـــة (١) والذي يمكن تنفيذه الان (Now) كما في الشكل (٨) الآتي:

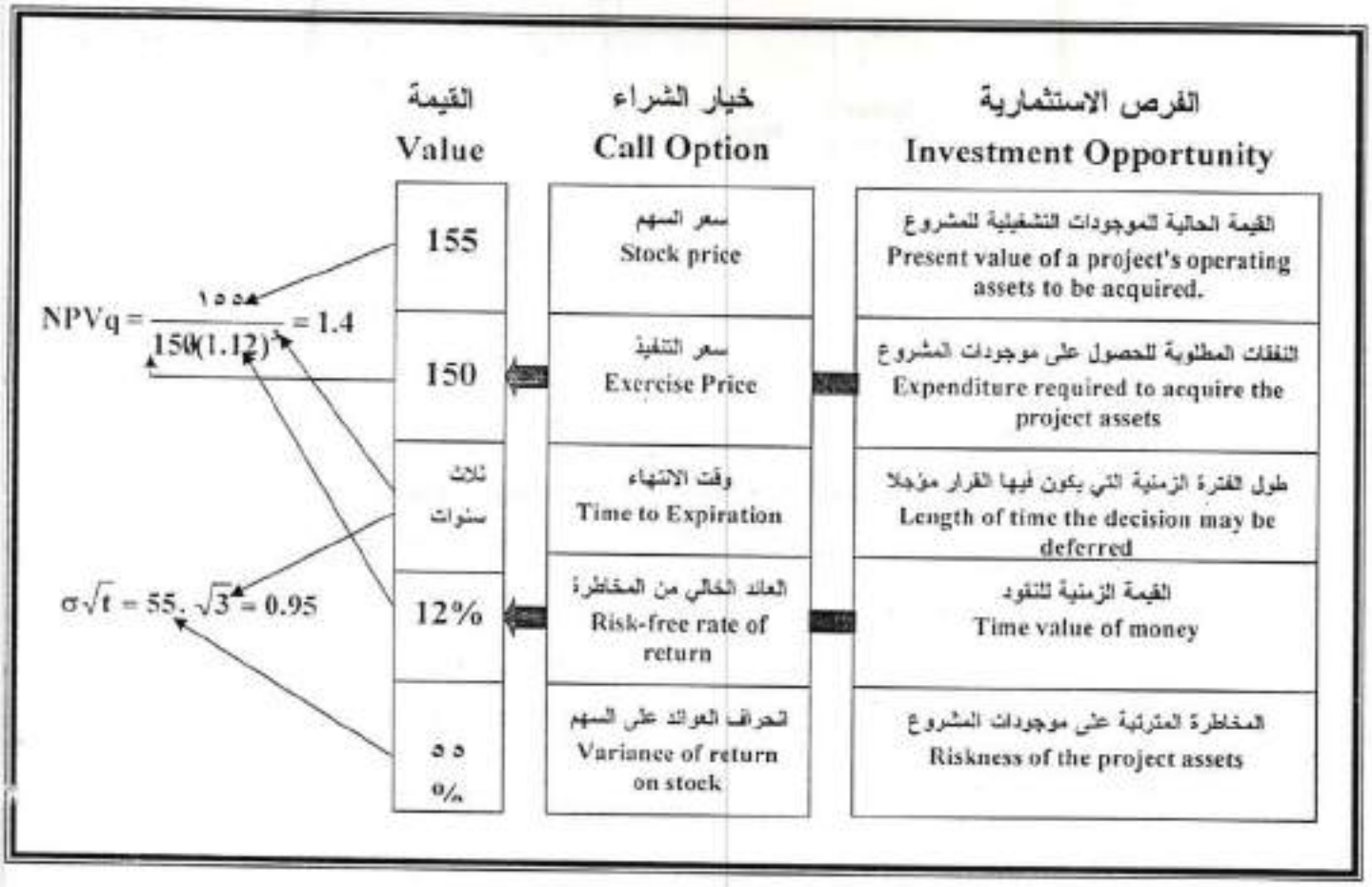

شكل (٨)
تمثيل المشروع (C) على الشكل الافتراضي للبحث

وعلى هذا الاساس يمكن تمثيل بقية المشاريع الاخرى (A , C , D) على الشكل الافتراضـــي للبحث والذي يمثل القاعدة الاساسية التي يستند اليها البحث.

المبحث الثالث
الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات في المجال النظري والتطبيقي:

الاستنتاجات في المجال النظري:

١- تعتبر الخيارات احد اهم انواع المشتقات والتي تعطي للمستثمر فرصة مهمة لتقليل المخاطر من خلال عقد بين طرفين هما مشتري وبائع حق الخيار، حيث يكون للمشتري الحرية في ممارسة هذا الحق وعدم ممارسته مقابل دفعه لمبلغ العلاوة، على العكس منه في البائع.

٢- يستعمل خيار الشراء لاغراض المضاربة والتحوط ولاغراض استثمارية.

٣- يحقق خيار الشراء مزايا عندما يفوق سعر السهم سعر التنفيذ على العكس منه عند تساوي سعر السهم مع سعر التنفيذ او يقل عنه عندئذ لا يحقق الخيار اية مزية.

٤- يمكن تقسيم مجال الخيار الى مناطق محددة اعتمادا على مقاييس القيمة الى التكلفة ومقياس التقلب في الاسعار وصافي القيمة الحالية، كما ان الخيارات غير ثابتة بل هي متحركة تخضع لقانون الوقت والحركة، اعتمادا على تغير الزمن حيث بانخفاضه يتحرك الخيار الى منطقة ابعد للتنفيذ على العكس منه عند زيادة الوقت حيث يتحرك الخيار الى منطقة اقرب للتنفيذ.

الاستنتاجات في المجال التطبيقي:

١- ان تحديد الخيارات وفق برنامج التدفق النقدي (DCF) يشوبه الكثير من التحفظ وذلك لان اختيار المشروع طبقا لهذه الالية تكون ليست لاغراض الاستثمار بقدر ما يكون محدودا بالنظرة المستقبلية لهذا المشروع وبناء الامال على خيارات التوسع التقليدي (Expansion Option) والذي يسمى ايضا (Growth Option) ويمكن التوصل الى نتائج دقيقة بزيادة فترة البحث.

٢- ان استعمال المدخل الحديث (الخيارات) لمدة لا تتجاوز السنة الواحدة لا يعطي نتائج دقيقة بالمقارنة مع التوسع في مدة البحث لاكثر من سنة والتي يمكن التوصل من خلالها الى نتائج دقيقة تفيد في اختيار المشاريع وتحديدها بدقة في مجال الخيارات وكذلك تحديد مناطقها في هذا المجال.

٣- ان الاعم الاغلب من الخيارات تتحرك في مجال الخيار لذا يمكن وصفها بانها حركية وليست بالمستقرة، ويكون ذلك مرتبط بتغير الوقت، وتفسير هذا ان مقياس التقلب في الاسعار (Volatility) يتناقص بمرور الوقت، وكذلك انخفاض مقياس القيمة الى التكافة.

٤- تم اثبات فرضية البحث الرئيسية والتي تقول (تعبر الفرص الاستثمارية عن الخيارات المالية). في بيئة سوق بغداد للاوراق المالية.

ثانيا: التوصيات:

١- تكرار المساهمة من قبل الباحثين على اجراء دراسات ميدانية في حقل هذا الاختصاص الهام والعمل على استعمال نماذج كمية ورياضية ذات استعمال واسع في مجال الاسواق المالية الكفوءة والعمل على تطبيقها في الجانب المحلي لما يفيد لاغراض التوسع في المعرفة النظرية والميدانية لكافة مفردات وتطبيقات الخيارات.

٢- الاستفادة من المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية والاشكال الافتراضية وغيرها المستعملة في الدراسة الحالية وما توصلت اليه من استنتاجات لتطبيقها في الاسواق المالية وغيرها عند اجازة التعامل بالمشتقات من قبل الجهات التشريعية.

٣- ضرورة التوسع في فترة البحث لاكثر من سنة سواء عند دراسة مدخل التدفق النقدي (DCF) او عند مدخل الخيارات الحديث، لما لها من اهمية في التوصل الى نتائج دقيقة، يمكن على اساسها تحديد الخيارات بين المشاريع بدقة عالية.

٤- يوصي الباحث بعدم اهمال الخيارات التي حققت اقيام كمية تحد من تنفيذها في الوقت الحالي ذلك لان هذه الخيارات تتسم بالحركة لا بالثبات او الاستقرار عند تغير الزمن لذا يتوجب على متخذ قرار التنفيذ القيام بوضع افتراضات محددة بشأن تنفيذها مستقبلا.

المصـــــــادر

١- جركس، ابراهيم احمد، *استخدام نموذج ثنائي الحدين في تسعير الخيارات وبناء محفظة التحوط- دراسة تطبيقية*، بحث منشور مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الاول للعلوم الادارية – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، تشرين الاول/٢٠٠١. ص٩٩-١١٩.

٢- الحناوي، محمد صالح (*تحليل وتقييم الاسهم والسندات*)، الاسكندرية ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠ .

٣- حبش، محمد محمود، *الاسواق المالية العالمية وادواتها المشتقة:تطبيقات عملية*، ط١ ، الاردن، بنك الاردن المحدود، ١٩٩٨.

٤- هندي، منير ابراهيم، *الاسواق الحاضرة والمستقبلية (اسواق الاوراق المالية واسواق الاختيار واسواق العقود المستقبلية)*،البحرين، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، ١٩٩٤.

5- Bell. Geoffery, "*Derivatives: Modern DAVAI Chemy: International View Point*", World Banking and Securities , June 1993, PP1-3

6- Luehrman, Timothy A. *Investment Opportunities as Real Options: Getting Started on the Numbers,* Harvard Business Review July-August 1998.

7- .....,.....*Strategy as a portfolio of Real Options*, Harvard Business Review-September – October, 1998.

8- Howells, Peter & Bain Keith , *Financial Markets and Institutions*, Prentice Hall, 2000.

9- Johns, Charles P. " *Investment*", John Wiley & Sons , Inc. 1999.

10- Rao, K.S. Ramish "*Financial Management* ", New York ,1992.

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH

Al-Ghari Journal For Economics and Administration Sciences

Volume: One Number: One September , Oct · ber , November 2004